الوجيز في نماذج تعليل القرارات
القضائية المستساغة في المادة الادارية
المجموعة الثالثة

إعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/4/696

2020/833

2020-10-15

إن المحكمة لما ألغت الحكم المستأنف وقضت برفض الطلب استنادا إلى مقتضيات المادة الأولى من المرسوم رقم 2.06.525 الصادر بتاريخ 28 يونيو 2007 الذي نظم إجراءات استثنائية لتعيين الموظفين الحاصلين على إجازة للتعليم العالي في إطار متصرف مساعد، وكذا مقتضيات الفصل 9 من النظام الأساسي الخاص بالمتصرفين بوزارة الداخلية لا تخاطب الموظفين الراغبين في تغيير إطارهم الأصلي وإدماجهم كمتصرفين مساعدين كما هو شأن المستأنف عليه الذي يبقى مخاطبا بمقتضيات المرسوم 2.06.525 أعلاه، الذي نظم إجراءات استثنائية لتعيين الموظفين الحاصلين على إجازة للتعليم العالي في إطار متصرف مساعد، وبالنظر لتوظيف المعني بالأمر كعون خدمة مؤقت، فإن تعيينه في الدرجة المطلوبة يتوقف على اجتيازه لمباراة التوظيف في هذا الشأن ونجاحه، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/4/698

2020/834

2020-10-15

إن المحكمة لما ألغت الحكم المستأنف وقضت برفض الطلب استنادا إلى مقتضيات المادة الأولى من المرسوم رقم 2.06.525 الصادر بتاريخ 28 يونيو 2007 الذي نظم إجراءات استثنائية لتعيين الموظفين الحاصلين على إجازة للتعليم العالي في إطار متصرف مساعد، وكذا مقتضيات الفصل 9 من النظام الأساسي الخاصي للمتصرفين بوزارة الداخلية لا تخاطب الموظفين الراغبين في تغيير إطارهم الأصلي وإدماجهم كمتصرفين مساعدين كما هو شأن المستأنف عليه الذي يبقى مخاطبا بمقتضيات المرسوم 2.06.525 أعلاه، الذي نظم إجراءات استثنائية لتعيين الموظفين الحاصلين على إجازة للتعليم العالي في إطار متصرف مساعد، وبالنظر لتوظيف المعني بالأمر كعون خدمة مؤقتة، فإن تعيينه في الدرجة المطلوبة يتوقف على اجتيازه لمباراة التوظيف في هذا الشأن ونجاحه، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 1131/1/8/2019

2021/43

2021-01-12

بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم 03. 01 بشأن إلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بتعليل قراراتها الإدارية، فإنه "عندما تلتزم السلطات الإدارية السكوت من خلال القرارات الضمنية السلبية التي تصدرها، يحق للمعني بالأمر تقديم طلب داخل أجل الثلاثين (30) يوما الموالية لانصرام الأجل القانوني للطعن لاطلاعه على أسباب القرار الضمني السالف، وتكون الإدارة حينئذ ملزمة بالرد على الطلب داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التوصل بالطلب". ويستفاد من النص المذكور أنه لا يشترط أن يكون القرار الإداري صريحا أو مكتوبا بل يمكن أن يكون متجسدا في سكوت الإدارة عن الجواب وهو ما عبر عنه المشرع بالقرار الضمني السلبي، فضلا عن ذلك فإنه لا يستفاد من الفصل 96 من ظهير التحفيظ الوارد نصه أعلاه أن اللجوء للطعن في قرار المحافظ أمر إلزامي، بل هو أمر اختياري ويمكن رفع الطعن ضده إلى المحكمة مباشرة. وأنه يتجلى من محضر المفوض القضائي أن المحافظ على الأملاك العقارية توصل بطلب الطاعنين الرامي إلى تسجيل الإرائتين بالرسم العقاري، مما تكون معه المحكمة المصدرة لقرارها المطعون فيه بتعليلها وبتأييدها للحكم الابتدائي الذي علل بأنه "لا يتأتى التسجيل إلا بعد إلغاء قرار المحافظ الراض للتسجيل"، فاسد التعليل الموازي لمنعده، ويتعرض معه للنقض والإبطال.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/1340

2021/51

2021-01-21

النزاعات المتعلقة بالصفقات العمومية التي تهم أشغال الكهرباء لا يمكن إثباتها إلا بمحضر تسليم هذه الأشغال موقع عليه من الجهة التي أمرت بها. والمحكمة لما ثبت لها من خلال محضر التسليم المؤقت للأشغال المستدل به من طرف المستأنفة أنه موقع من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب الذي يقتصر دوره على التتبع التقني لتنفيذ الأشغال وأنه لا يحمل تأشيرة الجماعة التي أمرت بالأشغال موضوع سند الطلب ولا توقيع رئيسها أو الشخص المؤهل قانونا لتسليم تلك الأشغال واعتبرت أنه لا يمكن الاحتجاج بالمحضر في مواجهة الجماعة التي أمرت بها لإثبات المديونية، وانتهت إلى أن واقعة تسليمها غير ثابتة، لم تحرف القانون وعللت قرارها تعليلا تسليما.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2013/2/4/2153

2015/15

2015-01-08

إن المحكمة لما ثبت لها موقع العقار المنزوعة ملكيته وشكله وطبيعته الفلاحية ووجوده بمنطقة الاحتياط العقاري الاستراتيجي، تكون قد أبرزت عناصر التقييم المنصوص عليها في الفصل 20 من قانون 81/7 والتمثلة في الموقع والمساحة ووجه الاستغلال مع مراعاة تحديد التعويض بتاريخ نشر مقرر التخلي، دون إغفال عنصر المقارنة الذي أورده الخبير في تقريره والمتمثل في العقد التوثيقي والمتعلق بعقار محفظ يقع بنفس المنطقة التي يوجد بها العقار

المنزوعة ملكيته، وجاء قرارها معللا تعليلا سائغا وكافيا ولم يخرق المقتضى القانوني المحتج بخرقه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/4/699

2020/835

2020-10-15

إن المحكمة لما ألغت الحكم المستأنف وقضت برفض الطلب استنادا إلى مقتضيات المادة الأولى من المرسوم رقم 2.06.525 الصادر بتاريخ 28 يونيو 2007 الذي نظم إجراءات استثنائية لتعيين الموظفين الحاصلين على إجازة للتعليم العالي في إطار متصرف مساعد، وكذا مقتضيات الفصل 9 من النظام الأساسي الخاص بالمتصرفين بوزارة الداخلية لا تخاطب الموظفين الراغبين في تغيير إطارهم الأصلي وإدماجهم كمتصرفين مساعدين كما هو شأن المستأنف عليه الذي يبقى مخاطبا بمقتضيات المرسوم 2.06.525 أعلاه، الذي نظم إجراءات استثنائية لتعيين الموظفين الحاصلين على إجازة للتعليم العالي في إطار متصرف مساعد، وبالنظر لتوظيف المعني بالأمر كعون خدمة مؤقتة، فإن تعيينه في الدرجة المطلوبة يتوقف على اجتيازه لمباراة التوظيف في هذا الشأن ونجاحه، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/4/1005

2020/836

2020-10-15

إن المحكمة لما اعتبرت ما خلص إليه الحكم المستأنف من تسوية وضعية المعنية بالأمر لا يرتكز على أساس، وانتهت إلى إلغائه بالعلة المذكورة وتصديا للحكم برفض الطلب بعللة أنها

غير مشمولة بالتسوية المطلوبة في إطار مسطرة الإدماج في السلم العاشر، تكون قد أسست قضاها على سند من القانون وعلته تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/981

2020/837

2020-10-15

إن محكمة الاستئناف لما عللت قضاها بأن الاستجابة لطلب إجراء خبرة جديدة يرجع لسلطتها التقديرية، وأن تقرير الخبرة المنجز من طرف الخبير يتضمن كافة العناصر والمعطيات التقنية والموضوعية التي من شأنها أن تساعد على البت في الطلب ولم تكن في حاجة إلى خبرة جديدة، وقضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها، تكون قد بنت قضاها على أساس سليم من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1740

2020/839

2020-10-15

بمقتضى الفصل 9 من الظهير الشريف رقم 1.63.038 بشأن النظام الخصوصي للمتصرفين بوزارة الداخلية، فإن المترشحين الحاصلين على الإجازة في التعليم العالي أو شهادة تعادلها يمكن تعيينهم بقرار لوزير الداخلية متصرفين مساعدين بالرتبة الأولى من الطبقة الثانية شريطة أن تقل أعمارهم عن 35 سنة، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها، ودون مراعاة أن تسمية المعنية بالأمر في درجة متصرف الدرجة الثالثة السلم 10 يستوجب

نجاحها في المباراة المخصصة لذلك، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/4/5081

2020/841

2020-10-15

البيّن من وثائق الملف أن المستأنف عليه يستمد وضعيته من القانون (المرسوم رقم 2.86.812 بتاريخ 06/10/1987) وإن اتخذت بشأنه الإدارة موقفا معينا بمقتضى قرار إداري صادر عنها، وبالتالي فإن طلبه لا يخضع لأجل الطعن ولا يتقيد فيه بمقتضيات المادة 267 من القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية، والمحكمة لما قبلت الطلب لم تخرق المقتضى القانوني المحتج به، وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/4/5199

2020/842

2020-10-15

البيّن أن الطالبة تمسكت بأن تسوية الوضعية قد تخضع بدورها لأجل الطعن بالإلغاء للتجاوز في استعمال السلطة متى كان من شأنها إلغاء قرارات إدارية تحصنت بفوات أجل الطعن فيها للإعتبرات المستمدة من مدى إستقرار الأوضاع والمراكز القانونية، والثابت من وثائق الملف أن عدة قرارات إدارية قد صدرت بترقية المطلوبة في النقض، وأن عدم تقديم هذه الأخيرة الطعن بالإلغاء ضد هذه القرارات يجعل دعواها خاضعة لأجل الطعن بالإلغاء طبقا للمادة 23 المذكورة وبالتالي تكون غير مقبولة، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها

ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازى إنعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5252

2020/843

2020-10-15

البيّن أن الطالبة تمسكت بأن توظيف المعنية بالأمر ككاتبة بالجماعة، وأنها إختارت العمل بالجماعة ككاتبة مصنفة في السلم 5 إلى حين تسوية وضعيتها بقبول ترسيمها كمتصرفة مساعدة حين توفر المنصب الإداري والمالي، وأن العبرة في تسوية وضعيتها إداريا وماليا هو بتاريخ ترسيمها، وليس تاريخ إلتحاقها بالعمل، لكونها لم توظف عن طريق مباراة الإلتحاق بهذا المنصب، كما لم يتم تعيينها وفقا للقانون في الإطار المذكور، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازى إنعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5971

2020/855

2020-10-15

إن المحكمة لما عللت قرارها بأن الوثائق الشخصية التي أدلى بها المستأنف لا يترتب على حيازتها أو إنجازها أي حق عيني أو عقاري، خاصة وأن محضر الهدم والإحصاء الذي شمل السكان لا يتضمن إسمه، بالإضافة إلى إقراره بأنه مقيم باسبانيا ولم يثبت أي انحراف للإدارة عن سلطتها، وأيدت الحكم الابتدائي الذي رفض طلبه، تكون قد بنت قضاءها على سند من القانون وعلته تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2017/1/4/3727

2019/20

2019-01-10

إن محكمة الاستئناف انتهت في تعليل قرارها بأن القرار المطعون فيه لم يتضمن في صلبه السبب الذي أسس عليه، مما يشكل مخالفة لمقتضيات القانون رقم 03.01 بشأن إلزام الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية بتعليل قراراتها الإدارية الفردية السلبية الصادرة لغير فائدة المعنى تحت طائلة عدم الشرعية، وأن القرار المطعون فيه لم يتضمن الأسباب الواقعية لاتخاذها، في حين تمسك الطرف الطالب من أن البين من وثائق الملف أن القرار المطعون فيه استند على مقرر المجلس النيابي وعلى طلب الاستئناف وبعد الإحاطة بتقرير السلطة المحلية ودراسة الملف والحجج المدلى بها من لدن الأطراف المتنازعة، مما يعني أنه تضمن في صلبه الأسباب التي استند عليها، وأن المحكمة لما ألغت الحكم المستأنف وقضت بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، ودون أن تعمل على الاطلاع ومناقشة فيما استند إليه القرار الإداري المذكور من تقرير السلطة المحلية وحجج الأطراف (عن طريق الإحالة)، وبالتالي البت في جوهر النزاع على ضوء ذلك، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلًا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2017/1/4/3771

2019/21

2019-01-10

البين أن الطرف الطالب تمسك بعدم وجود أي قرار يكسب المعنى بالأمر الحق في التوظيف على اعتبار أن هذا العمل يستلزم تأشيرة الخازن الوزاري طبقا للمادة 32 من قانون المالية

لسنة 2011، ولم يتم إجراء وضعيته المالية كونه لم يلتحق بقسم الموارد البشرية لاستكمال الوثائق الضرورية والنظر في تعيينه بالمصالح التابعة للعمالة، ولم تنجز له أي شهادة تثبت وضعيته المالية والإدارية داخل المقر الإداري الذي يدعي أنه اشتغل فيه، وعدم توفره على الملف الإداري ولا المالي وأنه قد أقر بذلك بجلسة البحث التي أجرته محكمة الدرجة الأولى، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها دون أن تنجز بحثاً أو تحقيقاً فيما ذكر، تكون قد عللت قضاءها تعليلاً ناقصاً يوازى انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2017/1/4/3816

2019/22

2019-01-10

إن محكمة الاستئناف استندت فيما انتهت إليه من إلغاء القرار الإداري المطعون فيه إلى أن مقتضيات المادة الأولى من القانون رقم 03/01 بشأن إلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بتعليل قراراتها الإدارية الفردية السلبية الصادرة لغير فائدة المعني والمشار إليها في المادة الثانية بعده تحت طائلة عدم الشرعية وذلك بالإفصاح كتابة في صلب القرار عن الأسباب الواقعية والقانونية الداعية إلى اتخاذها، وأنه ما دام القرار المطعون لم يتضمن كتابة في صلبه الأسباب الداعية إلى اتخاذه فإنه خالف المقتضى القانوني المذكور، في حين أن قرار الإقصاء المؤقت عن العمل والمطعون فيه قد استند إلى مذكرة تبليغ العقوبة والمرفقة بمحضر اجتماع المجلس التأديبي الذي حضره المعني بالأمر وأشعر فيه بالمخالفات المنسوبة إليه، وأن اقتراح عقوبة إقصائه قد اتخذ بأغلبية الأصوات، ويكون بذلك الطالب قد أدلى بالوثائق والأدلة المبينة لأسباب اتخاذ القرار الإداري محل الطعن التي تفيد ارتكاب المطلوب في النقض لمخالفات خطيرة تتجلى في عرقلة السير العادي للمصلحة، والمحكمة لما لم تعتبر تلك الأسباب ولم تناقشها وألغت الحكم المستأنف وقضت بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه لم تجعل لما قضت به أساساً من القانون وعللت قرارها تعليلاً فاسداً يوازى انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2017/1/4/3247

2019/27

2019-01-10

البيّن أن الطالبين تمسكوا بكون الترخيص الممنوح للمطلوب لم يتم الحصول عليه وفقا للشروط القانونية ودون وجود ملف إداري لدى الجماعة يتعلق به على الرغم من مطالبته بتزويدها به مما يشكل تدليسا عليها من طرفه، ولكونه أتى مشوبا بكل العيوب التي سبق بيانها في قرار السحب المطعون فيه والتي تتعلق ببنائات متجهة لتربية الدجاج تتطلب موافقة الجيران لمنح ترخيص لتلك الوحدات المعدة لهذا الغرض، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم المستأنف فيما انتهى إليه دون التحقق من الشروط المضمنة بقرار السحب المطعون فيه ومدى مشروعيتها لم تجعل لما قضت به أي أساس، وعللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2017/1/4/4083

2019/28

2019-01-10

البيّن أن المطلوبين تمسكوا بكون المطلوبة لم تتقيد بمقتضيات الفصل 75 مكرر من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية الذي يجعل الموظف الذي يتعمد عدم الالتحاق بعمله في وضعية غير قانونية، خاصة وأن المعنية بالأمر قد تغيبت عن عملها ببعد تقديمها لشهادة طبية، وعلى إثر ذلك وبناء على المادة 3 من المرسوم رقم 1299.99.2 بتاريخ 2016/02/17 قررت الإدارة إجراء فحص طبي مضاد الذي تبعا لنتائجه قررت اللجنة الطبية الإقليمية على أن الشواهد الطبية للمعنية بالأمر غير مبررة، وأن المطلوبة وعلى الرغم من توصلها بالإنذار لحتها على الالتحاق بعملها لم تستجب له ولم تلتحق بعملها بصورة فعلية مما اضطر الإدارة إلى تطبيق عقوبة العزل في حقها طبقا للفصل 75 مكرر من النظام الأساسي للوظيفة العمومية، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم المستأنف فيما انتهى إليه، ودون مراعاة

ما ذكر، لم تبين قرارها على أي أساس صحيح من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/949

2019/31

2019-01-10

البيّن أن الطالبة تمسكت بكونها قامت بما هو مطلوب حسب برنامج الاستثمار وحسب ما يتطلبه العمل الفلاحي، وأن من تخلف عن إنجاز التزاماته هي الجهة المصدرة لقرار إلغاء الاتفاقية التي ظلت تراسلها من أجل تسوية جميع العقارات التي اعترضت التنفيذ، وأن ما نسب إليها لا يمكن إثباته بمجرد خبرة عادية تمت بزيارة خاطفة دون احترام أوقات المعاينة وتدحضه الوثائق المدلى بها من طرفها الصادرة عن السلطة العامة، فضلا عن غياب دفتر التحملات للرجوع إليه عند المحاسبة والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم المستأنف دون التحقق مما ذكر والوقوف على أسباب وظروف إصدار القرار المطعون فيه تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/1243

2019/33

2019-01-10

إن المحكمة بتأييدها للحكم المستأنف، تكون قد تبنت تعليلاته، الذي بالرجوع إليه يتبين أن المدعين تقدموا بطلب ترخيص بالبناء، تبين للجماعة عبر اللجنة المختلفة، أن العقار موضوع الطلب متنازع عليه، وقررت عدم منحهم الترخيص بالبناء، فاستصدروا حكما نهائيا قضى بإلغاء قرار رئيس المجلس القروي برفض الترخيص ببناء البقعة لتجاوز السلطة مع ما يترتب

عن ذلك من أثر قانوني، وأن الحسم في ملكية العقار المطلوب الترخيص بالبناء فيه لفائدة المدعين كان لاحقا على تاريخ صدور القرار برفض الترخيص بالبناء بمقتضى القرار الصادر عن المجلس الأعلى المستدل به، موضحة أن القرار المطعون فيه كان مشروعا وقت إصداره، وأن التأخير الحاصل في تسلم رخصة البناء يرجع لعدم إدلاء المدعين بالوثائق المطلوبة منهم للجماعة بعد حسم الملكية لصالحهم، وهو تعليل سائغ، واعتبرت المحكمة في غياب إثبات الضرر المتمسك به، أن سبب الطعن غير مؤسس، تكون بذلك قد أسست قضاءها على سند من القانون والواقع وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/2960

2019/35

2019-01-10

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من خلال محضر الامتناع أنه قد تم إعدار الجماعة بأداء المبلغ المحكوم به عن طريق مفوض قضائي، تسلمته الموظفة بمكتب ضبط الجماعة المذكورة، وأنه استقبل كذلك من طرف مدير المصالح بالجماعة المطلوبة حاليا وفق ما ضمن به، ورتبت على ذلك أنه لا مجال للتمسك بخرق الفصل 440 من ق.م.م، كما هو الأمر بشأن الفصل 491 من ق.م.م، وقضت بالتصحيح والمصادقة على الحجز لدى الغير، تكون قد بنت قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/982

2020/823

2020-10-15

إن المحكمة لما قضت بإلغاء قرار سحب رخصة فتح مؤسسة تعليمية، دون مراعاة ما تمسكت به الطالبة من مخالفات وقفت عليها لجنة أعضاء التفتيش تدرج ضمن المخالفات المنصوص عليها في القانون رقم 06.00 بمثابة النظام الأساسي الخاص، فإنها لم تجعل لما قضت به أي أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/2845

2020/824

2020-10-15

بمقتضى الفصل 15 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية فإنه يمنع على كل موظف أن يمارس بصفة مهنية أي نشاط يدر عليه مدخولا، ولا يمكن مخالفة هذا المنع إلا بموجب استثناء وبموجب مقرر يتخذه لكل حالة على حدة الوزير الذي ينتمي إليه الموظف المعني بالأمر بعد موافقة رئيس الوزارة، ويبقى هذا القرار المتخذ بصفة مؤقتة قابلا للإلغاء لصالح الإدارة، ونزولا عند حكم هذا المقتضى فإن محكمة الاستئناف لما تبين لها من وثائق الملف أن المستأنف عليه يتوفر على ترخيص لمدة خمس سنوات من أجل مزاولة مهام الخبرة والاستشارة في ميدان المحاسبة والجبايات، واستخلصت عدم قيام المخالفات التأديبية المتمسك بها من طرف الإدارة في ظل هذا الترخيص المذكور الذي كان عليها إلغاؤه عند منازعتها فيه وفي مضمونه وفي نطاق مفهوم الخبرة والاستشارة المرخص بها للمستأنف عليه للقيام بهما، ورتبت عن ذلك تأييدها للحكم فيما انتهى إليه، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها غير خارق للمقتضى المحتج بخرقه ومعللا تعليلا كافيا وسائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2017/1/4/3296

2019/6

2019-01-03

البيّن أن الطالبة تمسكت بكونها لم تمتنع عن تنفيذ الحكم المتمسك به وإنما هناك استحالة تمنعها من ذلك من عدم تملكها لأي بقعة أرضية بمكان التنفيذ، وعلى الرغم من ذلك أبدت استعدادها لإيجاد حل مع المعنيين بالأمر وتمكينهم من بقعة أرضية أخرى لها نفس القيمة وهي بذلك لا توجد في وضعية الامتناع التعسفي وغير المبرر عن التنفيذ، والمحكمة مصدره القرار المطعون فيه لما ألغت الحكم المستأنف مع إقرارها بفرض الغرامة التهديدية دون مراعاة ما ذكر، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه مما عرضته للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/1133

2019/17

2019-01-03

للإدارة سلطة تقديرية في قبول أو رفض طلب الاستقالة تبعا لما تقتضيه المصلحة العامة ومصلحة المرفق الذي يعمل به الموظف، والبيّن أن الطالبة تمسكت بأن رفض طلب استقالة المطلوبة في النقض راجع إلى حالة الخصاص الذي تشكو منه مستشفيات وزارة الصحة ولضرورة المصلحة العامة نظرا لما يعرفه قطاع الصحة من خصاص حاد في الأطر الطبية، وأن الأضرار التي سيتحملها المرفق من عدم قدرته على تغطيته الخصاص في الأطر الطبية المتخصصة سينعكس سلبا على صحة المواطنين وأمنهم الطبي وهي مخاطر تفرض تغليب المصلحة العامة، وأن الإدارة ملزمة بتعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين في الحق في الصحة تحت طائلة تحمل تبعات المسؤولية الإدارية عن أي إخلال به إداريا وبشرى وماليا، وأن الإدارة في حاجة قصوى لعدد كبير من هذه الأطر نظرا لتزايد عدد السكان وتزايد حاجياتهم للاستفادة من خدمات مرفق الصحة، وهو ما يتعارض مع مطالب الاستقالة التي تؤدي إلى عرقلة عمل الإدارة بهذا الشأن وإفراغ السياسة الصحية للدولة من محتواها، والمحكمة لما بتت دون مراعاة ما ذكر تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، و عرضته للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/2386

2019/19

2019-01-03

بمقتضى الفصلان 77 و78 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، فإن للإدارة سلطة تقديرية في قبول أو رفض الطلب تبعا لما تقتضيه المصلحة العامة ومصلحة المرفق الذي يعمل به الموظف، وفي نازلة الحال فإن قبول الاستقالة بشكل تلقائي يعد تعطيلاً لمرفق الصحة العمومية الملزم بتعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير استفادة المواطنين على قدم المساواة من الحق في العلاج والعناية الصحية، وسيؤدي إلى قبول استقالة العديد من زملائه مما يتعارض مع السياسة العمومية في قطاع الصحة الذي يعرف خصاصاً مهولاً في الأطر الصحية، وبالتالي فإن رفض طلب الاستقالة جاء ترجيحاً للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة وحفاظاً على السير العادي للمرفق العام للخدمات الصحية بما في ذلك المرفق الذي يعمل به المعني بالأمر، والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساساً من القانون وعللت قرارها تعليلاً فاسداً يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2017/1/4/4425

2019/355

2019-03-21

إن محكمة الاستئناف لما عللت قضاءها بأن المستأنف عليه الذي ينتمي إلى رجال الصف طبقاً للظهير الشريف رقم 1.72.533 الصادر بتاريخ 04/04/1973 بشأن النظام الأساسي الخاص بأفراد القوات المساعدة، وليس ضمن مقتضيات القانون المذكور أي إحالة صريحة أو ضمنية على النظام التأديبي للموظفين العموميين المنصوص عليها في الباب الخامس من ظهير 24 فبراير 1958 المتعلق بالنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، اللهم ما تم التنصيص عليه بالفصل 16 من ظهير 04/04/1973 (حين) من أنه يتابع رجال القوات المساعدة أمام

المحاكم العسكرية وتطبق عليهم مقتضيات قانون العدل العسكري، وللسلطة حق اصدار العقوبة دون استشارة المجلس التأديبي، وأن المعني بالأمر أحجم عن تقديم العون والمساعدة لشخص في حالة خطر أقدم على إحراق نفسه، وأدى ذلك إلى وفاة الضحية بالرغم من أن مقتضيات المادة 18 منه تحتم عليه العون والمساعدة، وثبت لها تواجده بزيه النظامي داخل أسوار الملحقة الإدارية التي وقع أمامها الحادث، وأنه بمجرد وقوعه هم إلى إقفال باب الملحقة الخارجي دون أن يبادر إلى تقديم العون والمساعدة إلى المواطنة التي أقدمت على حرق نفسها أمام عينيه، وقرار عزله غير متسم بالغلو البين في التقدير ومتناسب مع خطورة الفعل الذي أتاه، تكون قد بنت قرارها على أساس من القانون علته تعليلا سائغا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/415

2019/366

2019-03-21

إن الخصومة المدنية ملك لأطرافها لتعلقها بحقوق خاصة غير متصلة بالنظام العام أو المصلحة العامة، وطبقا للفصل 3 من قانون المسطرة المدنية فإن القاضي ملزم بالبت في حدود طلبات الأطراف ولا يسوغ له أن يغير تلقائيا موضوعها أو سببها، والبيّن أن الطلب انصب على تسليم المدعي بقعة خاصة به استنادا إلى محضر المعاينة الصادر في إطار اتفاقية مدن بدون صفيح والمحكمة لما غيرت طلب المستأنف وعمدت إلى إجراء خبرة لمنحه تعويضا مقابل محله الذي تم هدمه مع أنه يطالب ببقعة أرضية، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا وعرضته للنقض.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/1099

2019/367

2019-03-21

إن المحكمة لما عللت قرارها بأن سندات الطلب وسندات التسليم التي تعتبر حجة في إثبات المديونية هي تلك التي تتوفر فيها الشكليات المنصوص عليها في قانون المحاسبة العمومية وهي التي تكون مذيلة بتوقيع الجهة المدينة وتحمل تأشيرة نفس الجهة، وأنه لما كانت سندات التسليم التي يستدل بها الطرف المدعي لإثبات مديونيته فضلا على أنها لا تتوفر على الشروط المذكورة، فإن الجماعة نفت تسلمها التوريدات موضوعها، كما أن الخبرة المنجزة في الملف على دفتر الجرد التي تسجل فيه الجماعة مشترياتها وكذا سجل مصاريفها أثبت عدم توصل الجماعة بالسلع المضمنة بالسند المذكور وهو ما يجعلها غير جديرة بالاعتبار، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وبنت قضاءها على أساس.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/3760

2019/371

2019-03-21

للإدارة سلطة تقديرية في تقدير حاجيات المرفق العام تبعا للمصلحة العامة وما يتطلبه من وجود موارد بشرية كافية لإشباع حاجيات المواطنين ضمانا للحق في الخدمات الصحية كحق دستوري، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها دون مراعاة لما ذكر، لم تجعل ما قضت به من أساس وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/3243

2019/376

2019-03-28

إن المحكمة انتهت في تعليل قضائها بأنه تبين لها أن رئيس المجلس الجماعي لم يصدر مقرره بسحب الترخيص الممنوح للمستأنف عليه إلا بعدما أن تأكد له من مخالفة المرخص له للشروط

المنصوص عليها فيه من قبيل عدم التقيد بالنشاط موضوع الترخيص المنصب على بيع الخرسانة الجاهزة للاستعمال ومواد البناء، حسبما أكدته المحاضر المنجزة من طرف الإدارة وتقرير المختبر العمومي للتجارب والدراسات، وبالتالي مخالفته لرخصة الاستغلال التي لا يدخل ضمنها خلط وإعداد وبيع الخرسانة الجاهزة للاستعمال، وإنما يقتصر على البيع فقط، مما تكون معه قد ركزت قضاءها على أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/1755

2019/382

2019-03-28

إن العلاقة النظامية التي تربط الموظف بالإدارة تعطي لهذه الأخيرة سلطة تقديرية في قبول أو رفض طلب الاستقالة تبعا لما تقتضيه المصلحة العامة ومصلحة المرفق الذي يعمل به الموظف، والمحكمة مصدرية القرار المطعون فيه بما نحتته تكون قد خرقت القانون ولم تجعل لما قضت به أي أساس صحيح من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/3333

2019/385

2019-03-28

إن المحكمة لما تبين لها من وثائق الملف أن المستأنف ارتكب أثناء قيامه بمهامه داخل المجلس الجماعي أفعالا فيها إخلال بالضوابط القانونية ومس بأخلاقيات المرفق العمومي ومصالح الجماعة بشكل يبرر العزل، وهي مخالفات تؤكدتها الإشهادات الصادرة عن عدد من أعضاء المجلس الجماعي والمدلى بها في الملف، واستخلصت -عن حق- ارتكابه لإخلالات مهنية ترتب عنها المساس بمصالح الجماعة وبأخلاقيات العمل الجماعي تقع تحت طائلة اداة 64 من

القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات، ورتبت عن ذلك تأييدها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه، وجاء قرارها غير خارق للمقتضيات المحتج بخرقها، ومبنيا على أساس قانوني، ومعللا تعليلا سائغا وكافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2013/1/3/1563

2014/424

2014-09-11

إن المحكمة لما ثبت لها من تقرير اللجنة الطبية التي قامت بفحص المطلوب والمنتدبة من طرف الطالبة أن هذا الأخير لم يشرع في معالجة مرض القصور الكلوي عن طريق تصفية الدم إلا خلال سنة 2007 استبعدت ما تمسكت به الطالبة من أن إصابته بالمرض المذكور كانت بتاريخ سابق عن تاريخ انضمامه للتأمين معتبرة أن تقرير اللجنة الطبية لم يجزم بأن المستأنف عليه كان مصابا بالقصور الكلوي قبل الانخراط في التأمين، كما أنه لم يثبت أن إصابة المستأنف بمرض السكري كانت هي سبب إصابته بمرض القصور الكلوي مما يجعل ما تمسكت به المستأنفة غير منتج، وهو تعليل أبرزت من خلاله تقيدها فيما انتهت إليه من اعتبار العجز اللاحق بالمطلوب مشمولا بالضمان، بمضمون ونتيجة تقرير اللجنة الطبية التي تولت فحص المطلوب، فتكون بما نحت إليه قد ردت بشكل ضمني ملتمس الطالبة الرامي إلى عرض المطلوب على خبرة طبية لتحديد تاريخ إصابته بمرض السكري، فجاء قرارها معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي حق من حقوق الدفاع.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/501

2019/2

2019-01-03

إن المحكمة لما انتهت في تعليل قضائها بأن الوثيقة المستدل بها رفقة مقال افتتاح الدعوى للطاعنة التي وجهت ضدها الطعن بالإلغاء تبين أنها صادرة عن وزارة التربية الوطنية وتكوين الأطر، وتحمل في طياتها صدور العقوبة المتخذة في حقها وتوقيع المدير المكلف بمديرية الموارد البشرية وتكوين الأطر بتفويض من الوزير المكلف بالقطاع، معتبرة أن ذلك يشكل دليلاً على اتخاذ الإدارة لإجراء تأديبي في حق من تضرر منه أن يطعن فيه، تكون بذلك قد طبقت القانون ما دامت الإدارة قد اتخذت في حق المدعية مقررًا أثر في مركزها ووضعيتها الإدارية وهو مقرر إقصائها المؤقت، مما تكون معه الوسيلة غير جديرة بالاعتبار.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/681

2019/3

2019-01-03

إن محكمة الاستئناف لما ردت بخصوص ما أثير بشأن خرق الفصل 391 من قانون الالتزامات والعقود بأن الأمر في النازلة يتعلق بتسوية وضعية إدارية لأحد العاملين بمرفق عام، فإنه لا مجال لإثارة التقادم المنصوص عليه بموجب المقتضى المذكور ما دام أن المشرع نظم تقادم الديون المستحقة على الدولة والجماعات المحلية بموجب المادتين الأولى والثانية من القانون رقم 56.03 الصادر الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.10 بتاريخ 2004/04/21، وما دام أن الثابت أن الإدارة في نازلة الحال أحجمت عن صرف أجور المستأنف رغم قيامه بالعمل موضوع التعاقد، وتنفيذ التزاماته المترتبة عن ذلك بإقرارها المضمن بالمراسلات المشار إليها أعلاه واعتبرت أن الدفع بالتقادم يبقى غير مرتكز على أساس تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلاً سائغاً.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/680

2020/902

2020-10-22

إن عملية انتخاب رئيس المجلس الجماعي تخللها عقد مجلس الجماعة جلسيتين عوض جلسة واحدة لهذا الغرض، والتي أسفرت عن انتخاب المستأنف عليها رئيسة لجماعة بما مجموعه 22 صوتا من أصل 23 صوتا بالتفصيل الوارد بمحضر الانتخاب، وبالتالي تحقق إجراء الانتخاب المطعون فيه حيادا على مقتضيات المادتين 20 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، وأن الأمر لا يتعلق بتطبيق مقتضيات المادة 37 من نفس القانون التي تنص على عقد المجلس للدورات الاستثنائية، وتخاب رئيس المجلس بترتيب الإجراءات، واعتبرت أن الانتخاب باطلا، وبالتالي ألغت الحكم الابتدائي وقضت بإلغاء نتيجة العملية الانتخابية محل الطعن، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/681

2020/903

2020-10-22

إن عملية انتخاب رئيس المجلس الجماعي تخللها عقد مجلس الجماعة جلسيتين عوض جلسة واحدة لهذا الغرض، والتي أسفرت عن انتخاب المستأنف عليها رئيسة لجماعة بما مجموعه 22 صوتا من أصل 23 صوتا بالتفصيل الوارد بمحضر الانتخاب، وبالتالي تحقق إجراء الانتخاب المطعون فيه حيادا على مقتضيات المادتين 20 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، وأن الأمر لا يتعلق بتطبيق مقتضيات المادة 37 من نفس القانون التي تنص على عقد المجلس للدورات الاستثنائية، وتخاب رئيس المجلس بترتيب الإجراءات، واعتبرت أن الانتخاب باطلا، وبالتالي ألغت الحكم الابتدائي وقضت بإلغاء نتيجة

العملية الانتخابية محل الطعن، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 1141/4/1/2020

2020/913

2020-10-22

إن المحكمة استندت فيما انتهت إليه في تعليل قضاؤها إلى محضر الامتناع المنجز من طرف المفوض القضائي، كما قام بتبليغها محضر حجز ما للمدين لدى الغير، وأن عدم استجابة الجماعة المعنية للتنفيذ وتراخيها فيه إلى حد تاريخه دون مبرر معقول، يعتبر امتناعا عن التنفيذ بالمفهوم الذي يتيح لصاحب الشأن (المستفيد من التنفيذ) حق اللجوء إلى مسطرة الحجز لدى الغير، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/1939

2020/914

2020-10-22

إن المحكمة استندت فيما انتهت إليه في تعليل قضاؤها إلى إعدار المنفذ عليها من طرف المفوض القضائي بتنفيذ القرار الاستئنافي سند التنفيذ موضوعه، إلا أنها لم تتخذ أي إجراء إيجابي يفسر على أنها بصدد حكم قضائي نهائي، واعتبرت تصرفها امتناعا عن التنفيذ وتحقق موجبات تصحيح الحجز موضوعه، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا .

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 941/4/1/2019

2020/922

2020-11-05

إن المحكمة بتأييدها للحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليلاته الطالبة لم تبين ما تنعاه على القرار المطعون فيه، وأن هذه الوسيلة جاءت عامة وغامضة وغير مقبولة.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1954

2020/923

2020-11-05

إن محكمة الاستئناف لما استندت فيما انتهت إليه إلى أن الغرامة التهديدية وسيلة لإجبار المنفذ عليه على تنفيذ التزامه، وتؤول حين تصفيتها إلى تعويض يحكم به لفائدة المستفيد استنادا لمقدار الضرر ودرجة التعنت والإحجام غير المبرر عن التنفيذ، ولا يمكن احتسابها بعدد أيام الامتناع، وأعملت سلطتها التقديرية في هذا الباب باعتبار العناصر المذكورة، وأيدت الحكم المستأنف فيما انتهى إليه من تعويض، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2903

2020/924

2020-11-05

إن المحكمة عندما اعتبرت أن الإدارة قد أصدرت قرار العزل بعدما استنفذت مسطرة الإنذار بالرجوع إلى العمل بموجب رسالتها المتوصل بها، وبأشرت توقيف الراتب بموجب مذكرتها،

واعتبرت أن الطالب لم يدل للإدارة بما يببرر غيابه عن العمل منذ تاريخ انقطاعه عنه وأن الشواهد الطبية لم تكن مقترنة بما يفيد توصل الإدارة بها، وان الحكم القاضي بالحجر لم يصدر إلا بتاريخ لاحق لترك الوظيفة والتوصل بالإندار وصدور قرار العزل، تكون قد أعملت سلطتها في تكييف الوقائع وتقدير الحجج بشكل مطابق لواقع الملف سيما وأن المطلوبين سبق أن تمسكوا أمامها بأن الطالب توصل بالإندار باستئناف العمل ووقع على الإشعار بالتوصل وبلغ بقرار العزل، فإن هذه الوقائع تفيد أنه كان عالما بالقرار المطعون فيه، بما يعنيه ذلك من تحقق إدراكه وتمييزه خلال تلك الفترة وأن الوثائق المدلى بها من طرفه لا تبرر الغياب عن العمل، ف جاء قرارها معللا تعليلا سائغا وغير خارق للمقتضى المحتج به.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/1447

2019/341

2019-03-21

إن المحكمة انتهت في تعليل قضائها بأن الإدارة لم تدل بما يثبت الخصائص الذي تشكو منه على مستوى التخصص الذي يمارسه المستأنف عليه بمنطقة تعيينه كما لم يدل بما يفيد كون الاستجابة لطلب الاستقالة سيؤدي إلى عرقلة مرفق الصحة العمومية، في حين تمسك الطرف الطالب بأن القواعد المنظمة لاستقالة الموظفين هما الفصلان 77 و78 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وبالتالي فإن للإدارة سلطة تقديرية في قبول أو رفض الطلب تبعا لما تقتضيه المصلحة العامة ومصلحة المرفق الذي يعمل به الموظف، وفي النازلة فإن الإدارة قد أكدت أن رفضها لطلب الاستقالة كان لضرورة المصلحة العامة والخصائص الحاصل في الأطر الطبية بمرافق الصحة العمومية، والمحكمة لما بنتت على النحو المذكور، ودون مراعاة لما ذكر لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/1831

2019/342

2019-03-21

بمقتضى الفصلين 77 و78 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية للإدارة سلطة تقديرية في قبول أو رفض الطلب تبعا لما تقتضيه المصلحة العامة ومصلحة المرفق الذي يعمل به الموظف، وفي النازلة فإن الإدارة قد أكدت أن رفضها لطلب الاستقالة كان لضرورة المصلحة العامة ولعامل الخصائص الحاصل في الأطر الطبية بمرافق الصحة العمومية، والمحكمة لما بنت على النحو المذكور ودون مراعاة لما ذكر لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعلته تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2017/1/4/1600

2019/352

2019-03-21

إن محكمة الاستئناف لما استندت فيما انتهت إليه في تحديد قيمة المتر المربع إلى الخبرة المنجزة في ضوء القضية، والذي خلص فيها بعد اطلاعه على أئمة عقارات في المنطقة وقيامه بالتحريات اللازمة لدى المهتمين بالميدان العقاري، وبالنظر إلى موقع القطعة الأرضية ومساحتها وكونها فلاحية وتواجدها غير بعيد عن فضاء المدينة الجديدة المستحدثة ويتم الولوج إليها عبر مسلك طرقي قصير انطلاقا من الطريق المعبدة، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا، وما بالوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6259

2020/982

2020-11-12

إن المحكمة عندما اعتبرت أن مقتضيات الفصل 9 من الظهير الشريف رقم 1.63.038 تسري على المرشحين لشغل منصب متصرف مساعد متمرن أو متصرف مساعد، فإنها تكون قد راعت ما يتطلبه ذلك من ضرورة توفر المنصب المالي الشاغر ولم يثبت أمامها توفره بالتاريخ المطلوب في التسوية، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1690

2020/884

2020-10-22

إن المحكمة استندت في تعليق قرارها إلى أن المستأنف عليها بإقرار الجهة المستأنفة كانت دائما تطالب بمستحققاتها المتعلقة بمنحها راتب الزمانة مما يجعل السبب المتمسك به بشأن فوات أجل المطالبة غير قائم على أساس، في حين تتمسك الطالبة بأنها لم تتوصل بأي طلب من المطلوبة في النقض بتسوية وضعيتها أو تمكينها من راتب الزمانة، كما أنه لم يصدر عنها أي قرار صريح أو ضمني بالرفض، وما دام أن المطلوبة في النقض تطلب في مقالها الافتتاحي إلغاء قرار المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فإن ذلك يقتضي وجود قرار صريح أو ضمني صادر عن الصندوق المذكور مع ما يقتضيه ذلك من ضرورة التقيد بأجل الطعن المنصوص عليه في المادة 23 من القانون رقم 90/41 المحدث للمحاكم الإدارية، وهي (أي المحكمة) لما انتهت إلى وجود مطالبة من المستأنف عليها براتب الزمانة، أي وجود قرار ضمني برفض هذه المطالبة دون أن توضح سندها في ذلك لم تجعل لقرارها أساس من القانون وعرضته للنقض .

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6142

2020/885

2020-10-22

إن المحكمة استندت في تعليق قرارها إلى أن الأمر يتعلق بدين منجز برسم دراسات وتحاليل تم القيام بها من قبل (م.ع.ت.د) لفائدة المجلس الإقليمي في إطار الضوابط المنصوص عليها في المادة 46 من قانون 79.00 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم باعتباره المقتضى القانوني الواجب التطبيق في النازلة، وأن ذلك يقتضي منه وقبل رفع هذه الدعوى سلوك المسطرة المنصوص عليها في المادة 41 من القانون المذكور من خلال الحصول على وصل مقاضاة المجلس المذكور، في حين تمسك الطالب بأنه بالرجوع إلى المادة 41 من القانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم يتبين أن المشرع حصر إلزامية الحصول على الوصل بالإذن بإقامة الدعوى في دعوى التعويض ودعوى الإلغاء بسبب تجاوز السلطة، والحال أن الأمر بالنازلة يتعلق بعقد صفقة، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك، تكون قد أولت المادة 41 تأويلا خاطئا وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه وعرضته للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/898

2020/892

2020-10-22

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من القرار الإداري موضوع الطعن بالإلغاء أنه نص على معاقبة المستأنف عليه بالحرمان المؤقت من كل أجرة باستثناء التعويضات العائلية لمدة ثلاثة أشهر، وحدد المخالفات المنسوبة إليه، والتي تمت معاقبته من أجلها المتمثلة في توجيه شكايات ضد الناظر، وتحريض الموظفين والمرتفقين عليه وتشويه سمعته قصد إعفائه، وعدم تنفيذ المهام المسندة إليه أو التماطل في أدائها، وسب الموظفين وبعثهم بأوصاف قذحية تحط من كرامتهم، واعتبرت أنه يتضمن في صلبه الأسباب القانونية والواقعية التي حذت بالإدارة إلى اتخاذه، وبالتالي جاء معللا بما فيه الكفاية، تكون قد بنت قضاءها على أساس سليم من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا، وأنه لاجال للاحتجاج في ما أثير بخصوص كون القرار الإداري غير معلل بمدى ثبوت تلك المخالفات من عدمه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6433

2020/896

2020-10-22

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها أن الأمر بالنازلة يتعلق بقرار رفض تفويت بقعة أرضية، وهو قرار مستمر لا يتقيد الطعن فيه بأجل دعوى الإلغاء، تكون قد بنت قضاءها على أساس سليم من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6477

2020/897

2020-10-22

إن عملية انتخاب رئيس المجلس الجماعي تخللها عقد مجلس الجماعة جلستين عوض جلسة واحدة لهذا الغرض، والتي أسفرت عن انتخاب المستأنف عليها رئيسة لجماعة بما مجموعه 22 صوتا من أصل 23 صوتا بالتفصيل الوارد بمحضر الانتخاب، وبالتالي تحقق إجراء الانتخاب المطعون فيه حيادا على مقتضيات المادتين 20 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، وأن الأمر لا يتعلق بتطبيق مقتضيات المادة 37 من نفس القانون التي تنص على عقد المجلس للدورات الاستثنائية، وتخطب رئيس المجلس بترتيب الإجراءات، واعتبرت أن الانتخاب باطلا، وبالتالي ألغت الحكم الابتدائي وقضت بإلغاء نتيجة العملية الانتخابية محل الطعن، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/676

2020/898

2020-10-22

إن عملية انتخاب رئيس المجلس الجماعي تخللها عقد مجلس الجماعة جلستين عوض جلسة واحدة لهذا الغرض، والتي أسفرت عن انتخاب المستأنف عليها رئيسة لجماعة بما مجموعه 22 صوتا من أصل 23 صوتا بالتفصيل الوارد بمحضر الانتخاب، وبالتالي تحقق إجراء الانتخاب المطعون فيه حيادا على مقتضيات المادتين 20 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، وأن الأمر لا يتعلق بتطبيق مقتضيات المادة 37 من نفس القانون التي تنص على عقد المجلس للدورات الاستثنائية، وتخطب رئيس المجلس بترتيب الإجراءات، واعتبرت أن الانتخاب باطلا، وبالتالي ألغت الحكم الابتدائي وقضت بإلغاء نتيجة العملية الانتخابية محل الطعن، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/677

2020/899

2020-10-22

إن عملية انتخاب رئيس المجلس الجماعي تخللها عقد مجلس الجماعة جلستين عوض جلسة واحدة لهذا الغرض، والتي أسفرت عن انتخاب المستأنف عليها رئيسة لجماعة بما مجموعه 22 صوتا من أصل 23 صوتا بالتفصيل الوارد بمحضر الانتخاب، وبالتالي تحقق إجراء الانتخاب المطعون فيه حيادا على مقتضيات المادتين 20 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، وأن الأمر لا يتعلق بتطبيق مقتضيات المادة 37 من نفس القانون التي تنص على عقد المجلس للدورات الاستثنائية، وتخطب رئيس المجلس بترتيب الإجراءات،

واعتبرت أن الانتخاب باطلا، وبالتالي ألغت الحكم الابتدائي وقضت بإلغاء نتيجة العملية الانتخابية محل الطعن، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/678

2020/900

2020-10-22

إن عملية انتخاب رئيس المجلس الجماعي تخللها عقد مجلس الجماعة جلستين عوض جلسة واحدة لهذا الغرض، والتي أسفرت عن انتخاب المستأنف عليها رئيسة لجماعة بما مجموعه 22 صوتا من أصل 23 صوتا بالتفصيل الوارد بمحضر الانتخاب، وبالتالي تحقق إجراء الانتخاب المطعون فيه حيادا على مقتضيات المادتين 20 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، وأن الأمر لا يتعلق بتطبيق مقتضيات المادة 37 من نفس القانون التي تنص على عقد المجلس للدورات الاستثنائية، وتخاطب رئيس المجلس بترتيب الإجراءات، واعتبرت أن الانتخاب باطلا، وبالتالي ألغت الحكم الابتدائي وقضت بإلغاء نتيجة العملية الانتخابية محل الطعن، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/679

2020/901

2020-10-22

إن عملية انتخاب رئيس المجلس الجماعي تخللها عقد مجلس الجماعة جلستين عوض جلسة واحدة لهذا الغرض، والتي أسفرت عن انتخاب المستأنف عليها رئيسة لجماعة بما مجموعه

22 صوتا من أصل 23 صوتا بالتفصيل الوارد بمحضر الانتخاب، وبالتالي تحقق إجراء الانتخاب المطعون فيه حيادا على مقتضيات المادتين 20 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، وأن الأمر لا يتعلق بتطبيق مقتضيات المادة 37 من نفس القانون التي تنص على عقد المجلس للدورات الاستثنائية، وتخطب رئيس المجلس بترتيب الإجراءات، واعتبرت أن الانتخاب باطلا، وبالتالي ألغت الحكم الابتدائي وقضت بإلغاء نتيجة العملية الانتخابية محل الطعن، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1956

2020/935

2020-11-05

إن المحكمة لما استبعدت الأحكام الابتدائية المتمسك بها واعتبرت أن مجلس الوصاية أقر صراحة أن التنازلات بين ذوي الحقوق جائزة بين أفراد نفس الجماعة السلالية حسب الأعراف المتداولة بالمنطقة، وفق القرارات التي سبق أن أصدرها في ذات المنطقة، ورتبت على ذلك أن المطلوبة في الطعن أصالة عن نفسها ونيابة عن القاصرة أصبحت متمتعة بحق الانتفاع فقط، وأن ذلك لا يعتبر نصيبا من الإرث المتروك من زوجها، ما دام الواقع يفرض بشأن تلك الأراضي عدم التعامل معها بمنطق لا ينسجم والقانون المنظم لحق الانتفاع، إذ أنه بعد وفاة المنتفع يرجع العقار إلى الجماعة التي تعيد توزيع حق الانتفاع منه، وأن الجماعات السلالية دأبت على إعادة توزيع ذات الانتفاع على الورثة حفاظا على ديمومة استمرار عيش العائلة التي تعتمد في حياتها على تلك الأرض، وهو الأمر الذي أخذه مجلس الوصاية بعين الاعتبار بالنظر إلى كون المطعون ضدها الزوجة الثانية كفيلة لقاصرة من صلب مورث المستأنفين، لم تخرق القانون ولم تحرف أية وقائع وعللت قرارها تعليلا سائغا وبنته على سند من القانون.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3259

2020/936

2020-11-05

لما ثبت للمحكمة أن المستأنف عليها - المطلوبة - حصلت على شهادة الإجازة سنة 1995 ووظفت بالجماعة سنة 2008 أي قبل دخول المرسوم رقم 2.06.377 الصادر في 2010/10/29 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات واعتبرت أنها لذلك تبقى خاضعة لأحكام الظهير رقم 1.63.038 بشأن النظام الأساسي الخاص بالمتصرفين بوزارة الداخلية التي تنص على تعيين المترشحين الحاملين لإجازة في التعليم العالي متصرفين مساعدين مباشرة وبدون مباراة وأن المستأنف عليها مستجمعة لشروط ترتيبها في الإطار المطلوب تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4417

2020/938

2020-11-05

إن المحكمة لما عللت قرارها بأن الشهادة الإدارية المطلوبة إنما ترمي إلى التحقق من انتفاء الصبغة الجماعية العقارات أو تأكيد هذه الصبغة في حالة ثبوتها بالنظر لكون وزارة الداخلية والسلطة المحلية هي الجهة الوصية على أراضي الجموع، وأن حدود الشهادة المطلوبة ومجالها وموضوعها لا علاقة له بأي نزاع قد يكون مثارا حول العقار موضوع الطلب، وأن دورية وزارة الداخلية رقم 123 بتاريخ 2006/11/10 في شأن مسطرة منح الشواهد الإدارية التي تنفي الصبغة الجماعية على القرارات تفرض على السلطة الإدارية المحلية التريث في منح الشهادة الإدارية التي تنفي الصبغة الجماعية على عقار محل نزاع معروض على القضاء، في حين أن العقار المعني ليس محل أي نزاع معروض على القضاء، وانتهت إلى أن قرار السلطة المحلية المطعون فيه غير مبني على سبب قانوني مشروع كما ذهب إلى ذلك الحكم الابتدائي، تكون قد بنت قضاءها على سند من القانون وعللته تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4912

2020/939

2020-11-05

إن المحكمة استندت في تعليل قضائها إلى أن المستأنف عليه حصل على نقطة 19 في حين أن زميلته لم تحصل سوى على 18 نقطة ومع ذلك استفادت من الترقية في إطار تقني الدرجة الثالثة السلك 9، الأمر الذي يعتبر تخطيا وأنه بذلك محق في الترقية المطلوبة، في حين تتمسك الجماعة بأن المحكمة لم تقيم المعطيات الواردة بجدول الحصيص لسنة 2015 الذي كانت مسجلة فيه زميلة المطلوب في النقض، وفق الشكل المطلوب وقامت باختيار ما يحلو لها من المعطيات، إذ أن زميلته أقدم منه بحيث تم توظيفها سنة 2002، في حين أن المستأنف عليه لم يوظف إلا سنة 2003، كما أن رتبة زميلته هي 7 ورتبته هي 8، والمحكمة لما لم تبحث في هذه المعطيات للتأكد من مدى صحة ما تتمسك به الإدارة بخصوص أقدمية المستأنف عليه ورتبته، لم تجعل لما قضت به من أساس وعرضت قرارها للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5652

2020/940

2020-11-05

إن المحكمة لما استندت في تعليل قرارها إلى أن مقتضيات الفصل 22 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية كما وقع تنميته وتغييره وكذا مقتضيات المرسوم رقم 2.06.525 الذي نظم إجراءات استئنافية لتعيين الموظفين الحاصلين على إجازة التعليم في إطار متصرف مساعد الصادر بتاريخ 28 يونيو 2007 والمرسوم رقم 2.06.377 الصادر في 2010/10/29 بشأن النظام الخاص بهيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات كلها تشترط

اجتياز مهنية لولج درجة متصرف مساعد، واعتبرت أنه في غياب نص قانوني يتيح إمكانية تغيير الموظفين لإطارهم الأصلي بناء على شهادة الإجازة، فإن تغيير إطار الموظف الحامل للإجازة وإدماجه في إطار متصرف مساعد رهين باجتياز المعني بالأمر مباراة مهنية أو مباراة للتوظيف وفق النصوص التنظيمية الجاري بها العمل، الأمر الذي لم يثبت في حق المستأنف عليه وقضت تصديا برفض طلبه، لم تخرق القانون وعللت قرارها تعليلا صحيحا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/748

2020/949

2020-11-05

إذا كان القرار الإداري النهائي والمؤثر في المركز القانوني للطاعنة هو مناط دعوى الإلغاء أمام القضاء الإداري، فإن ثمة قرارات إدارية غير قابلة للطعن باعتبارها مجرد إجراءات مؤقتة ذات طبيعة تمهيدية وليس لها الصفة التقريرية، ومحكمة الاستئناف لما تبين لها من وثائق الملف أن الطعن انصب على الرسالة الصادرة عن المدير الجهوي لقطاع الطاقة والمعادن والتي هي مجرد إخبار غير مؤثر بالمركز القانوني للطاعنة، ولا مجال للاحتجاج بكون الأمر يتعلق بتمديد مفعول القرار السابق بسحبه الصادر عن اللجنة المكلفة بدراسة ملفات لمنح التراخيص المعدنية، ورتبت عن ذلك تأييدها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/975

2020/978

2020-11-12

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليله والذي اعتبر أن صفة المدعي - المطلوب في النقض - ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الالتزام المحدد للائحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقاً للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5082

2020/980

2020-11-12

إن المحكمة عندما اعتبرت أن مقتضيات الفصل 9 من الظهير الشريف رقم 1.63.038 تسري على المرشحين لشغل منصب متصرف مساعد متمرن أو متصرف مساعد، فإنها تكون قد راعت ما يتطلبه ذلك من ضرورة توفر المنصب المالي الشاغر ولم يثبت أمامها توفره بالتاريخ المطلوب في التسوية، وجاء قرارها معللاً تعليلاً كافياً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5085

2020/981

2020-11-12

إن المحكمة عندما اعتبرت أن مقتضيات الفصل 9 من الظهير الشريف رقم 1.63.038 تسري على المرشحين لشغل منصب متصرف مساعد متمرن أو متصرف مساعد، فإنها تكون قد راعت ما يتطلبه ذلك من ضرورة توفر المنصب المالي الشاغر ولم يثبت أمامها توفره بالتاريخ المطلوب في التسوية، وجاء قرارها معللاً تعليلاً كافياً.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/4879

2020/1047

2020-11-26

إن محكمة الاستئناف لما اعتبرت أن مسألة احترام المسطرة التواجهية بالنسبة للضرائب والرسوم المستحقة للجماعة هي على سبيل الحصر ولا يوجد من ضمنها الرسم على الأراضي غير المبنية وردت ما أثير لم تخرق المقتضيات المحتج بخرقها وبنيت قرارها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا وكافيا.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2417

2020/1049

2020-11-26

إن محكمة الاستئناف لما أوردت في تعليل قضائها بكون النزاع يتعلق برفض تنفيذ حكم قضائي نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به من طرف المحافظ العقاري الذي يعتبر مسؤولا عن مسك سجلات المحافظة العقارية وساهرا على تنفيذ الأحكام القضائية النهائية، وأن تمسكه بوجود صعوبات مادية حالت بينه وبين تطبيق وتنفيذ الأحكام الصادرة في موضوع التعرضات يبقى مردودا كما ذهبت إلى ذلك محكمة النقض أمام عدم إدلائه بما يثبت وجود هذه الصعوبات التي اعترضته، مستخلصة أن الأمر يتعلق بتنفيذ حكم وليس بتقييده وبالتالي خاضعا لمقتضيات ظهير 1913/08/12 المتعلق بالتحفيظ العقاري التي تلزمه تحت مسؤوليته بالتأكد من صحة الوثائق المدلى بها، ورتبت عن ذلك تأييدها للحكم المستأنف الذي قضى بإلغاء القرار الضمني

الصادر عن المحافظ على الأملاك العقارية مع ترتيب الآثار القانونية، ف جاء قرارها مبنيًا على أساس من القانون ومعللاً تعليلاً سائغاً وكافياً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4007

2020/1062

26- 2020-11

إن محكمة الإستئناف لما استندت في قضائها إلى مقتضيات القانون رقم 42.05 بسن بعض الإجراءات المتعلقة بالعقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة المنقولة ملكيتها إلى الدولة المأمور بتنفيذه بالظهير رقم 1.06.14 الصادر بتاريخ 14 فبراير 2006 الذي ينص على أن أجل الطعن بالإلغاء في القرارات الوزارية المشتركة المنشورة قبل صدوره في ستين (60) يوماً من تاريخ نشر القانون بالجريدة الرسمية الذي كان بتاريخ 02/03/2006، وتبين لها من وثائق الملف أن العقار موضوع النزاع تم تعيينه وتحديد تاريخ الشروع في حيازته بموجب المقرر الوزاري المشترك عدد 73.884 بتاريخ 14 غشت 1973، وأن المقرر المذكور قد نشر بتاريخ 18 غشت 1973 بالجريدة الرسمية عدد 3172 مكرر وليس مقرراً معدوماً لاستناده إلى ظهير 2 مارس 1973، وأن المستأنفين لم يتقدموا بطعنهم ضد القرار الوزاري المشترك إلا بتاريخ 13 أكتوبر 2017، وأيدت الحكم بعدم قول الطعن، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلاً سائغاً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4320

2020/1066

2020-11-26

البين أن الطالبة تمسكت أمامها بأن المرسوم رقم 72.05.2 الصادر في 2005/12/02 الخاص بهيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات اشترط الحصول على دبلوم تقني مسلم من إحدى مراكز التكوين المهني، وهو ما لا يتوفر في المطلوبة التي حصلت على دبلوم رسامة في شعبة الهندسة المدنية من مركز التكوين التقني، كما تمسكت أيضا بأنه سبق تسوية وضعية المعنية بالأمر سنة 2011 استنادا إلى المرسوم رقم 2.10.452 بتاريخ 2010/10/29 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المساعدين التقنيين المشتركة بين الوزارات وتم إدماجها في إطار مساعدة تقنية من الدرجة الأولى ثم تمت ترقيتها إلى الدرجة الأولى (السلم 8)، والمحكمة لما قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تناقش ما ذكر ودون أن تتأكد من الوضعية الإدارية للمعنية بالأمر ومن النظام القانوني المطبق عليها بحسب نوع الدبلوم المحصل عليه ودون أن تراعي سبق تسوية وضعيتها كما أشير إليه أعلاه، لم تجعل لما قضت به من أساس وجاء قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/978

2020/1157

2020-12-10

البين من معطيات القضية أن الطالبين تقدموا باستئنافين ضد الحكم الابتدائي: الأول مرفوع إلى محكمة النقض في الشق المتعلق بالاختصاص النوعي، والثاني أمام محكمة الاستئناف الإدارية في الشق المتعلق بالموضوع، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بنتت في الاستئناف المتعلق بالاختصاص النوعي بالرغم من أنه مرفوع إلى محكمة النقض، وانتهت إلى التصريح بعدم اختصاصها الوظيفي على اعتبار أن الاستئناف منصب على الاختصاص النوعي فقط، دون أن تبت في الاستئناف المرفوع إليها (المتعلق بالموضوع) خلافا لواقع القضية، فجاء قرارها فاسد التعليل الموازي لانعدامه عرضة للنقض.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/1773

2020/1159

2020-12-10

إن المحكمة لما اعتبرت أن محضر المعاينة المنجز في النازلة لم يتضمن العناصر الأساسية في الإثبات التي تنصب مباشرة على قيام المعني بالأمر بما نسب إليه بقرائن قوية في الإثبات، وأن اعتماده على مجرد استنتاجات لا وجود لما يدعها من الوقائع الفعلية التي تؤدي إلى توفر العناصر اللازمة للفعل، سيما وأن تلك الأفعال لا يمكن الاقتصار في إثباتها على مجرد القرائن البسيطة حسبما استقر عليه قضاء محكمة النقض، تكون قد راعت مجمل ما ذكر، ولم تخرق في شيء المقتضى المحتج به، وجاء قرارها معللاً تعليلاً كافياً.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/4/3066

2020/713

2020-09-24

البيّن من وثائق الملف أن الطالب حاصل على شهادة التقني من مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل - المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية، وتم تعيينه بالجماعة القروية كمساعد تقني الدرجة الثالثة مؤقت السلم الرابع في ظل مقتضيات المرسوم رقم 2.05.72 الصادر بتاريخ 2005/12/02 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة التقنيين، وهو القرار الذي لم ينازع فيه الطالب، والمحكمة لما استندت في قرارها إلى أن المستأنف عليه حصل على شهادة تقني في الكهرباء في دورة يونيو 2007 أي بعد دخول المرسوم رقم 2.05.72 الصادر بتاريخ 2005/12/02 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة التقنيين حيز التطبيق، والذي أصبح ساري النفاذ ابتداء من 2006/01/12 الذي تنص المادة 17 منه على أنه مع مراعاة مقتضيات المادة 3 من المرسوم رقم 2.04.75 بتاريخ 2004/05/04 ينسخ المرسوم رقم 2.86.812 الصادر بتاريخ 1987/10/06 في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات واعتبرت أن هناك مانع من تسوية وضعية المستأنف عليه الإدارية بناء على الشهادة المحصل

عليها، وأنه مخاطب بمقتضيات المرسوم رقم 2.05.72 المذكور الذي يقتضي اجتياز المباراة للإدماج في إطار تقني السلم 8 طالما أنه حاصل على شهادة تقني بتاريخ لاحق على دخول المرسوم المذكور حيز التطبيق لم تخرق القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2878

2020/720

2020-09-24

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من وثائق الملف أن قرار إعفاء المستأنف عليها من المسؤولية المسندة إليها مؤسس على أسباب واقعية وموضوعية من قبل الإدارة تبرر اتخاذه، ولم تقع المنازعة فيها من ذلك عدم كفاءتها المؤسس على تقارير الخبراء، والامتناع عن تنفيذ مقررات رؤسائها، وسلوكها غير المنضبط مع مرؤوسيه، وإخلالها بالتزاماتها المهنية والوظيفية الذي حال دون تحقيق الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها المثبت بتقارير علمية وتقنية، وأن تقديم الشكاية إلى النيابة العامة في حد ذاتها لا تحمل بشكل آلي على جود خلاف بين طرفي النزاع، في وقت وقع فيه حفظ الشكاية، إضافة إلى أن الإعفاء من التكاليف حق للإدارة، ولا يصح أن تحرم من ذلك بمجرد وجود شكاية بالرئيس المباشر، واعتبرت أن القرار الإداري المطعون فيه مشروعاً، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/445

2020/792

2020-10-08

إن محكمة الاستئناف لما اعتبرت في تعليق قضائها أن القرار المطعون فيه لا تتوفر فيه مقومات القرار الإداري وإنما تضمن فقط إخبار المعني بالأمر بكون اللجنة المكلفة بدراسة ملفات

الترخيص بفتح واستغلال المحلات التجارية والصناعية والحرفية بالنفوذ الترابي للجماعة قد درست طلبه المتعلق بالحصول على رخصة فتح واستغلال المحل كمصبنة، وأوصت بإتمام ملفه بموافقة باقي الورثة تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا وكافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4947

2020/794

2020-10-08

البيّن أن الطالب تمسك بأن البقعة موضوع النزاع تقع بالقرب من جدار المطار حسب تقرير الخبرة المنجز من طرف الخبير، وأنها بذلك تقع داخل منطقة الارتفاقات الجوية التابعة للمطار، وبالتالي فإنه للحفاظ على سلامة وأمن الملاحة الجوية يتعين عدم الترخيص بإنجاز أي بناء فوق بقعة المطلوبة في النقض استنادا إلى ظهير 1934/08/07 المتعلق بالارتفاقات العسكرية، ومن جهة أخرى، فإنه لم يسبق للجماعة أن رخصت بالبناء بنفس المنطقة المحرمة البناء وأن هناك بنايات أقيمت بصفة عشوائية ودون الحصول على أي ترخيص، إضافة إلى ذلك فإنه لا مجال للاحتجاج بمبدأ المساواة في خرق القانون، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوقها ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/874

2020/802

2020-10-08

البين أن الطالبة تمسكت بأن واقعة الغش ثابتة بالمقاييس المقررة في القانون المنظم لامتحان البكالوريا من طرف لجنة تصحيح الامتحان، التي عاينت حالة الغش المذكور بوجود تشابه في الأجوبة بين مجموعة من المترشحين لامتحان البكالوريا في مادة الفلسفة، وأنها أنجزت محضرا رسميا يثبت واقعة الغش من قبل المطلوبة في النقض، وهذه اللجنة هي المؤهلة لذلك -بعد التصحيح والمراقبة-، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوقها ودون أن تجري بحثا أو تحقيقا للتأكد من حالة الغش، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/4/1862

2020/807

2020-10-08

البين أن الطرف الطالب تمسك بأن المدعي (المطلوب) قيد في لائحة الترقّي برسم سنة 2014، ولتوفره على شرط المدة المتطلبية قانونا، فإن الإمكانيات المتاحة للترقّي - وفق نظام الحصيص التي تسمح بترقية ما نسبته 33% من عدد المهندسين الرؤساء من الدرجة الأولى - تستلزم استيفاء أقدمية لا تقل عن ست سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة للمدرّجين في لائحة الترقية، وأن الترقية ليست مطلقة وبمجرد التسجيل في هذه اللائحة، بل يجب مراعاة مجموعة من المعايير والشروط بما في ذلك عنصر المدة المشار إليها وترتيب المعني بالأمر بلائحة الترقّي الذي لم يخول له الاستفادة من الترقية إلى درجة مهندس رئيس من الدرجة الممتازة برسم سنة 2014، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوقها دون أن تحقق في مدى توفر الطاعن على شرط المدة المتطلبية قانونا، والتي ينبغي أن لا تقل عن ست سنوات من الخدمة الفعلية بصفة مهندس رئيس من الدرجة الممتازة، وبيان باقي عناصر الترقّي، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا، يوازي انعدامه.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/4/1850

2020/813

2020-10-08

بمقتضى الفصل 64 من القانون رقم 28.08 المتعلق بتعديل القانون المنظم لمهنة المحاماة، تتقدم المتابعة التأديبية بمرور ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ ارتكاب المخالفة، والبيّن من خلال التواريخ الواردة خلف الوصل الذي أدلى به المشتكى أن واقعة التقادم قد تحققت، والمحكمة لما عللت قرارها بأن الوصل المدلى به يحمل تاريخ 1996/01/06، وانه من هذا التاريخ بدأ سريان أمد التقادم بالنسبة للمخالفة المتابع بها المحامي المشتكى به والذي انتهى بتاريخ 1999/01/05 دون أن يقوم المشتكى بمراجعته أو تقديم شكاية ضده، ورتبت على ذلك أن مقرر مجلس الهيئة كان على صواب وقضت بتأييده، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وبالتالي تقيدت بالنقطة القانونية التي بنت فيها محكمة النقض، والوسيلة على غير أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2870

2020/814

2020-10-08

البيّن أن الأمر يتعلق بتعويض عن التقاعد لا بتعويض عن الوفاة، والمحكمة لما ثبت لها من خلال المذكرة رقم 00001975 الصادرة عن وزارة الفلاحة والصيد البحري الموجهة للمديرين الجهويين للفلاحة المتضمنة إخبارهم بمراجعة نسبة ووعاء اشتراكات القطاع التكميلي وبأنه تم الشروع في الاقتطاعات ابتداء من 2012/01/01 استنادا لقرار المجلس الإداري للتعاقدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، واعتبرت أن ما تمسكت به الجهة المستأنفة بخصوص المستجدات الحاصلة في قرار الجمعية يتعلق بمذكرة داخلية صادرة في 2015/5/27 وإرسالية وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية المؤرخة في 2015/02/06 قد وردت في تواريخ لاحقة عن استفادة المعنيين بالتقاعد خلال سنتي 2012 و2013 وان المستأنفة لم تدل ضمن وثائق الملف بما يفيد عدم تحققه، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا، والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3179

2020/816

2020-10-08

إن القرار الإداري هو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بهدف إحداث اثر قانوني (إحداث تغيير في وضع قانوني بإنشاء مركز قانوني جديد أو تعديله أو إلغائه)، وإيقاف البناء الذي أمرت به الجماعة هو إفصاح هذه الأخيرة عن إرادتها الملزمة للشركة المطلوبة في النقض بإيقاف أشغال البناء التي تقوم بها هذه الأخيرة، وهو ما يشكل تغييرا في مركزها القانوني المستمد من رخصة البناء القانونية المسلمة لها من نفس الجماعة، وبالتالي قرارا إداريا مستجمعا لكافة أركانه، والمحكمة لما اعتبرت ان الطعن انصب على قرار إداري استجمع شكليات ومقومات القرار الإداري ومؤثر في المركز القانوني للمستأنف عليها، تكون قد بنت قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/4/3491

2020/817

2020-10-08

البيّن من وثائق الملف أن الطالب لم يتم توظيفه بالجماعة بناء على إعلان صادر عن هذه الأخيرة لتوظيف تقنيين في السلم التاسع الدرجة الثالثة، ثم إن قرار ترسيمه في السلم 8 الرتبة الأولى ابتداء من 2007/01/01 صدر في فبراير 2011 ولم ينازع فيه الطالب ولم يطعن فيه أمام القضاء، والمحكمة لما اعتبرت أن مقتضيات المادة 6 من المرسوم رقم 2.86.812 الصادر في 1987/10/06 بمثابة النظام الأساسي الخاص بهيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات تنص على انه "يوظف التقنيون من الدرجة الأولى ويعينون مباشرة بناء على

المؤهلات الحاصلين عليها من بين المترشحين حملة شهادة التقنيين المتخصصين أو بإحدى الشهادات المعادلة لها.. " وان الأمر بناء على ذلك يتعلق بالتوظيف لأول مرة وليس بتغيير الإطار، وانتهت إلى أن المستأنف عليه وظف بالجماعة منذ 2006/01/01 تقني من الدرجة الرابعة السلم 8، وان توفره على شهادة تقني لا يخوله إمكانية تغيير الإطار بشكل مباشر وتلقائي والإدماج في سلك التقنيين المتخصصين السلم 9 لم تخرق القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/255

2020/766

2020-10-01

إن محكمة الإستئناف لما تبين لها من وثائق الملف أن القرار رقم 269 الصادر بتاريخ 15 مارس 2017 موضوع عقوبة الإنحدار في الرتبة وخفض درجة المستأنف عليه، أتخذ في حق هذا الأخير بعدما تم عرضه على أنظار المجلس التأديبي وتمتيعه بالضمانات التأديبية التي لا ينازع فيها، بما في ذلك مثوله أمام المجلس التأديبي وإدلائه بتصريحاته حول الإخلالات المنسوبة إليه، التي لم ينكر ارتكابها، مما يفسر أن سبب الإحالة على المجلس التأديبي قائم وثابت على أساس، كما أن العقوبة الصادرة في حقه منصوص عليها في الفصل 36 من القانون الأساسي الخاص بمستخدمي الوكالة، بإعتبارها عقوبة من الدرجة الثانية، فضلا عن أن ما ينعاه على القرار التأديبي يكذبه إقراره أمام المجلس المذكور بالإخلالات المنسوبة إليه موضوع المحضر المرفق بالإستدعاء الموجه إليه لحضور المجلس، ومنها رقمته العديد من الملفات ذات أهمية إستراتيجية بواسطة هاتفه المهني إلى جانب ملفات تتضمن تعليمات الإدارة العامة وتصحيحات وتعديلات، وتسجيله الصوتي عبر هاتفه المحمول كلمة المدير العام أثناء إجتماع مهني، واعتبرت أن تلك الإخلالات موجبة للتأديب بالنظر إلى المنصب الذي يشغله كمدير قطب الشؤون العامة في قطاع إداري جد حساس، وبالتالي يبقى القرار الإداري المتعلق بالتأديب مبني على أساس، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/857

2020/767

2020-10-01

إن المحكمة لما اعتبرت أن طعن المستأنف في قرار العزل قد قدم خارج الأجل القانوني المنصوص عليه بمقتضى المادة 23 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، وأن تقديمه لتظلم استعطافي بعد انصرام أجل الطعن قصد إرجاعه لا يمكن أن يفتح له أجلا جديدا للطعن، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1959

2020/768

2020-10-01

البيّن أن الطرف الطالب تمسك بأن المطلوب في النقض إستفاد من رخصة طويلة الأمد للمرض لمدة 60 شهرا، إلا أنه لم يدل لاحقا بأي شهادة طبية تفيد بأنه شفي من المرض الذي ألم به، كما لم يتقدم بمقال الطعن في قرار حذفه من أسلاك الإدارة إلا بموجب الدعوى الأولى التي رفعها بعد مرور خمس سنوات على إستنفاد حقه في رخصة المرض الطويلة الأمد طبقا للفصل 44 من قانون الوظيفة العمومية، وهي أسباب كافية للقول بعدم قدرته بصفة نهائية للعودة لممارسة مهامه كمدرس وعدم موضوعية ما إنتهى إليه تقرير الخبرتين اللذين أسسا على الظن والتخمين، وأنه بعد أن إستنفذ المعني بالأمر رخصة المرض الطويلة الأمد تم عرض ملفه الطبي على المجلس الصحي الذي قرر - تبعا للوثائق المتاحة وحالة المطلوب الصحية والنفسية آنذاك - الذي قرر بأن المعني بالأمر عاجز بصورة مطلقة عن ممارسة مهامه - كمدرس-، وبالتالي فإن قرار الحذف من أسلاك الإدارة كان مؤسسا، والمحكمة لما قضت على النحو

الوارد بمنطوقها، ودون ما مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي إنعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5014

2020/769

2020-10-01

إن محكمة الإستئناف لما ألغت الحكم المستأنف وقضت بعزل المستأنف عليه من عضوية المجلس الجماعي، ودون أن تجري أي تحقيق بما في ذلك الخبرة فيما إذا كان المجلس الجماعي يتوفر ويمسك سجلا خاصا بنوع تلك الشواهد الإدارية التي وقعها وسلمها المستأنف عليه - الطالب - ومدى توفر المجلس على الملفات الإدارية والطلبات والوثائق الخاصة بها وقت تسليمها ما دامت تلك الشواهد الإدارية مخالفة لأحكام القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات وكذا للضوابط المعمول بها بالجماعة وقت تسليمها، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/974

2020/782

2020-10-01

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليله والذي اعتبر أن صفة المدعي -المطلوب في النقض- ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة خلال محضر الإلتزام الموقع من طرف العمالة والمحدد للائحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف

المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقاً للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جدية بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/976

2020/783

2020-10-01

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليقه والذي اعتبر أن صفة المدعي -المطلوب في النقض- ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة خلال محضر الإلتزام الموقع من طرف العمالة والمحدد للائحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقاً للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جدية بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/2759

2020/788

2020-10-08

إن محكمة الاستئناف لما أيدت الحكم المستأنف تكون قد تبنت تعليقاته والحكم المؤيد أكد بأن الوثائق المستظهر بها من طرف الطاعن سواء محضر الاجتماع المنعقد برئاسة العامل، وكذا محضر اجتماع اللجنة الإقليمية للتعمير بالإقليم كلها تضمنت كون المركب السياحي قد ضم

ضمن مشتملاته مرافق محطة الفحص التقني، كما أن ملفه قد قدم مستوفيا لكل الشروط وتمت دراسته والموافقة عليه من طرف اللجنة المختصة وحظي بموافقتها وتم التأشير عليه، مما جاء معه القرار مؤسسا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 2263/4/1/2019

2020/659

2020-09-17

البيّن أن الطالب تمسك بكون القرار الاستئنافي الجنحي المحتج به للقول بانعدام أهلية ترشيحه ليس نهائيا بسبب الطعن فيه بالنقض، وأدلى بما يفيد ذلك، ومحكمة الاستئناف لما أيدت الحكم المستأنف الذي قضى بإلغاء عملية انتخاب الطالب مع ترتيب الآثار القانونية على ذلك، ودون أن تتأكد من مآل الطعن بالنقض في القرار الاستئنافي الجنحي الذي استندت عليه فيما انتهت إليه لم تجعل لما قضت به أي أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5557

2020/661

2020-09-17

لما كان القرار المستمر إحدى صور القرارات الإدارية غير المقيدة بميعاد الطعن لارتباطه بتوافر حالة قانونية معينة قائمة لم تتغير، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه حينما اعتبرت ضمن تعليل قضائها أن الطعن انصب على قرار العامل بعدم اتخاذ المتعين قانونا في شأن رئيس جماعة الذي هو قرار سلبي مستمر، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا وكافيا، وما بالوسيلة على غير أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3115

2020/668

2020-09-17

البيّن أن الطالبة تمسكت بكون المنشور رقم 05 و.ع الصادر بتاريخ 28 مايو 2003 (26 ربيع الأول 1424) عن الوزارة المكلفة بتحديد القطاعات العامة يمنع بشكل صريح على الإدارات العمومية والجماعات المحلية التوظيف بشكل مباشر في أسلاك الوظيفة العمومي، وهو منشور دخل حيز التنفيذ قبل التحاق المستأنف بالطالبة، وذلك لكون الإدماج المباشر يتعارض مع النصوص القانونية ومبدأ تكافؤ الفرص، وأن التوظيف بأسلاك الجماعة يخضع لشروط المباراة، وأن المستأنف - المطلوب في النقض - لم يثبت حصوله على قرار بالتعيين أو رسالة التزام وأنه لا يتوفر على أي ملف إداري لدى الطالبة أو جدارة لدى المراقب بالصرف، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوقها دون مراعاة لما ذكر، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/3153

2020/721

2020-09-24

إن محكمة الإستئناف لما تبين لها من وثائق الملف أن المستأنف عليها وإن توصلت من الإدارة بإنذار - وقت تغيبها - فإنها قد بلغت الإدارة عن طريق الفاكس شهادة طبية تبين عدم قدرتها على العمل لمدة 15 يوما - وأن الإدارة لم تنف ذلك - وإعتبرت أن تغيب المستأنف عليها مبررا، وبالتالي أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه لإتسامه بالتجاوز في إستعمال السلطة، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3692

2020/722

2020-09-24

إن محكمة الإستئناف لما تبين لها من تقرير الخبرة، أن إبهام اليد اليمنى للمستأنف مبتورة، ويعاني من جراء ذلك من ألم وتشوه على درجة من الأهمية، ومن عجز دائم بنسبة 35%، كما أن تلك الخبرة لم تبين مدى قدرته على حمل السلاح، مما يعني أن الحالة البدنية للمستأنف لا تختلف عن تلك التي حددتها اللجنة المختصة، ولجنة الإعفاء لما اعتبرت أن العاهة الناتجة عن الحادثة التي تعرض لها بتاريخ تبرر إعفاءه نهائيا من العمل، وبالتالي أيدت الحكم المستأنف القاضي برفض الطلب، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/708

2020/752

2020-09-24

البيّن من تنقيحات القرار المطعون فيه أن تعليل محكمة الإستئناف فيما إنتهت إليه من إلغاء الحكم المستأنف والتصريح برفض الطلب، وإن جاء مجملا لكنه كاف لترتيب هذا الأثر، إذ إستند في ذلك بتواجد المعني بالأمر بمكان غير مكان العمل، رفقة زميلين له، وتم ضبط مبلغ مالي مجهول المصدر به، وأن عدم متابعته أمام القضاء الجنحي لا يمنع الإدارة من متابعته إداريا، والأفعال المرتكبة تبرر العقوبة المتخذة في حقه، فضلا على أن الطالب لم يبين بتدقيق ما ينعاه على القرار المطعون فيه، وما بالوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/2164

2020/756

2020-10-01

إن محكمة الاستئناف استندت فيما انتهت إليه أن المستأنف عليه ظل يترقى داخل الوكالة المذكورة إلى أن أصبح مديرا حيث تم منعه من ولوجها مع إيقاف جميع مرتباته وتعويضاته وكل المنافع التي كان يستفيد منها رغم مراجعته للقضاء واستصدار حكم نهائي بشأن قرار عزله، في حين تمسكت الطالبة بكون أساس الدعوى في مواجهتها هو امتناعها عن تنفيذ حكم المحكمة الإدارية المؤيد استئنافيا والقاضي بإلغاء القرار الإداري الشفوي القاضي بمنعه من مزاولة مهامه بالوكالة المذكورة، وهي لما اعتمدت لقبول دعوى المدعي وقضت له بالتعويض بناء على استصداره لحكم نهائي في شأن قرار عزله، لم تجعل لما قضت به أي أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5403

2020/765

2020-10-01

إن المحكمة استندت في تعليق قضائها إلى أن التسجيل في جدول الخبراء كخبير قضائي (فرع الميكانيك العام) يستلزم من بين الشروط المنصوص عليها في قرار وزير العدل بتاريخ 03 يونيو 2003 الحصول على دبلوم وطني لمهندس دولة في الميكانيك أو ما يعادله، وباعتبار الطالب (المستأنف) حاصل على دبلوم أجنبي في التخصص المعني، فيبقى ملزما بالحصول على قرار إداري من وزير التعليم العالي بمعادلة دبلومه الأجنبي للشهادة الوطنية (الدبلوم الوطني لمهندس دولة) - باعتبار وزارة التعليم هي المختصة بتحديد الشروط والمسطرة

الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي-، وأن قرار وزير التعليم العالي المحتج به في الموضوع، هو مجرد معادلة لدبلومه الأجنبي بدبلوم ماستر، كما أن ما تمسك به (المستأنف) من معادلة صادرة عن وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري لا يرقى الى معادلة علمية بل ينحصر في معادلة إدارية ترمي إلى إدراج شهادات أجنبية ضمن الشهادات التي يتم بها التوظيف في أسلاك وظيفة محددة، واعتبرت قرار رفض تسجيل المعني بالأمر ضمن جدول الخبراء القضائيين مشروعاً، وخلصت إلى تأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الطلب، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلاً كافياً وسليماً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 3485/4/1/2018

2020/641

2020-09-10

إن محكمة الاستئناف لما عللت قضاءها بأنه لا مجال للاحتجاج بالمسطرة المنصوص عليها في الفصل 75 مكرر من قانون الوظيفة العمومية متى ثبت أن الوضعية الصحية للموظف المعني بالأمر، سيما منها النفسية والعقلية، لم تكن تسمح له بمباشرة عمله وشكلت بالنسبة إليه قوة قاهرة حالت دون ذلك وجعلت انقطاعه عن العمل مما لا يمكن تصنيفه ضمن حالة الانقطاع العمدي وغير المبرر، ما دام هذا الانقطاع أتى مبرراً بمقتضى الشواهد الطبية المدلى بها من طرفه وكذا الخبرة المأمور بها ابتدائياً التي وقفت على وضعية المطلوب النفسية والعقلية، وخلصت إلى تواجده في حالة لا تسمح له بالتفكير والتمييز بالنظر إلى إصابته بمرض عقلي "دهان"، مما لم يكن معه بالإمكان الاستجابة للإنذار الموجه إليه أو العودة إلى العمل الذي غادره اضطراراً وليس إرادياً، ورتبت عن ذلك تأييدها للحكم المستأنف الذي قضى بإلغاء قرار العزل المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك قانوناً لعدم تأسيسه لا قانونياً أو واقعياً، وجاء قرارها مبنيًا على أساس قانوني، ومعللاً تعليلاً كافياً وسائغاً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2886

2020/648

2020-09-10

البيّن أن المقال الاستئنافي استند في أسبابه إلى كون المستأنف عليها كانت متوقفة عن العمل بعد أن تابعتها النيابة العامة أمام المحكمة الجزئية من أجل خيانة الأمانة وأنها لم تقدم أية خدمة خلال مدة توقفها عن العمل، وأنها بالتالي لا تستحق أية أجره عن هذه الفترة طالما أن الأجره هي المقابل للخدمة، وبالرجوع إلى تعليقات القرار الاستئنافي يتبين أنها مؤسسة أيضا على عدم استحقاق المستأنف عليها لأية أجره طيلة مدة توقفها عن العمل، وأن مقتضيات المادة 99 من النظام الأساسي لمستخدمي (بريد المغرب) تنص على أن المستخدم محل متابعات جنائية لا تسوى وضعيته بصفة نهائية إلا بعد أن يصير حكم المحكمة المرفوع إليها الأمر نهائيا، ولا حق له في استرجاع الاقتطاعات التي أجريت على أجرته، وبالتالي فإنه لا حق للطالبة في استرجاع أجرته خلال مدة توقيفها باعتبار العقوبة التي صدرت في مواجهتها، والمحكمة بما نحتة لم تخرق المقتضى المحتج بخرقه ولم تخرق حقوق الدفاع وعللت قرارها تعليلا سائغا وكافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3461

2020/649

2020-09-10

بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم 56.03 المتعلق بتقادم الديون المستحقة على الدولة والجماعات المحلية الصادر بشأنه الظهير الشريف رقم 1.04.10 المؤرخ في 21/4/2004 فإنه لا يحق للأمرين بالصرف التخلي عن الاعتراف بالتقادم المنصوص عليه في هذا القانون - غير أنه إذا لم يتم بفعل الإدارة الأمر بدفع أو تسديد دين أو هما معا قبل انصرام أجل التقادم، جاز للأمر بالصرف أن يقدم شهادة برفع التقادم، مما يؤكد أنه لا يعتد بالتقادم المذكور إذا لم تصدر الإدارة أمرا بدفع الدين، والمحكمة لما ردت الدفع بالتقادم المثار استنادا إلى أنه طبقا للمادة الثانية من القانون المذكور، فإن التقادم لا يطبق على الديون التي لم يتم الأمر بدفعها أو تسديدها داخل الأجل المحددة بفعل الإدارة أو نتيجة دعوى قضائية، وأن الدين المطالب به في

نازلة الحال لم يؤمر بعد بدفعه أو تسديده وبالتالي فإن التقادم المتمسك به لم يبدأ في السريان، تكون قد عللت قرارها تعليلا صحيحا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/870

2020/653

2020-09-17

البيّن أن الطالبة تمسكت بكون قرار سحب الترخيص الصادر عنها أسس على عناصر واقعية وقانونية صحيحة بعد أن تحققت من الشكايات التي تم وضعها من السكان المجاورين لقاعة الحفلات موضوع النزاع، من خلال المعاينة التي تم إجراؤها بواسطة اللجنة المختلطة التي أنجزت على إثرها محضرا لا يفيد منه أن القاعة المذكورة لا تشكل إزعاجا للسكان المجاورة، فضلا عن أن القاعتين موضوعه وإن تواجدتا بنفس الحي إلا أنهما بعيدتين عن القاعة موضوع الترخيص ولم تتوصل بخصوصها بأي شكاية من الجوار، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوقها ودون مراعاة لما ذكر لم تجعل لقضائها أي أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/2255

2020/654

2020-09-17

البيّن أن الطالبة تمسكت بكون قرار سحب الترخيص الصادر عنها أسس على عناصر واقعية وقانونية صحيحة بعد أن تحققت من الشكايات التي تم وضعها من السكان المجاورين لقاعة الحفلات موضوع النزاع، من خلال المعاينة التي تم إجراؤها بواسطة اللجنة المختلطة التي

أنجزت على إثرها محضرا لا يفيد منه أن القاعة المذكورة لا تشكل إزعاجا للساكنة المجاورة، فضلا عن أن القاعتين موضوعه وإن تواجدتا بنفس الحي إلا أنهما بعيدتين عن القاعة موضوع الترخيص ولم تتوصل بخصوصها بأي شكاية من الجوار، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوقها ودون مراعاة لما ذكر لم تجعل لقضائها أي أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/3541

2020/656

2020-09-17

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من وثائق الملف ومن البحث الذي أجرته بعد الإحالة أنه تم تكليف الطرف الطالب قصد الإدلاء بسندات الدين وبما يفيد التصريح بها داخل الأجل القانوني، سيما وأن رئيس كتابة ضبط المحكمة الإدارية قد سبق أن أخبرها بفتح مسطرة التوزيع بالمحاصة ولم تصرح بديونها إلا في وقت تم فيه قفل مسطرة التوزيع ولم تستصدر حكما ابتدائيا يقر لها بالمديونية إلا بعد انتهاء مسطرة التوزيع، لتستخلص - عن حق - عدم ارتكاز تعرضه على مسطرة التوزيع على أساس، ورتبت عن ذلك تأييدها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه من رفض الطلب، وجاء قرارها معللا تعليلا سائغا وكافيا وغير خارق للمقتضى المحتج بخرقه.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/835

2020/658

2020-09-17

البيّن أن الطالب تمسك بكون القرار الاستئنافي الجنحي المحتج به للقول بانعدام أهلية ترشيحه ليس نهائيا بسبب الطعن فيه بالنقض، وأدلى بما يفيد ذلك، ومحكمة الاستئناف لما أيدت الحكم المستأنف الذي قضى بإلغاء عملية انتخاب الطالب مع ترتيب الآثار القانونية على ذلك، ودون أن تتأكد من مآل الطعن بالنقض في القرار الاستئنافي الجنحي الذي استندت عليه فيما انتهت إليه لم تجعل لما قضت به أي أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 3664/4/1/2019

2020/564

2020-07-23

إن محكمة الإستئناف قد إستندت فيما قضت به من رفض طلب إعادة النظر إلى أن مقتضيات الفصل 402 من قانون المسطرة المدنية قد خولت لمن كان طرفا في الدعوى الحق في إلتماس الحصول على حكم يلغي الحكم أو القرار القضائي الذي يعتبر أنه قد أضر بمصالحه عن طريق تقديم طلب إعادة النظر إذا ما توفرت الحالات المنصوص عليها حصرا في هذا المقتضى القانوني، وفي نازلة الحال، فإن طالبة إعادة النظر قد إستندت في طلبها إلى وقوع تدليس أثناء تحقيق الدعوى .. في حين تمسك الطالبون بأنهم قد سبق أن أثاروا بمقال طعنهم بإعادة النظر أن الطعن موضوع النازلة إنصب على قرار مجلس الوصاية، وهو ذات القرار الذي سبق الطعن فيه وصدر الحكم بعدم قبول الدعوى لوقوعها خارج الأجل القانوني وأيدته محكمة الإستئناف الإدارية، مما تكون معه شروط الحكم بسبقية البت قائمة طبقا للفصل 451 من قانون الإلتزامات والعقود، وبذلك تكون المحكمة قد أغفلت البت في إحدى طلباتهم موضوع طلب إعادة النظر كسبب من أسباب إعادة النظر طبقا للفقرة الأولى من الفصل 402 من قانون المسطرة المدنية، ودون مراعاة ما ذكر لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي إنعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3830

2020/565

2020-07-23

ما دام لم يثبت من وثائق الملف أن الطالب قد إستدل خلال مرحلتي التقاضي بالوثائق المرفقة بمقاله للنقض، فإن محكمة الإستئناف لما استندت في تعليل ما انتهت إليه بأنه تبيين لها من وثائق الملف أن حاصل طلب المستأنف عليه هو إلغاء القرار الصادر عن رئيس مجلس الجماعة القاضي بحذفه من لائحة الإحصاء الخاصة بموظفي الجماعة من أجل تجاوز السلطة ضد الجماعة المذكورة، إلا أنه لم يتقيد عند تقديمه لهذه الدعوى بمقتضيات المادة 256 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات والمقاطعات وذلك بعدم إدلائه بما يفيد أنه سبق أن وجه إخبارا إلى رئيس الجماعة ، وكذا مذكرة للعامل أو للوالي تتضمن موضوع وأسباب شكايته وتسلم على إثرها وصلا منه، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2190

2020/566

2020-07-29

إن المحكمة لما ثبت لها بإقرار الطالبة عدم إنجاز ما تعهدت به من تجهيز التجزئة داخل أجل خمس سنوات من تاريخ الحصول على الرخصة لكي تستفيد من الإعفاء من أداء الرسم على الأراضي غير المبنية طبق أحكام الاتفاقية المبرمة مع الإدارة وقضت تبعا لذلك برفض طلب المدعية معللة ما انتهت إليه بأن المادة 41 من القانون رقم 06-47 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية تنص في فقرتها 17 على أنه تعفى من الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية الأراضي التابعة للمنعشين العقاريين بالنسبة للأنشطة المتعلقة بإنجاز السكن الاجتماعي كما هو منصوص عليه بالمادة 92-1-28 من المدونة العامة للضرائب الذين ينجزون عملياتهم في إطار اتفاقية مع الدولة طبقا لدفتر التحملات لإنجاز برنامج بناء 2500 سكن اجتماعي خلال مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ تسليم رخصة البناء، إلا أن البين من وثائق القضية أن

المستأنفة لم يسبق لها أن حصلت على رخصة بناء البقع المندرجة في إطار مشروع السكن الاجتماعي للتجزئة حتى يتسنى لها المطالبة بالاستفادة من الإعفاء الكلي الدائم من الرسم، تكون بذلك قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2011/7/1/2822

2013/53

2013-02-19

البيّن من أوراق الملف أن الطالب دفع أمام قضاة الموضوع بان العقد العرفي انصب على عقار في طور الإنجاز يتعين إبرامه أمام موثق أو محرر من طرف مهني ينتمي إلى مهنة ينظمها القانون وفقا لما هو مقرر بالفصل 3-618 المحتج به، وأن المحكمة لما ردت هذا الدفع بعلّة أن العقد لا يتعلق بعقار في طور الإنجاز، والحال أنه يتجلى من تنصيصات هذا العقد أنه ورد على عقار في طور الإنجاز وخلافا لما ذهب إليه، تكون قد أساءت تعليلا قرارها وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5696

2020/626

2020-09-03

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من وثائق الملف أن المطلوب في النقض سبق له أن ناب عن المشتكي فعلا في قضايا جنحية وعقارية، واستخلصت - عن حق - عدم ارتكابه لأية مخالفة متعلقة بالإخلال بالواجب المهني وأعراف المهنة، ورتبت عن ذلك تأييدها لمقرر مجلس الهيئة القاضي بعدم مؤاخذه من أجل المنسوب إليه، تكون قد ركزت قضاءها على أساس، وجاء قرارها معللا تعليلا سائغا وكافيا.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/419

2020/638

2020-09-03

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليله والذي اعتبر أن صفة المدعي - المطلوب في النقض - ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الالتزام الموقع من طرف العمالة والمحدد للائحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقاً للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/1629

2020/640

2020-09-10

إن محكمة الاستئناف لما أوردت ضمن تعليق قضائها بأنه ولئن كانت مقتضيات المادتين 71 و72 من دفتر الشروط الإدارية العامة قد نصت على مسطرة خاصة لحل النزاعات التي قد تنشأ مع الإدارة صاحبة المشروع، فإن ذلك يقتصر على الحالة التي تكون فيها الأشغال موضوع عقد الصفقة في طور التنفيذ، أما والحال أن الأمر في نازلة الحال يتعلق بطلب رام إلى المطالبة بباقي المستحقات المترتبة عن العقد الذي كان يربط بين الطرفين سواء فيما يخص الأشغال الأصلية أو الأشغال الإضافية، وبعد الانتهاء من تنفيذ هذه الأشغال بل وفسخ العقود المتعلقة بها من قبل صاحبة المشروع، فإن اللجوء إلى مسطرة المنازعة الإدارية القبلية قبل

اللجوء إلى القضاء تصبح غير ملزمة بالنسبة للمستأنف عليها أصليا، وبالتالي غير مقيدة بمقتضيات الفصلين 71 و72 المتمسك بخرقهما، ونفس الأمر طبقته على الخرق المتعلق بالفصل 62 من دفتر الشروط الإدارية العامة في غياب الإدلاء بالدليل المفيد لما تم التمسك به من طرف المستأنفة أصليا، ولم تخرق بذلك المقتضيات المحتج بخرقها، وما بالوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3687

2020/567

2020-07-29

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف تكون قد بنت تعليقاته التي جاء فيها بأن تقديم الطاعنة لطلبين إلى المدعية من أجل تزويدها بالماء والكهرباء، دون أن تدلي بما يثبت رفضها من الوكالة المذكورة، ودون أن تمارس الإجراءات الإدارية والقضائية بشأن الرفض الذي تدعيه، يجعل الخطأ الذي تستند إليه غير قائم لتنفيذ الاستثمارات التي تدعي إنجازها في الملك العام البحري المرخص باستغلاله، خاصة وأن المحل موضوع الترخيص يعتبر مغلقا باستمرار وعليه آثار الإهمال حسب الثابت من محضر المعاينة المنجز بواسطة المفوض القضائي، مما ينعدم معه الضرر المطلوب التعويض عنه، تكون قد ركزت قضاءها على أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/569

2020/554

2020-07-23

إن المحكمة لما عللت قرارها بأن تقدير تصفية الغرامة التهديدية يخضع للسلطة التقديرية للمحكمة أخذًا بعين الاعتبار مدة المماثلة وطبيعة الحق موضوع التنفيذ، وأن الغرامة التهديدية ليست غاية في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة للإجبار على التنفيذ، وأن الأمر يتعلق بأموال عمومية واجبة الحماية، وأن المحكمة في أعمالها للسلطة التقديرية في تصفية الغرامة التهديدية تراعي مدة المماثلة في التنفيذ، وأن مبلغ تصفية الغرامة المحدد استحضر طبيعة الضرر ونطاقه والمصلحة العامة وحماية المال، لم تخرق المقتضى المحتج به وعللت قرارها تعليلاً سائغاً وبنيت قضاءها على سند من القانون.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/2963

2020/548

2020-07-23

إن محكمة الاستئناف لم تراعى أن رفض الإدارة لطلب الاستقالة كان لضرورة المصلحة العام ولسداد الخصائص الحاصل في الأطر الطبية وإلى تحقيق الموازنة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، كما أنها لم تستحضر بأن قبول الاستقالة أو رفضها يدخل في إطار السلطة التقديرية للإدارة التي تمارسها حسب حاجيات المرفق تبعا للمصلحة العامة وما يتطلبه من وجود موارد بشرية كافية لإشباع حاجيات المرتفقين مستظهِرا بإحصائيات تبين الخصائص في الأطباء الاختصاصيين، ومبينة أن المناصب المالية المخصصة لهذه الوزارة غير كافية لسد الخصائص، وأن قرار الرفض مبني على أسباب ثابتة ومحقة تحكمها اعتبارات المصلحة العامة وضمنان الطبيب للمرتفقين، ولما تجاهلت الاعتبارات السالف بيانها وغلبت المصلحة الخاصة للمعني بالأمر على المصلحة العامة، تكون قد جعلت قرارها معللاً تعليلاً فاسداً يوازي انعدامه، وعرضته بالتالي للنقض.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/582

2020/549

2020-07-23

إن المحكمة استندت في تعليل قضائها إلى قيام رابطة تعاقدية بين طرفي النزاع، وردت منازعة الطالبة (المدعى عليها) في الوثائق المحتج بها لتطابق جميع سندات الطلب مع سندات التسليم من حيث النوع والوحدة والتمن وحملها لتأثيره الجماعية وتوقيع المتسلم، تكون قد أوردت تعليقات سائغة ولم تكن ملزمة بإجراء خبرة جديدة مادامت قد توفرت على الوثائق الضرورية للبت في النزاع، وجاء قرارها مرتكزا على أساس ومعللا بما فيه الكفاية.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1960

2020/550

2020-07-23

لئن كان إجراء توقيف الموظف عن العمل مؤقتا في انتظار عرض حالته على المجلس التأديبي وفقا لمقتضيات الفصل 73 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية لا يعد عقوبة حتى يمكن الطعن فيه بالإلغاء، وإنما هو مجرد إجراء مؤقت تحضيرى لا تتوفر فيه مقومات القرار الإداري القابل للطعن فيه بالإلغاء لعدم تأثيره بذاته في المراكز القانونية ولعدم اتسامه بصفة النفاذ، غير أن هذا التفسير لا يجعله بمنأى عن الطعن فيه في حالة خروجه عن المقتضيات التشريعية المتعلقة به، وأن إمكانية الطعن فيه تبقى مستمدة من طبيعته كقرار إداري، ولا تأثير لطبيعة الوصف المعطى له في قابليته للطعن بالإلغاء، وأن المحكمة لما تبين لها بأن الإدارة لم تثبت استدعاءها للمطلوب في النقض (المستأنف عليه) للمجلس التأديبي ولا قيامها بتسوية وضعيته في أجل أربعة أشهر ابتداء من اليوم الذي جرى فيه العمل بتوقيفه، إعمالا لنص الفصل 73 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، استنتجت بأن قرارها غير قائم على أساس قانوني، تكون قد قبلت الطعن في القرار المذكور وتصدت موضوعا بمراقبة مشروعيتها، وأنها لما عللت قرارها بما ذكر وخلصت إلى تأييد الحكم المستأنف الذي لم يخالف هذا المنحى، تكون قد علته تعليلا كافيا ولم تخرق المقتضيات المحتج بها.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/217

2020/552

2020-07-23

إن المحكمة استندت فيما انتهت إليه في تعليل قضائها إلى الإلتزام الذي يضعه الحكم سند التنفيذ الذي تم تأييده بمقتضى القرار الإستئنائي، وذلك على عاتق المجلس المعني، يلزمه بتسوية الوضعية الإدارية للمدعي بإعادة ترتيبه تقني من الدرجة الرابعة السلم 8، وأن ما تمسك به المجلس من كون وضعية المعني بالأمر مشتركة بين عدة جهات لا ينفى عنه التراخي والتماطل في التنفيذ في ظل توفر سند تنفيذي في مواجهته، وعدم مبادرته للتنفيذ رغم إذاره مرتين، واعتبرت موقفه امتناعا غير مبرر عن التنفيذ مستوجبا لفرض غرامة تهديدية، خلاف ما ذهب إليه الحكم المستأنف القاضي برفض الطلب، وخلصت الى إلغائه والحكم تصديا بتحديد غرامة تهديدية في حق المستأنف عليه في مبلغ 200 درهم عن كل يوم تأخير عن التنفيذ، تكون قد بنت قضاءها على سند من القانون والواقع وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/218

2020/553

2020-07-23

إن المحكمة استندت فيما انتهت إليه في تعليل قضائها إلى النظام المعلوماتي للدرك الملكي وإلى محضر المعاينة والاستجواب المنجز، وأن الحجز على الشاحنة المذكورة أوقعته إدارة الدرك الملكي دون بيان الجهة الحاجزة، كما أن الملف الورقي للشاحنة موضوعه لا يتضمن أي سند للحجز، وإعتبرت ترتيبا على ذلك تسجيل هذا الحجز على الشاحنة موضوعه غير مؤسس على سند من القانون، وبخصوص باقي النعي، فإن الحكم بالتعويض على الإدارة لا

يجد محلا له إلا عند ثبوت فعلها الموجب له، كما لم تكن المحكمة في حاجة لإجراء بحث أو تحقيق حتى يتسنى لها رفع الحجز في ظل وقوعه دون سند قانوني، تكون المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بالنقض قد بنت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/838

2020/555

2020-07-23

إن المحكمة لما استندت إلى أن محضر لا يفيد تسليم المبلغ المحجوز إلى طالب التنفيذ (المطلوب)، وتبين لها من ظاهر وثائق الملف عدم تحقق شروط استخلاص المبلغ المحكوم به في ظل عدم وضوح مراكز الأطراف لطبيعة العقار سند التنفيذ، ومن جهة أخرى فإنها وبتأييدها للحكم المستأنف تكون قد تبنت تعليلاته التي أوردت أن مراكز الأطراف إزاء الملك والتعويض وتطبيقا للفصلين 26 و30 من قانون نزع الملكية غير واضحة في نازلة الحال، لكون ملكية العقار المنزوعة ملكيته مثقل بعدة تعرضات جزئية ومتبادلة، واعتبرت تحويل المبالغ موضوع التعويض عن هذا العقار مشوبا باستشكال قانوني في التنفيذ، وهو تعليل سائغ، تكون قد بنت قرارها على أساس وعللته تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/2481

2020/559

2020-07-23

إن محكمة الإستئناف لما تبين لها من وثائق الملف أن الشركة المستأنف عليها لم تطعن في قرارات إسترجاع الأراضي المعنية بالرسوم العقارية، وأن تسجيل الدولة المغربية كمالكة لتلك

العقارات كان بناء على القرارات المذكورة، وأما القرار القضائي التي تحتج به المستأنف عليها الصادر عن المجلس الأعلى سابقا (محكمة النقض حاليا)، فقد قضى فقط بإلغاء مقرر اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بالبت في النزاعات الناتجة عن ظهير 2 مارس 1973 القاضي برفض طلبها الرامي إلى تسجيل إسمها ضمن لائحة الشركات المستثناة من تطبيق الظهير دون أن يقضي بالتنشيط على الدولة المغربية (الملك الخاص) من الرسوم العقارية المذكورة، وتأسيسا عليه يكون المحافظ حين تدارك الخطأ الذي وقع فيه وقيامه بالتنشيط على المستأنف عليها من الرسوم العقارية سألقة الذكر، وإرجاعها من جديد إلى ملكية الدولة المغربية (الملك الخاص)، مما يندرج ضمن الصلاحيات المخولة له بموجب الفصل 29 من القرار الوزيري المؤرخ في 03/06/1915، ويكون قراره تبعا لذلك مشروعا، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائعا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 849/4/1/2020

2020/398

2020-06-05

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليله والذي اعتبر أن صفة المدعي -المطلوب في النقض- ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الإلتزام الموقع من طرف العمالة والمحدد للائحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقا للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/914

2020/399

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليقه والذي اعتبر أن صفة المدعي -المطلوب في النقض- ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الإلتزام الموقع من طرف العمالة والمحدد للائحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقاً للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/915

2020/400

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليقه والذي اعتبر أن صفة المدعي -المطلوب في النقض- ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الإلتزام الموقع من طرف العمالة والمحدد للائحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقاً للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3458

2020/497

2020-07-09

البيّن أن الطالبة تمسكت بكونها تخاصم قرار المجلس الجديد بمنح رخصة البناء للمستفيد منها وليس القرار السابق برفض الترخيص بالبناء لأن الأمر يتعلق بقرارين مختلفين زمانيا وأطرافا، فضلا عن أن قرار رفض الترخيص بالبناء كان في صالحها ولم يكن من مصلحتها الطعن فيه، وبالتالي فلا يمكن لانعدام مصلحتها في الطعن في القرار الأول أن يكون ضدها في القرار الثاني، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم المستأنف فيما انتهى إليه دون أن تجيب عما ذكر، لم تجعل لما قضت به أي أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/2533

2020/499

2020-07-09

لما أسست المحكمة قضاءها على أن الطاعن مصاب باضطرابات نفسية، وغير مؤهل للاستمرار في الخدمة العسكرية لإصابته بمرض نفسي حاد، خاصة وأن خصوصية المرفق الذي يعمل به يستلزم توفره على قدرات بدنية وعقلية خاصة للقيام بأعمال الجندية وفقا للقانون العسكري، ويبقى لجهة الإدارة المطلوبة في الطعن صلاحية تقدير مدى تأثير نسبة المرض على قدرات الطاعن في القيام بأعمال الجندية، والتي لم يثبت في نازلة الحال ما يقيم الدليل على انحراف الإدارة في تصرفاتها اتجاه المعني بالأمر الذي لا يشفع له الاستدلال بخبرة طبية لاحقة على المرض وغير حضورية، واعتبرت قرار الإعفاء مبررا، تكون قد بنت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6207

2020/502

2020-07-09

البين من تعليقات المحكمة مصدرة القرار الاستئنافي أن المستأنف عليها - المطلوبة في النقض - أدلت بكشف الحساب النهائي ضمن مرفقات مقال الدعوى والموقع عليه من طرف صاحبة المشروع، واعتبرت أنه إعمالاً لمقتضيات المادة 32 من دفتر الشروط الإدارية العامة، فإن توقيع صاحبة المشروع على كشف الحساب النهائي الذي يبرز كافة المعطيات الكمية والنوعية التي يتم أخذها بعين الاعتبار في تسديد مبلغ الصفقة يعتبر قبولاً منها لهذه المعطيات ومن ثم لا يمكنها المنازعة فيها، فتكون بذلك قد عللت قرارها تعليلاً سائغاً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6284

2020/503

2020-07-09

البين من وثائق الملف أن الجهة المحكوم عليها أعذرت بالتنفيذ وانتقل مأمور التنفيذ لديها مرتين ولم تستجب، ومن جهة أخرى فإن المحكمة لما صرحت بأن قاعدة عدم جواز الحجز على الأموال العمومية تجد مجال تطبيقها في الحالة التي يؤدي فيها الحجز إلى عرقلة السير العادي للمرفق العمومي عندما تكون المبالغ المحجوزة مرصودة لنفقات محددة وعليها تتوقف إستمراريته في أداء خدماته، وأيضاً من منطلق أن أشخاص القانون العام يفترض فيها ملاءة الذمة ولا يخشى عسرها، وأنه يفترض فيها كذلك المبادرة لتنفيذ الأحكام الصادرة ضدها تجسيدا لمبدأ المشروعية واحترام قوة الشيء المقضي به، وليس باعتبار أن الأموال العامة غير قابلة للحجز، لم تخرق القانون وعللت قرارها تعليلاً سائغاً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/417

2020/504

2020-07-09

إن سندات الطلب وسندات التسليم تعتبر حجة في إثبات التوريدات، والبيّن من سندات الطلب المدلى بها أنها صادرة عن رئيس الجماعة وأن كل سندات التسليم تحمل خاتم مستودع الأدوات وخاتم رئيس مصلحة الأدوات وتوقيعه، وأن الجماعة لا تنازع في حصول التوريدات، ومن جهة أخرى فإن الدين موضوع النزاع ناشئ عن عقد توريد ويخضع بحكم طبيعته في تقادمه لمقتضيات القانون رقم 03-56 المتعلق بتقادم الديون المستحقة على الدولة والجماعات المحلية الصادر بتنفيذه ظهير 21 أبريل 2004 وخاصة المادتين الأولى والثانية منه والمستفاد منهما أن التقادم لا يطبق على الديون التي لم يتم الأمر بدفعها وتسديدها داخل الأجل المحددة بفعل الإدارة أو نتيجة دعوى قضائية، والمحكمة لما ردت الدفع بالتقادم المثار استنادا إلى أن الدين المستحق لم تتم تصفيته ولم يصدر بشأنه أمر بالدفع وحددت الدين المستحق بمقتضى السندات المدلى بها تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 853/4/1/2019

2020/382

2020-06-18

إن سندات التسليم التي تعتبر حجة في إثبات المديونية هي تلك التي تتوفر فيها الشكليات المنصوص عليها في قانون المحاسبة العمومية، وهي التي تكون مذيلة بتوقيع الجهة المدينة وتحمل تأشيرة نفس الجهة، وبالاطلاع على سندات التسليم المدلى بها من طرف الشركة المطلوبة في النقض يتبين أنها تتضمن أسماء وتوقيعات بدون ذكر صفة المتسلم ولا تحمل تأشيرة الجماعة فضلا عن كونها غير مؤرخة، وبالتالي لا تتوفر على الشروط المتطلبة، وهي السندات التي تنازع فيها الجماعة وتنفي تعاملها مع الشركة المذكورة، والمحكمة لما لم تراع ما ذكر تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3698

2020/387

2020-06-25

البين أن المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر وافقت للجمعية الطاعنة على كراء أرض للقنص بعد فتح طلب عروض، وأن مجلس الجماعة برر رفضه لطلب الجمعية بتخوفات وشكايات الساكنة، والمحكمة لما اعتبرت أن القرار الإداري المطعون فيه مخالف للقانون، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلاً سائغاً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5740

2020/389

2020-06-25

إن الحكم ببراءة المستأنف من جنحة خيانة الأمانة لا يترتب عنه بالضرورة انتفاء الخطأ المهني الموجب للمساءلة التأديبية، من لدن الإدارة التي تبقى لها سلطة تقدير مدى خطورة الأفعال المنسوبة له، ومساسها بقواعد السلوك المهني المعمول بها في إطار المجال الذي يمارس فيه مهامه، فالمتابعة التأديبية في النازلة مستقلة عن المتابعة الجنائية، ذلك أنه تمت تبرئة المستأنف من جنحة خيانة الأمانة لعدم توافر عناصر الفصل 547 من القانون الجنائي أما متابعته التأديبية فتتعلق باختلال في حساب ودائع الزبناء بسبب عدم إيداع المبالغ المالية بصندوق الإيداع والتدبير وتصرفه في المبالغ المودعة لديه في غير ما أعدت له، والمحكمة لما اعتبرت أن القرار الإداري المطعون فيه غير مشوب بتجاوز السلطة، وبالتالي أيدت الحكم المستأنف القاضي برفض الطلب، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلاً سائغاً .

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/840

2020/391

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليقه والذي اعتبر أن صفة المدعي -المطلوب في النقض- ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الإلتزام الموقع من طرف العمالة والمحدد لللائحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقاً للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/841

2020/392

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليقه والذي اعتبر أن صفة المدعي -المطلوب في النقض- ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الإلتزام الموقع من طرف العمالة والمحدد لللائحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقاً للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/842

2020/393

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليقه والذي اعتبر أن صفة المدعي -المطلوب في النقض- ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الإلتزام الموقع من طرف العمالة والمحدد للائحة المستفيدين من البيع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقاً للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/843

2020/394

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليقه والذي اعتبر أن صفة المدعي -المطلوب في النقض- ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الإلتزام الموقع من طرف العمالة والمحدد للائحة المستفيدين من البيع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقاً للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/846

2020/395

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليقه والذي اعتبر أن صفة المدعي -المطلوب في النقض- ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الإلتزام الموقع من طرف العمالة والمحدد للائحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقاً للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/847

2020/396

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليقه والذي اعتبر أن صفة المدعي -المطلوب في النقض- ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الإلتزام الموقع من طرف العمالة والمحدد للائحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقاً للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/848

2020/397

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليله والذي اعتبر أن صفة المدعي -المطلوب في النقض- ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الإلتزام الموقع من طرف العمالة والمحدد للائحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقاً للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 411/4/1/2020

2020/368

2020-06-18

إن المحكمة استندت فيما انتهت إليه في تعليل قضائها الى محضر الامتناع المنجز من طرف المفوض القضائي في الملف التنفيذي، وكذا محضر حجز ما للمدين لدى الغير، وأن تراخي الجماعة المعنية في التنفيذ دون مبرر مقبول يتيح لصاحب الشأن (المستفيد من التنفيذ) حق اللجوء إلى التنفيذ الجبري عن طريق مسطرة الحجز لدى الغير، وبخصوص باقي النعي، فإن المحكمة لا ترد إلا على وسائل الدفع والدفاع التي لو صحت لتغير بها وجه النظر في القضية، وفي نازلة الحال فإن ملاءمة دمة المنفذ عليها واعتبار أموالها عمومية لا يحول دون إمكانية الحجز عليها تنفيذاً لحكم نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به، امتنعت الجماعة المعنية عن تنفيذه دون مبرر مقبول، وذلك لصفة الإلزام التي تسبغ الأحكام القضائية القابلة للتنفيذ، ودون أن تبين الجماعة المنفذ عليها مقتضيات المحاسبة العمومية التي تم خرقها، فتكون (المحكمة) قد أسست قضاءها على سند من القانون والواقع وعللت قرارها تعليلاً كافياً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/422

2020/369

2020-06-18

إن المحكمة لا ترد إلا على وسائل الدفع والدفاع التي لو صحت لتغير بها وجه النظر في القضية، وفي نازلة الحال، وفي ظل انتفاء ما يفيد أن استفادة المستأنف عليه مشروطة بأدائه مساهمة مالية لإنجاز وتهيئة التجزئة، فإن تسجيله في محضر يوثق الاتفاق بالالتزام بتسليم بقعة أرضية يترتب عليه تنفيذ هذا الالتزام، ولا مجال لاعتبار المطلوب في النقص مجرد مستفيد احتمالي متى تأكدت شروط الاستفادة والتي تلزم من تعهد بالالتزام بالوفاء به، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوقها تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/423

2020/370

2020-06-18

إن المحكمة استندت في تعليق قرارها إلى محضر المعاينة الذي تضمن كون المطلوب في النقص يستغل المحل التجاري ويستفيد من بقعة مخصصة لإيواء أصحاب محلات المهن، وأنه يشكل حجة على استغلال المستأنف عليه محلا مهنيا، واعتبرت أن صفة هذا الأخير قائمة للمطالبة بتنفيذ الالتزام الوارد بالمحضر في تمكينه من بقعة أرضية كتعويض عن محله المهني الذي تم هدمه وإزالته بموافقته، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا ومؤسسا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3454

2020/373

2020-06-18

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من وثائق الملف أن العقوبة الصادرة في حق المستأنف عليه تنحصر في الإنذار الذي يمكن اتخاذه من طرف الإدارة دون عرض الموظف أمام المجلس التأديبي طبقاً لمقتضيات الفصل 66 من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر بتاريخ 24 فبراير 1958 وفق ما تم تغييره وتنميمة المتعلق بالنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وكذا مقتضيات المادة 21 من الظهير الشريف رقم 1.09.213 الصادر بتاريخ 23 فبراير 2010 المتعلق بالمديرية العامة للأمن الوطني والنظام الأساسي لموظفي الأمن الوطني، وأن الإدارة ووجهت برقية متعلقة بالعقوبة أعلاه بذات التاريخ الصادر فيه قرار الإنذار، ولم تدل أنها وجهت إلى المعني بالأمر استفساراً قبل الإقدام على تلك العقوبة، واعتبرت أن الإدارة لم تسلك في حقه المقتضى القانوني المشار إليه أعلاه، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلاً سائغاً.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3456

2020/374

2020-06-18

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من وثائق الملف أن الإدارة لم تدل بأي بيان يفيد توجيه استفسار إلى المستأنف عليه بشأن المخالفات التأديبية المنسوبة إليه، وأن ادعاءها بأن المستأنف عليه أقر بأن لجنة التفتيش طلبت منه شفويًا إنجاز تقرير كتابي حول التباين بين تاريخ التقرير الذي أنجزه في حق الموظف وتاريخ إرساله إلى الإدارة، وأنه أنجز تقريراً بشأن ذلك وجهه إلى الإدارة لا يمكن أن يقوم محل الاستفسار الصريح الذي يتعين توجيهه إلى المعني بالأمر، واعتبرت أن الإدارة لم تنضبط في إصدارها للقرار الإداري المطعون فيه للإجراء الشكلي المتعلق بوجوب استفسار المعني بالأمر قبل إصدار تلك العقوبة، باعتبار الاستفسار يعد آلية تمكن المتابع تأديبياً من بيان أوجه دفاعه والإدلاء بالبيانات التي من شأنها أن تدحض الأفعال المنسوبة إليه، فإن ذلك يجعله إجراء متصلًا بحقوق الدفاع، وأن كل إخلال به من شأنه أن يعيب القرار الإداري المتصل بعقوبة الإنذار أو التوبيخ طبقاً للفصل 21 من النظام الأساسي لموظفي الأمن الوطني، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلاً سائغاً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4387

2020/375

2020-06-18

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من وثائق الملف أن المستأنف عليها قد تسلمت بموجب محضري التسليم عدد محدد من الشتلات، وبالتالي تبقى محقة فقط في قيمة العدد الذي وقع تسلمه، والمحددة في المبلغ الوارد في سندات الطلب، وأن الأداء يكون مقابل الخدمة المنجزة وفقا لقواعد المحاسبة العمومية، ومن جهة أخرى، اعتبرت أن التعويض المحكوم به مبالغ فيه وحضرته بما لها من سلطة تقديرية في مبلغ معقول، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6174

2020/376

2020-06-18

إن محكمة الاستئناف لما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليلاته، والحكم المستأنف علل فيما انتهى إليه بأن الإنذار الذي وجهه رئيس الجماعة للمعني بالأمر كان موضوع جواب من هذا الأخير بعد خمسة أيام من توصله بالإنذار، نفى من خلاله أي ترك أو امتناع عن مزاوله وظيفته، والتمس فيه من الجهة المطعون ضدها وضع سجل الحضور رهن إشارة الموظفين، وأنه بغض النظر عن مدى انضباط الطاعن في تنفيذ مقتضيات القرار - موضوع الطعن ومدى ارتكابه لمخالفة مهنية تتمثل في عدم الامتثال لأوامر الإدارة، فإن اعتباره في حالة ترك الوظيفة على الرغم من تحقق استمرار تردده على مقر عمله بالجماعة وملازمته له إلى غاية توصله

بقرار العزل، يشكل خطأ في التكييف القانوني من جانب الإدارة للمخالفة المرتكبة من طرف الطاعن، إذ كان من المتعين إحالته على أنظار المجلس التأديبي لإخلاله بواجبه المهني إن ثبت، ومنحه كافة الضمانات القانونية للدفاع عن مركزه القانوني، وليس تطبيق مقتضيات الفصل 75 مكرر المشار إليه أعلاه، مما يكون معه قرار العزل المتخذ في إطار هذا الفصل مشوباً بعيب مخالفة القانون ويتوجب لذلك التصريح بإلغائه، مما جاء معه القرار المطعون فيه مؤسساً.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/2975

2020/378

2020-06-18

البيّن أن الطالب تمسك بأن التسجيل في مسلك الإجازة المهنية يستلزم الحصول المسبق على شهادة البكالوريا ودبلوم تقني متخصص وقضاء سنتان من الدراسة بنجاح، وأن قرار وزير التعليم العالي وتكوين الأطر عدد 2082.14 الصادر بتاريخ 30 شتنبر 2014 المتعلق بالمصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية لسلك الإجازة ينص في الفقرة الثانية من (ن د 3) على أنه " تفتح تكوينات سلك الإجازة المهنية على مستوى الفصل الأول في وجه الحاصلين على شهادة البكالوريا أو دبلوم معترف به بمعادلته لها والمستوفين لشروط الولوج المحدد في الملف الوصفي للمسك المعتمد "، وبالرجوع إلى الشروط الخاصة بالولوج المحدد في الملف الوصفي المعتمد تتطلب شهادة البكالوريا وسنتان من الدراسة، وبالنظر إلى وثائق الملف المدلى بها من المعني بالأمر يتبين أنه حصل على دبلوم التقني المتخصص سنة 2013، وحصل على البكالوريا سنة 2013، وولج مسلك الإجازة المهنية برسم السنة الجامعية 2013/2014، وبالتالي لم يستوف الشروط المطلوبة، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك، لم تجعل لما قضت به أساساً من القانون وعللت قرارها تعليلاً فاسداً يوازي انعدامه.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1952

2020/379

2020-06-18

إن محكمة الاستئناف لما استندت في قضائها إلى أن البين من وثائق الملف، أن المستأنف عليه يتوفر على المؤهلات المهنية والتنقيط الكفيلة بتمكينه من اجتياز مباراة الكفاءة المهنية، ويعتبر من بين الموظفين المخول لهم المشاركة في الامتحان فئة المحررين من الدرجة الرابعة، ولاحق للإدارة في إقصائه من المشاركة في امتحان الكفاءة المهنية للتترقي لمحرر من الدرجة الثالثة لأنه سبق لها أن أصدرت قراراً قضى بإجراء امتحانات الكفاءة المهنية برسم سنة 2016 ومن بين الموظفين المخول لهم المشاركة في الامتحان فئة المحررين من الدرجة الرابعة، وأن إصدارها لقرار آخر بإجراء امتحانات الكفاءة المهنية دون مشاركة المحررين من الدرجة الرابعة وهي الفئة التي ينتمي إليها الطاعن من شأنه التأثير في مركزه القانوني والإضرار به، ورتب عن ذلك عدم مشروعية القرار الإداري المطعون فيه، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلاً سائغاً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/442

2020/381

2020-06-18

إن المحكمة لما استندت في تعليق قضائها إلى أنه يتبين من وثائق الملف أن المستأنف عليه أحيل على مجلس تأديبي إلا أن هذا المجلس لم يدل برأيه داخل الأجل المنصوص عليه في الفصل 70 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية الذي يلزم المجلس التأديبي بالإدلاء برأيه في أجل شهر واحد ابتداء من يوم عرض الموظف عليه، ويمتد هذا الأجل إلى ثلاثة أشهر عند القيام ببحث، وأن الإدارة عمدت من جديد إلى عرض المستأنف عليه على المجلس التأديبي، والحال أن المخالفات التي على أساسها تم عرضه على هذا المجلس الأخير هي نفسها التي كانت موضوع انعقاد المجلس التأديبي والتي لم يتقرر في شأنها أي عقوبة تأديبية، واعتبرت أن قيام الإدارة بفتح مسطرة تأديبية جديدة ومؤاخذه المستأنف عليه عن أفعال سبق عرضها على المجلس التأديبي ولم يقترح بشأنها أي عقوبة تأديبية داخل الأجل القانوني يترتب

عنه سقوط تلك المتابعة التأديبية، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 3566/4/1/2018

2020/535

2020-07-16

إن المحكمة لما ثبت لها أن القرار المطعون فيه بالإلغاء لا يندرج ضمن فئة القرارات المعدومة، ورتبت على ذلك خضوعه لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم 05-42 القاضي بسن بعض الإجراءات المتعلقة بالعقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة المنقولة ملكيتها الى الدولة إعمالا لأحكام ظهيري 1963/09/26 و 1973/03/02، واعتبرت أن الطعن المقدم بشأنه وبالنظر لأقصى أجل للطعن في القرارات المفتوح لها أجل جديد في ظل القانون (05-42) وهو 2006/05/02، ورد خارج الأجل، وخلصت إلى إلغاء الحكم المستأنف الذي خالف المقتضى القانوني المذكور والحكم من جديد بعدم قبول الطلب، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون والواقع، وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1774

2020/536

2020-07-16

إن المحكمة استندت فيما انتهت إليه في تعليق قضائها إلى مقتضيات المادة العاشرة من المرسوم رقم 2.7.1235 المنشور بالجريدة الرسمية رقم 5682 الصادر بتاريخ 2008/11/13 المتعلق بمراقبة نفقات الدولة، التي نصت في فقرتها الرابعة على أن نفقات المعدات والخدمات التي يقل مبلغها أو يساوي عشرين ألف درهم " تستثنى من المراقبة بالنظر للأحكام التشريعية والتنظيمية ذات الطابع المالي - المنصوص عليها في المادة 3 من هذا المرسوم-"، واعتبرت

في ظل توقيع السندين من طرف المؤسسة المعنية وحملهما لخاتمها، توفرهما على الحجية القانونية المتطلبة، وأن توصلها بالإنداز دون الاستجابة لأداء المبلغ المستحق يجعله في حالة مطل ويبرر التعويض المحكوم به، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/3234

2020/616

2020-07-29

البيّن أن الطالبة تمسكت بأن القرار الاستئنافي المحتج به قد حسم نهائيا في مسألة مشاركة المرشح للتباري حول منصب رئيس قسم بالوكالة الحضرية كإطار بها - استنادا إلى أن القوانين المنظمة للمجال بما في ذلك المرسوم رقم 2.11.681 بتاريخ 25 نونبر 2011 المذكور تسمح للتباري حول ذلك المنصب للمرشح المرتب في درجة إطار أو إطار عالي، وبالتالي فإنه كإطار محق في الترشح لذلك المنصب، وقد تم الحسم في ذلك بموجب القرار الاستئنافي أعلاه، ولم يعد هناك مجال لإعادة المجادلة في الموضوع أو مناقشته في الدعوى الحالية، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوقها، ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

معاينة

2020/1/4/2187

2020/537

2020-07-16

إن الصفة في الإدعاء هي ولاية مباشرة الدعوى، وهي بخصوص صاحب الحق نفسه لا تعدو أن تكون سوى مصلحته الشخصية والمباشرة التي يسعى إلى حمايتها، والصفة والمصلحة في دعوى الإلغاء هما شرطان متلازمان إذا قامت مصلحة الطاعن في دعوى الإلغاء يكون ذي صفة في الطعن في المقرر الإداري - المطلوب إلغاؤه-، وتفسر المصلحة في دعوى الإلغاء بمفهومها الواسع بالنظر لطبيعة هذه الدعوى وخصائصها، والمحكمة مصدره القرار المطعون

فيه بالنقض لما عللت قرارها بما مفاده قيام المصلحة كلما كانت الصفة متوفرة، وأن الطاعن باعتباره رئيس الجمعية التي تقدمت بملف التأسيس للسلطة المحلية التي رفضت تسلمه، يكون ذي مصلحة وبالتالي تبقى صفته قائمة للطعن في القرار المذكور، وتكون المحكمة قد عللت قرارها تعليلاً سائغاً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5747

2020/357

2020-06-18

البيّن أن الطالب تمسك بأن تغييره راجع إلى حالة مرضية أفقدته الوعي، وأن الخبرة المنجزة ابتدائياً أفادت أنه كان يعاني وقت تغييره من مرض عقلي مزمن على الأرجح حالة الاكتئاب الكئيب وهي من أعلى درجات حالة الاكتئاب وأشدّها خطورة، وتعود بداية المرض لشهر شتنبر 2016 واستمرت إلى غاية شتنبر 2017، وهو ما أثر كثيراً على قدراته الفكرية خاصة الذاكرة التي تكون جد مضطربة وبالتالي عدم قدرته على تقييم تصرفاته بشكل سليم وعدم معرفة درجة خطورة أفعاله، مما يعني أن حالته المرضية كانت اضطرارية وأصبح معها غير قادر على التمييز والإدراك، وغيابه عن العمل شكل قوة قاهرة تتمثل في المرض العقلي والنفسي وبالتالي كان مبرراً، وأن لجوء الإدارة إلى اتخاذ قرار العزل في حقه تطبيقاً للفصل 75 مكرر من النظام الأساسي للوظيفة العمومية، لا يستند إلى أساس قانوني ما دام أنه كان في حالة لا تسمح له بالاستجابة لأي إنذار، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوقها، ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساساً من القانون وعللت قرارها تعليلاً فاسداً يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/406

2020/541

2020-07-16

إن المحكمة استندت فيما انتهت إليه في تعليل قضائها إلى القرار الاستئنافي كسند تنفيذي أسست عليه مسطرة المصادقة على حجز ما للمدين لدى الغير بعد امتناع المنفذ عليها وفق المبين من المحضر المنجز من طرف المفوض القضائي المذكور، واعتبرت عدم استجابة الجماعة المعنية للتنفيذ دون مبرر، امتناعا عن التنفيذ، وبالنظر لعدم إثبات هذه الأخير لما يفيد أن حجز أموالها من شأنه عرقلة سير المرفق العمومي، ولتجليات خرق مقتضيات المحاسبة العمومية، تبين لها أن ما انتهى إليه الحكم الابتدائي بمصادقته على المبالغ المحجوزة مستند إلى أساس، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون والواقع وعللته تعليلا كافيا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2294

2020/365

2020-06-18

إن المحكمة ردت النعي بخصوص عدم مطالبة المستأنف عليه بأتعابه عن الأشغال التي أنجزها للجماعة المعنية عند طلبه بفسخ عقد الصفقة بما جاءت به من أن ذلك لا يشكل تنازلا منه عن مستحقاته، وأن مطالبته بها تبقى قائمة سيما وأنه أدلى بما يثبت إنجازه للتصميم المعماري المتعلق بمشروع مركب اجتماعي للقرب، وفق الإفادة المضمنة بالشهادة الصادرة عن الوكالة الحضرية، كما أن مطالبته للتعويض كانت قبل طلب الفسخ، وأن اللجنة التقنية المختصة وافقت عليه، واعتبرت (المحكمة) أن ما قامت به الجماعة من إبرام عقد جديد مع مهندس آخر لا يشكل سندا لحرمان المطلوب من مستحقاته عن ما أنجزه من أعمال في إطار العقد الذي أبرمه معها، ومن جهة أخرى لم تكن في حاجة إلى إجراء خبرة مادامت المستأنفة لم تنازع في عدم مطابقة العمل المنجز للبنود التعاقدية، وخلصت إلى اعتبار ما أثير بدون أساس، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا ولم تخرق في شيء حقوق الدفاع.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2352

2020/366

2020-06-18

إن تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها واستخلاص قيام عناصر المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما هو من صميم سلطة محكمة الموضوع متى كان تحصيلها واستخلاصها سائغا وله أصله الثابت في وثائق الملف ولم يكن مخالفا للقانون، ولا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا بخصوص التعليل. والمحكمة مصدره القرار المطعون فيه بالنقض بتأييدها للحكم المستأنف، تكون قد تبنت تعليلاته، التي بالرجوع إليها يتبين أن الجماعة الحضرية لم تنفذ التزاماتها التعاقدية اتجاه الطالب (المدعي)، واحتفظت بمبلغ التسبيق منذ سنة 1998 بدون مبرر، مما ألحق به ضررا ماديا جراء حرمانه من الانتفاع بالعقار موضوع النزاع، مما يجعلها مسؤولة عن الأضرار التي لحقت به، اعتبرته (المحكمة) مستحقا للتعويض لجبر الضرر، وبما لها من سلطة تقديرية في تقييم واقع القضية حددت قدر التعويض عن الضرر المذكور في مبلغ ثلاثين ألف درهم أخذا بعين الاعتبار مدة احتفاظها بالتسبيق المذكور، وهو تعليل سائغ ومردود إلى عناصره الثابتة بأوراق الملف، مما تكون قد بنت قضاءها على سند من الواقع وغير خارقة لأي مقتضى قانوني.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/409

2020/367

2020-06-18

إن المحكمة استندت فيما انتهت إليه في تعليل قضائها الى محضر الامتناع المنجز من طرف المفوض القضائي في الملف التنفيذي، وكذا محضر حجز ما للمدين لدى الغير، وأن تراخي الجماعة المعنية في التنفيذ دون مبرر مقبول يتيح لصاحب الشأن (المستفيد من التنفيذ) حق اللجوء إلى التنفيذ الجبري عن طريق مسطرة الحجز لدى الغير، وبخصوص باقي النعي، فإن المحكمة لا ترد إلا على وسائل الدفع والدفاع التي لو صحت لتغير بها وجه النظر في القضية،

وفي نازلة الحال فإن ملاءمة ذمة المنفذ عليها واعتبار أموالها عمومية لا يحول دون إمكانية الحجز عليها تنفيذاً لحكم نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به، امتنعت الجماعة المعنية عن تنفيذه دون مبرر مقبول، وذلك لصفة الإلزام التي تسبغ الأحكام القضائية القابلة للتنفيذ، ودون أن تبين الجماعة المنفذ عليها مقتضيات المحاسبة العمومية التي تم خرقها، فتكون (المحكمة) قد أسست قضاءها على سند من القانون والواقع وعللت قرارها تعليلاً كافياً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 4664/4/1/2019

2020/522

2020-07-16

لما ثبت للمحكمة أن رقم صفيحة السيارة موضوع النزاع غير مسجل حسب الثابت من الإرسالية الصادرة عن إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، وأن المستأنف عليه - الطالب - إنما أدلى بوثيقة تفيد وضع ملف البطاقة الرمادية في اسمه لدى الإدارة المعنية، واعتبرت أن هذه الوثيقة لا تفيد قطعاً أن المعني بالأمر أصبح يتوفر على البطاقة الرمادية التي تسمح له بملكية السيارة المذكورة، وإنما فقط تخوله استعمال السيارة لمدة أقصاها 60 يوماً في انتظار فحص مصلحة تسجيل السيارات لقانونية الوثائق والسيارة، وتأكد لها من وثائق الملف وجود عملية تدليس تتعلق بعدد من السيارات من بينها السيارة محل النزاع، وانتهت إلى أن خطأ الإدارة في النازلة غير ثابت وأن مسؤوليتها غير قائمة لم تحرف الوقائع ولم تخرق القانون وعللت قرارها تعليلاً سائغاً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2843

2020/526

2020-07-16

لا يمكن للمكتري مطالبة الجماعة السلالية بفسخ عقد الإيجار الغابوي استنادا على صعوبات وعراقيل غير مسؤولة عنها، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد في منطوقها، ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي إنعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2902

2020/527

2020-07-16

إن محكمة الاستئناف لما نازع المستأنف في نتيجة الخبرة أمرت بإجراء خبرة ثانية وحملته صائرها المسبق فامتنع عن إيداعه، ومن جهة أخرى، فإنه لما تبين لها أن الخبرة تقيدت بنقط الخبرة المحددة بموجب القرار التمهيدي، وأن الحوض المائي المجاور لمنزل المستأنف لا يلحق أي ضرر بالمنزل المذكور، والخطأ المنسوب إلى الجماعة بشأن ذلك منتفي، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/133

2020/528

2020-07-16

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من وثائق الملف أن الخطأ المرتكب من طرف الموظف ولئن كان محل متابعة جنائية تمثلت في ارتكاب جريمة اختلاس من أموال عامة والتزوير في محررات إدارية وإستعمالها وإنتهت بإدانة مرتكبيها، فإن ذات الخطأ يظل مرتبطا بالمهام التي يقوم بها الموظف تحت إشراف ومراقبة رؤسائه الإداريين، كما يظل الخطأ الشخصي المذكور متصلا بالخطأ المصلحي، مما يعني جواز الجمع بين الخطأ الشخصي والمرفقي، وبالتالي تظل

عناصر المسؤولية الإدارية قائمة في نازلة الحال من خلال الخطأ المرفقي المتمثل في عدم المراقبة والإشراف والتسيير بالشكل الذي يضمن حقوق المتقاضين ويحصنها من الضياع، وكذا الضرر الحاصل للمستأنف عليها المتمثل في فقدانها لمبلغ مالي، ثم العلاقة السببية التي تجمع بين الخطأ والضرر المذكورين، ومن جهة أخرى، لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بتعويض للمستأنف عليها لجبر الضرر المادي والمعنوي اللاحقين بها بسبب ذلك تم تحديده في إطار السلطة التقديرية للمحكمة، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا سائغا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5861

2020/529

2020-07-16

إن محكمة الاستئناف لما إستندت في قضائها إلى ان علم المستأنف عليه بالقرار المطعون فيه المتصل بعزله علما يقينيا قد تجسد ماديا من خلال منعه من الإلتحاق بعمله منذ ومطالبته بإرجاع بذلته الرسمية على أساس أنه ارتكب أخطاء جسيمة حسب ما أكده بمقاله الافتتاحي، ومن خلال المذكرة الإضافية المدلى بها من طرف الوكيل القضائي للمملكة المرفقة بنسخة من القرار المطعون فيه، والتي تشير إلى مراجعه وأسبابه، وان طلب إلغاء القرار المذكور قدم خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 23 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/425

2020/530

2020-07-16

إن محكمة الإستئناف لما تبين لها من وثائق الملف أن القرار الإداري المطعون فيه أسس على المخالفات المنسوبة للمستأنف عليها المتمثلة في تصوير المرفق العمومي ونشر هذه الصور عبر المواقع الإلكترونية، ومغادرتها للمؤسسة قبل الوقت القانوني، وأن الإدارة تخلفت عن إقامة الدليل على تلك المخالفات، وإنتهت إلى أن القرار المطعون فيه مشوب بعيب السبب، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/733

2020/531

2020-07-16

إن الجماعة ليست الجهة الوحيدة لتمكين المطلوبة من رخصة إستغلال النزل السياحي، وأن ذلك يخضع لمسطرة خاصة منصوص عليها ضمن القانون رقم 80.11 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى الذي ينظم المجال، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد في منطوقها، ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي إنعدامه.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/3549

2020/532

2020-07-16

البيّن أن الطالبة تمسكت بكون القرار الإداري المطعون فيه والصادر عن رئيس الجماعة الحضرية ما هو إلا قرار تنفيذي فقط للمقرر الجماعي الصادر عن نفس الجماعة القاضي بفسخ العقد الإداري الرابط بين الجماعة الحضرية والمستأنف عليها، وبالتالي يكون غير قابل للطعن فيه بالإلغاء، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قبلت الطعن في القرار الإداري

المذكور دون مراعاة ما ذكر لم تجعل لما قضت به أي أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4678

2020/355

2020-06-18

إن المذكرة الوزارية رقم 15/352 بتاريخ 3 غشت 2015 هي التي تنظم تدبير الفائض، ونصت على إلزام جميع الأساتذة الفائضين المشاركة في عمليات تدبير الفائض والخصاص، وتعيين كل من بقي منهم فائضا بعد هذه العملية من أجل المصلحة في أي منصب شاغر بأي جماعة بالنيابة، وهو ما أوضحتها المذكرة الوزارية رقم 15/0587 الصادرة في شتنبر 2015، والتي تشرح وتوضح المذكرة الوزارية رقم 15/352، وذلك بعدما نصت على ما يلي : - بالنسبة للمستفيدين والمستفيدات من هذه العملية الذين حصلوا على مناصب عبروا عن رغبتهم في الانتقال إليها يتم تعيينهم بصفة رسمية في هذه المناصب- بالنسبة للمستفيدين والمستفيدات من هذه العملية الذين حصلوا على مناصب لم يعبروا عن رغبتهم في الانتقال إليها يتم تعيينهم من أجل المصلحة في هذه المناصب، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوقها، ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6110

2020/534

2020-07-16

إن العلم اليقيني القاطع بسلوك مسطرة الفصل 75 مكرر في حقه وما ترتب عنه من قرار العزل وعدم الطعن فيه داخل الأجل القانوني، يعني انقطاع أية علاقة للمعني بالأمر بعد انتهاء أجل الطعن المذكور بالجماعة المعنية، والمحكمة لما استخلصت عدم صحة طلب أداء الأجر وتسوية وضعيته لعدم استناده على أساس، ورتبت عن ذلك إلغائها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه وقضت برفض الدعوى، تكون قد ركزت قضاءها على أساس، وجاء قرارها معللاً تعليلاً كافياً وسائغاً.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6415

2020/325

2020-03-12

إن المحكمة غير ملزمة بإجراء أي تحقيق في النازلة المعروضة عليها طالما أنها وجدت في وثائق الملف ما يغنيها عن ذلك، وهي لما عللت قرارها بأنه لا يوجد ضمن وثائق الملف ما يدل على اجتياز الطالب لمباراة التوظيف التي يتمسك بها واعتبرت ان استدلاله بمجرد استدعاء للمباراة لا يثبت اجتيازه لها فعلاً فضلاً عن ترتيب آثار اجتيازها بنجاح وما يستتبع ذلك قانوناً، وانه ثبت لها من وثائق النازلة ان الطالب تم توظيفه بناء على رسالة التزام، وان قرار توظيفه لا يتضمن النص على اية مباراة، وان الوكالة تؤكد باستمرار على عدم اجتيازه لأية مباراة، وانتهت إلى ان طلبه غير مؤسس لم تخرق حقوق الدفاع وعللت قرارها تعليلاً كافياً وصحيحاً وبنيت قضاءها على أساس.

.....
.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4674

2020/330

2020-03-12

إن المحكمة لما استخلصت - عن صواب - عدم مشروعية قرار الترخيص بالبناء المطعون فيه لعدم تقييد المستفيد منه بالضوابط المنصوص عليها في قانون التعمير وبتصميم التهيئة المتعلقة بالمنطقة 2A المخصصة لبناء فيلات ببيع مستقلة سواء بالنسبة لشروط الاستغلال القصوى للأرض أو العلو المسموح به، ورتبت عن ذلك إلغائها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه من رفض الطلب، يكون قرارها معللاً تعليلاً كافياً وسائغاً.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1962

2020/338

2020-03-12

لئن كان إجراء توقيف الموظف عن العمل مؤقتاً في انتظار عرض حالته على المجلس التأديبي وفقاً لمقتضيات الفصل 73 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية لا يعد عقوبة حتى يمكن الطعن فيه بالإلغاء، وإنما هو مجرد إجراء مؤقت تحضيري لا تتوفر فيه مقومات القرار الإداري القابل للطعن فيه بالإلغاء لعدم تأثيره بذاته في المراكز القانونية ولعدم اتسامه بصفة النفاذ، غير أن هذا التفسير لا يجعله بمنأى عن الطعن فيه في حالة خروجه عن المقتضيات التشريعية المتعلقة به، وأن إمكانية الطعن فيه تبقى مستمدة من طبيعته كقرار إداري، ولا تأثير لطبيعة الوصف المعطى له في قابليته للطعن بالإلغاء، وأن المحكمة لما ثبت لها بأن الإدارة لم تثبت استدعاءها للمطلوب في النقض (المستأنف عليه) للمجلس التأديبي، ولا قيامها بتسوية وضعيته في أجل أربعة أشهر ابتداء من اليوم الذي جرى فيه العمل بتوقيفه إعمالاً لنص الفصل 73 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، واستنتجت بأن قرارها موسوم بالتجاوز في استعمال السلطة، تكون قد قبلت الطعن في القرار المذكور وتصدت موضوعاً بمراقبة مشروعيته، وأنها لما عللت قرارها بما ذكر وخلصت إلى تأييد الحكم المستأنف الذي لم يخالف هذا المنحى، تكون قد عللته تعليلاً كافياً ولم تخرق المقتضيات المحتج بها.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5854

2020/341

2020-03-12

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بالنقض استندت فيما انتهت إليه في تعليل قرارها في إطار توزيع الانتفاع بالأراضي السلالية إلى مقتضيات الفصل 19 من الدستور الذي يقر المساواة بين الرجل والمرأة وأمام القانون، وما تقوم عليه المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية في ذات السياق من استفادة ما يخلف إلى الأبناء الذكور والإناث، وما تقضي به الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب، ولا سيما اتفاقية منع جميع أشكال التمييز ضد النساء، مما يجعل العرف القائم على حرمان النساء من الانتفاع بالأراضي السلالية مخالفا لتلك القواعد لتخلص إلى اعتبار قرار مجلس الوصاية بعدم تمكين المطلوبتين من حقهما في الانتفاع غير مشروع، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/253

2020/345

2020-03-12

إن محكمة الاستئناف لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه استنادا إلى أن تمسك الإدارة بالسلطة التقديرية في الاستجابة لطلب الاستقالة وبضرورة الموازنة بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة للأطباء لا يمكن أن يبهر رفضها للاستقالة، بالرغم من أن تدبير الوضعية الإدارية للمعنية بالأمر تخضع لضابط المصلحة العامة، وأن القواعد التي تنظم الاستقالة بالنسبة للموظفين هي المنصوص عليها في الفصلين 77 و78 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2185

2020/346

2020-03-12

إن قرار تنقيط الموظفين يعتبر قرارا فرديا وميعاد الطعن فيه يبدأ من تاريخ تبليغه إلى من يهمله الأمر أو بعلمه به علما يقينيا، والبين من وثائق الملف ان الادارة لم تبلغ الطاعنة بقرار تنقيطها المطعون فيه وليس بالملف ما يفيد علمها به علما يقينيا بمضمون القرار وتاريخ صدوره وتعليله، مما يبقى معه الطعن مقدا خلال الأجل القانوني، ومحكمة الاستئناف لما ايدت الحكم المستأنف القاضي بقبول الدعوى لم تخرق المقتضى القانوني المحتج به أعلاه، وما بالوسيلة على غير أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4418

2020/349

2020-03-12

إن محكمة الاستئناف لما ردت عما أثير بالوسيلة بأن الوثيقة المطعون فيها تتضمن بين طياتها ما يفيد صدور قرار بعقوبة الاقصاء المؤقت مع الحرمان من كل أجرة بإستثناء التعويضات العائلية لمدة شهرين في حق المستأنف عليها، مما يشكل دليلا كافيا على إتخاذ الادارة لقرار تأديبي في حقها، وهو قرار اداري مؤثر بذاته في مركزها القانوني وقابل للطعن بالالغاء بغض النظر عن شكليات صدوره ورغم تضمينه برسالة إخبار موجهة للمعنية بالأمر ما دامت دعوى الالغاء دعوى عينية تنصب على المنازعة في مشروعية القرارات الادارية شريطة ثبوت صدورها وتحقق ماديتها وهو الشرط التي توفر في النازلة، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا، وما بالوسيلة على غير أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/3210

2020/520

2020-07-16

إن محكمة الاستئناف لما استندت فيما انتهت إليه بأن القرار المطلوب إيقاف تنفيذه قد تم الحكم في موضوعه ابتدائيا بإلغائه، فإن ذلك يضي على الطلب اتسامه بالجدية والحكم القاضي بإيقاف تنفيذه يبقى صائبا، في حين تمسكت الطالبة أن قرار النقل موضوع إيقاف تنفيذه تم الحكم في موضوعه استئنافيا بإلغاء الحكم المستأنف وتصديا برفض الطلب، ويكون تبعا لذلك طلب المطلوب بإيقاف تنفيذ القرار المذكور غير جدي، ودون مراعاة ما ذكر لم تجعل لما قضت به أي أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 421/4/1/2020

2020/513

2020-07-16

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليله والذي اعتبر أن صفة المدعي - المطلوب في النقض - ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الإلتزام المحدد للائحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقا للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/164

2020/514

2020-07-16

البيّن أن قرار سحب الترخيص قد استند ولم يصدر إلا بعد توصل الجماعة بشكاية من سكان الحي وبعد إجراء أربع معاينات ثبت من خلالها أن المحل مستغل خلافا لمضمون الترخيص الممنوح للمطلوب في النقص، وتم إشعار هذا الأخير بضرورة احترام مضمون الترخيص وكذا احترام المسافة المرخص باستغلالها وأوقات العمل والجيران، إلا أنه لم يمتثل، مما لم يبق أمام الجهة المختصة سوى أن تقرر سحب الرخصة حفاظا على طمأنينة وسكينة الحي والقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، والمحكمة لما اعتبرت أن عدم إفصاح مجلس المقاطعة في صلب قراره المطعون فيه عن الأسباب المبررة لاتخاذها والاكتفاء فقط بالإحالة على محضر المعاينة، يجعله متسما بالشطط في استعمال السلطة لعدم تعليقه، ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/314

2020/515

2020-07-16

إن محكمة الاستئناف لما استندت فيما انتهت إليه إلى أن الضرر المتمسك بالتعويض عنه في النازلة إنما جاء بناء على عدم مشروعية قرار إداري ألحق ضررا بالشركة مالكة العقار، وأن الضرر المذكور يجد صورته في غل يدها من التصرف في عقارها بعد صدور قرار استرجاعه لفائدة الدولة (الملك الخاص) رغم طبيعته غير الفلاحية، في حين تمسك الطرف الطالب أن إلغاء الأحكام القضائية القاضية بإلغاء القرارات الإدارية لا تعني بالضرورة أحقية المستفيدين من هاته الأحكام في التعويض عن إصدار هاته القرارات، بل لا بد من أن تكون عدم المشروعية هذه لعيب جوهري جسيم، والثابت من وثائق الملف أن الإدارة عملت على تعيين العقار المملوك للمستأنف عليها في إطار ظهير 1973/03/02 اعتبارا منها على توافر الشروط المحددة بالمادة الأولى من الظهير المذكور، وبالتالي يتبين أن الحكم القاضي بإلغاء القرار الوزاري المشترك المذكور لم يتم تأسيسه على قيام ثبوت عيب جوهري وجسيم في هذا

القرار، ودون مراعاة ما ذكر لم تجعل لما قضت به أي أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/1175

2020/516

2020-07-16

إن محكمة الاستئناف لما قضت بتأييد الحكم المستأنف تكون قد بنت جميع تعليقاته التي جاء فيها بأنه وما دام الطرف المطلوب في الطعن لا ينازع في انتماء الطاعن لنفس الجماعة النيابية، وما دام هذه الأخيرة لا تنفي تداول عقود التنازل عن حق الانتفاع بين ذوي الحقوق حسب العرف السائد، ومادام أن قرار المجلس النيابي الذي تم تأييده من طرف مجلس الوصاية لم يصدر في إطار إعادة توزيع الانتفاع الذي تقوم به الجماعة النيابية، وإنما صدر في إطار ترجيح الحجج المدلى بها من الطرفين، والتي أكدت أن تصرف واستغلال الأرض المتنازع بشأنها كان للطاعن منذ ما يناهز عشرين سنة، وبالتالي فإن القرار النيابي عندما جرد الطاعن من حقه في الانتفاع من القطعة موضوع النزاع بعلّة عدم إدلائه بأي وثيقة تثبت له أحقية التصرف رغم ثبوت خلاف ذلك، فإنه يكون متسما بالتجاوز في استعمال السلطة لعييب السبب، وقرار مجلس الوصاية عندما أيده وتبنى تعليقاته يكون بدون أساس وعرضة للإلغاء، وجاء قرارها مبنيًا على أساس ومعللا تعليلا كافيا وسائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/1446

2020/517

2020-07-16

إن محكمة الاستئناف لما استندت فيما انتهت إليه من تأييد الحكم الابتدائي القاضي بأدائها لفائدة الشركة المدعية مبلغا ماليا، بعلّة أن توقف الشاحنات لمدة طويلة نتيجة الخطأ المرفقي تسبب للشركة المعنية في ضرر مادي فصلته الخبرة المضادة، غير أن المحكمة في نطاق سلطتها التقديرية في تحديد التعويض ارتأت تخفيض التعويض المقترح من طرف الخبير على أساس أنه الضرر الحالي المحقق المباشر اللاحق بالشركة، فضلا عن وجود علاقة سببية بين الضرر والخطأ المرفقي، في حين تمسك الطرف الطالب بأن الثابت ومما لا نزاع فيه أن المطلوبة ارتكبت بدورها خطأ جسيما يتمثل في قيامها عبر شاحناتها برمي التراب والحجر بمكان غير مخصص له مما ألحق عدة أضرار بالمجال البيئي لمنطقة أهلة بالسكان، وأنه أمام ضبطها في هذه الحالة تم سلوك الإجراءات القانونية في حقها لوضع حد للمخالفة البيئية المرتكبة من طرفها فإنها لم تستجب لذلك، وأن محكمة الاستئناف لما قضت بالمسؤولية الكاملة دون الأخذ بعين الاعتبار مسؤولية المطلوبة في النقض لم تجعل لما قضت به أي أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/2259

2020/519

2020-07-16

تعتبر مقتضيات الفصلين 77 و78 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية الإطار القانوني لنظام استقالة الموظفين، وأن العلاقة النظامية التي تربط الموظف بالإدارة تعطي لهذه الأخيرة السلطة التقديرية في قبول أو رفض الاستقالة تبعا لما تقتضيه المصلحة العامة ومصصلحة المرفق الذي يعمل به الموظف. والبيان أن ما تضمنه القرار الإداري القاضي برفض طلب الاستقالة يعتبر تعليلا كافيا لتبرير موقفها استنادا إلى خضوع المطلوبة لمقتضيات المادة 32 مكررة من المرسوم عدد 2.91.527 الصادر بتاريخ 1993/05/13 التي تم تعديلها بموجب المرسوم رقم 2.15.900 الصادر بتاريخ 2016/07/12 التي تنص في الفقرة الأولى منه على أنه: "لا يمكن للمقيمين الذين أمضوا على الإلتزام بالعمل طبقا للمادتين 27 و27 مكررة أعلاه التحرر من هذا الإلتزام إلا بعد الموافقة الصريحة للإدارة المعنية وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل" والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بما نحتته تكون قد خرقت القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 5138/4/1/2019

2020/306

2020-03-05

إن المحكمة لما تبين لها من وثائق الملف أن الطالب استصدر قرارا برفض طلبه الرامي إلى إعادة بناء مركب الصيد الذي يملكه، وأنه كان عليه اللجوء إلى القضاء الإداري المختص داخل أجل 60 يوما الموالية لهذا التاريخ وفقا لما هو منصوص عليه في المادة 23 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، واعتبرت أن طعنه قد وقع خارج الأجل القانوني المنصوص عليه بالمقتضى القانوني المشار إليه أعلاه، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قضاءها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2873

2020/308

2020-03-12

إن المحكمة لما عللت ما انتهت إليه بأن رئيس الجماعة قد أصدر قرارا تم بمقتضاه إلغاء قرار العزل الصادر في حق المستأنف عليه وإرجاعه إلى إطاره الأصلي وتسوية وضعيته بعد استفادته من رخصة مرضية طويلة الأمد، وذلك بعد أن أقر المجلس الصحي الشواهد الطبية المحالة عليه من طرف الإدارة بإعتباره الجهة المخول لها قانونا البت في الوضعية الصحية لأي موظف بناء على الشواهد الطبية المحالة عليه من طرف الإدارة، كما ثبت لها بعد اطلاعها على مقرر رخصة مرضية الصادر عن رئيس المجلس القروي للجماعة أنه تم تحديد الراتب الأساسي والتعويضات التي يجب أن يتقاضاها المعني بالأمر بصورة كاملة أو جزئية، تكون ركزت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا سليما.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4005

2020/309

2020-03-12

إن محكمة الاستئناف لما استندت فيما انتهت إليه إلى أن القرار القاضي بحذف المستأنفة من أسلاك التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية مشوب بعيب السبب وأنه فضلا على عمومية الأسباب المنسوبة للمستأنف عليها بشكل يجعلها مبهمة فإن هذه الأخيرة لم تدل بأي بيان يفيد ارتكابها لأي فعل يمكن أن يندرج ضمن عموم تلك المخالفات، وأنه تم إجراء تحقيق في النازلة بقصد التبين من تلك المخالفات غير أن المستأنف عليها تخلفت ولم تدل بأي بيان أو وثيقة لتحديد ماهية تلك المخالفات سيما في ظل نفي المعنية بالأمر للمنسوب إليها وإدلائها بمقرر قضائي نهائي بشأن براءتها من أجل المشاركة في تبديد واختلاس أموال عامة، في حين تمسكت الطالبة بأن المستأنف عليها وتبعا لتصريحاتها المفصلة بوثائق الملف الجنائي المدلى به أنها تقر بإرتكابها لأفعال مخالفة للقانون مست بالذمة المالية للطالبة، إذ أقرت أنها كانت توقع بملء إرادتها على فواتير الصفقات والطلبات والأذونات وهي تعلم عدم قانونيتها وهي حجة على استجماع قرار العزل لكافة أركانه وشروطه، ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قضاءها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6236

2020/311

2020-03-12

إن محكمة الاستئناف لما عللت ما انتهت إليه بأنه لا يمكن للمقيمين الذين امضوا على الالتزام بالعمل طبقاً للمادة 32 مكررة من المرسوم عدد 2.91.527 الصادر بتاريخ 13/05/1993 التحل من هذا الالتزام إلا بعد الموافقة الصريحة للإدارة المعنية وفقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وأن الإطار القانوني المنظم للاستقالة داخل الوظيفة العمومية يبقى هو الفصلان 77 و78 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية الذي يجعل للإدارة سلطة تقديرية في قبول أو رفض الطلب تبعاً لما تقتضيه المصلحة العامة ومصلحة المرفق الذي يعمل به الموظف، وفي النازلة فإن الإدارة رفضت طلب الاستقالة لضرورة المصلحة العامة والخصائص الحاصل في الأطر الطبية بمرافق الصحة العمومية، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلاً سليماً.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4292

2020/318

2020-03-12

بمقتضى الفصل 42 من الظهير الشريف رقم 1.07.195 الصادر في 30/11/2007 بتنفيذ القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، فإنه تعفى مؤقتاً من الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية الأراضي التي تكون موضوع رخصة التجزئة أو البناء لفترة ثلاث (3) سنوات ابتداء من فاتح يناير من السنة التي تلي سنة الحصول على رخصة التجزئة أو البناء والأراضي المملوكة لأشخاص ذاتيين أو معنويين والتي تكون موضوع رخصة الإعداد أو التهيئة، والمحكمة لما استخلصت من وثائق الملف تحقق شروط الاستفادة من الإعفاء المطالب به بسبب التزام المعني بالأمر بإنجاز أشغال البناء داخل أجل الثلاث سنوات الموالية لسنة الترخيص وإعفائه من الرسم المفروض، تكون قد عللت قرارها تعليلاً سائغاً وكافياً.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2887

2020/321

2020-03-12

إن المحكمة لما عللت قضاءها بان المستأنف -الطالب- يقر بكونه اشترى الدراجة النارية من الشخص الذي اقتناها عن طريق المزاد العلني، وهو ما تأكد من خلال الاطلاع على الشهادة الصادرة عن رئيس الجماعة الحضرية، والتي يشهد من خلالها أن الدراجة النارية المذكورة لا تتوفر على البطاقة الرمادية مما يجعلها غير صالحة للجولان، وان الجماعة بذلك تكون قد اخلت مسؤوليتها من خلال الإشارة في الشهادة المذكورة إلى كون الدراجة النارية لا تتوفر على البطاقة الرمادية، وهو ما ينفي عنها أي خطأ مادام المشتري الأول ومن معه باقي المشتريين من بعده كانوا على علم بهذه الحقيقة، وانه بانتفاء الخطأ المرفقي عن الجماعة الحضرية تنتفي عناصر المسؤولية الموجبة للتعويض، لم تخرق المقتضيات المحتج بها وعللت قرارها تعليلا سائغا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3821

2020/507

2020-07-09

البيّن من وثائق الملف ومستنداته أن الإدارة المستأنفة لا تنازع في واقعة التحاق المستأنف عليه بالعمل داخل الأجل القانوني بعد توصله بالرسالة الموجهة إليه التي تطالبه بمقتضاها بالعمل تحت طائلة سلوك المسطرة المنصوص عليها في الفصل 75 مكرر من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بإلغاء القرار المطعون فيه، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/921

2020/508

2020-07-09

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من وثائق الملف أن رئيس المجلس الجماعي لم يدل بما يفيد توصل المستأنف بالإستدعاء لحضور اجتماعات المجلس الجماعي وإحترام الأجل القانوني المحدد بموجب المادة 35 من القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، وإستندت فيما إنتهت إليه إلى مقتضيات المادة 67 من القانون المذكور التي تنص على أن حضور أعضاء مجلس الجماعة دورات المجلس يعتبر إجبارياً، وكل عضو من أعضاء مجلس الجماعة لم يلب الإستدعاء لحضور ثلاث دورات متتالية أو خمس دورات بصفة متقطعة دون مبرر يعتبر مقالا بحكم القانون، وأن المشرع لم يرتب أي أثر على تغيب أي عضو من أعضاء الجماعة عن دورات المجلس إلا بعد إثبات توصل العضو المعني بصفة قانونية بالإستدعاء الموجه إليه لحضور أشغاله، وهو ما ينتفي في نازلة الحال، وإنتهت إلى أن قرار الإقالة المطعون فيه مشوب بعيب السبب، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/948

2020/509

2020-07-16

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف تكون قد تبنت تعليلاته التي جاء فيها بأن الرسم المتعلق بواجب الوقوف الذي استندت فيه الجماعة على ما ينص عليه القانون رقم 30.89 في علاقته بالفصل الفريد من القانون رقم 07-39 المتعلق بسن إجراءات انتقالية لموارد الجماعات المحلية، فإن هذا النص قد تم نسخه وإلغاؤه بموجب القانون رقم 06-47 المتعلق بجباية الجماعات المحلية، الذي لم يتضمن رسما مماثلا له، وأن فرض هذا الرسم بعد التعديل القانوني المذكور وبسنوات لاحقة على هذا التعديل يبقى فرضا ليس له ما يبرره قانونا، ويتعين الحكم بإلغائه، مما جاء معه القرار الاستئنافي مؤسسا، والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/420

2020/512

2020-07-16

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليقه والذي اعتبر أن صفة المدعي - المطلوب في النقض - ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الإلتزام المحدد للائحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقاً للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 472/4/1/2020

2020/494

2020-07-09

إن محكمة الاستئناف لما عللت قضاءها بأن عقوبة التوبيخ الصادرة في حق المستأنف تخضع لأحكام الفصل 66 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية الذي ينص على أنه: "يقع الإنذار والتوبيخ بمقرر معلل تصدره السلطة التي لها حق التأديب من غير استشارة المجلس التأديبي، ولكن بعد استدلاء بيانات المعني بالأمر"، وأن العقوبة المطعون فيها لم تصدر إلا بعد استفسار المعني بالأمر وإدلائه ببياناته في المحضر المحرر من طرف المفتشية العامة للأمن الوطني، وانتهت إلى أن الإدارة باستفسارها ذلك قد احترمت الضمانة الوحيدة التي خولها المشرع للموظف قبل اتخاذ عقوبة التوبيخ، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلاً سائغاً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2872

2020/298

2020-03-05

إن المحكمة لما عللت ما انتهت إليه بأنه تم إعدار المنفذ عليها بأداء المبلغ المحكوم به إلا أنها لم تستجب ولم يصدر عنها أي تصرف ايجابي يفسر أنها بشأن تنفيذ حكم نهائي، وان تراخيها في التنفيذ دون الإدلاء بأي مبرر يشكل امتناعا عن التنفيذ ، وان الخبير اعتمد في تقريره على وثائق قدمت إليه من طرف المنفذ عليها نفسها بمصلحة الموارد البشرية واستنادا إلى وضعية معدة من طرف هذه الأخيرة تحت اسم "تسوية الأقدمية واستمراريتها" لمستخدمي المكتب الوطني للماء الصالح للشرب سابقا، مع تحديده بدقة لتاريخ إعادة التوظيف وتاريخ بداية العمل، وذلك حسب متوسط أجر المحكوم له بعد تصحيحه وفترة عمله، تكون قد بنت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3032

2020/300

2020-03-05

إن المحكمة استندت في تعليق قرارها إلى محضر المعاينة الذي تضمن كون المطلوب في النقض يستغل المحل التجاري ويستفيد من بقعة مخصصة لإيواء أصحاب محلات المهن، وأنه يشكل حجة على استغلال المستأنف عليه محلا مهنيا، واعتبرت أن صفة هذا الأخير قائمة للمطالبة بتنفيذ الالتزام الوارد بالمحضر في تمكينه من بقعة أرضية كتعويض عن محله المهني

الذي تم هدمه وإزالته بموافقته، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا
كافيا ومؤسسا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/578

2020/301

2020-03-05

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من الأمر بالاستخلاص الصادر عن القبضة البلدية أن الدين
المطالب به يتعلق بواجبات تمتد من سنة 2004 الى 2008 التي شرع في تحصيلها بتاريخ
25 ماي 2005، وأجري بشأنها الاشعار للغير الحائز مؤرخ في 30 اكتوبر 2008 أي خلال
الأجل، وبالتالي فإنه لا مجال للتقادم المتمسك به، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون
وعللت قرارها تعليلا سائغا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1642

2020/302

2020-03-05

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من وثائق الملف وعناصر القضية أن سبب تنقيط المعني
بالأمر يرجع الى الضعف الكبير لإنتاجيته ومردوديته، ورفضه القيام بالمهام المنوطة بأعمال
وظيفته، واعتبرت أن النقطة العددية الممنوحة له برسم السنة المذكورة كانت مبررة ومحمولة
على المشروعية، تكون قد بنت قضاءها على أساس سليم من القانون وعللت قرارها تعليلا
سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/3/1841

2020/303

2020-03-05

إن محكمة الاستئناف لما استندت فيما انتهت إليه إلى أن المحكمة الادارية بعد إجرائها بحث تبين لها من خلاله صحة ما ينسب إلى المعني بالأمر، والمعروف أن إجراءات تحقيق الدعوى هي مما يدخل في السلطة التقديرية للمحكمة بحيث لا تكون ملزمة باتخاذها إلا إذا تبين لها وانطلاقاً من هذه السلطة التقديرية أن هناك نقطة تقنية أو واقعية تقتضي اتخاذ مثل هذا الإجراء التحقيقي قصد استجلائها من طرفي النزاع، وان المستأنف كان ملزماً بالإدلاء بجميع المستندات والوثائق التي من شأنها أن تدعم موقفه القانوني تجاه القرار الصادر في حقه، فضلاً عن أنه لم يدل خلال هذه المرحلة ما يفيد أن الإنذار الصادر في حقه كان متسماً بعييب من عيوب انعدام المشروعية، واعتبرت أن ما تمسك به غير مؤسس، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلاً سائغاً.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3183

2020/305

2020-03-05

إن محكمة الاستئناف لما استندت إلى مقتضيات الفصل 21 من النظام الأساسي لموظفي الأمن الوطني الذي ينص على أنه : " تصدر عقوبتا الإنذار و التوبيخ بقرار معلل للسلطة المختصة دون استشارة المجلس التأديبي بعد استفسار المعني بالأمر حول الأفعال المنسوبة إليه "، وانتهت إلى أن الاستفسار إجراء شكلي متصل بحقوق الدفاع وكل إخلال به من شأنه أن يعيب القرار التأديبي المتصل بعقوبتي الإنذار والتوبيخ باعتباره آلية تمكن المتابع تأديبياً من بيان أوجه دفاعه والإدلاء بالبيانات التي من شأنها أن تدحض الأفعال المنسوبة إليه، و تبين لها من وثائق الملف أن الإدارة لم تدل بأي بيان يفيد توجيه استفسار صريح وشامل إلى المستأنف عليه

بشان المخالفات التأديبية المنسوبة إليه مما يبقى معه القرار الإداري المطعون فيه مشوب بالتجاوز في استعمال السلطة لمخالفته للقانون، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/591

2020/482

2020-07-09

البيّن أن الطاعنة تمسكت بأن القول بكون المطلوبة لا تطعن في قرار إقصاء عرضها الذي توصلت به، وإنما في القرار الإداري المنفصل الذي بموجبه فازت شركة منافسة بالصفقة في إطار طلب العروض، يعتبر مردودا لوجود قرار واحد لا يقبل التجزئة لتضمنه إقصاء عرض المطلوبة وفوز الشركة المنافسة، وتم الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية خارج الأجل القانوني المحدد في المادة 23 من قانون إحداث محاكم إدارية، ومحكمة الاستئناف الإدارية لما ألغت الحكم المستأنف دون مراعاة ما ذكر باعتبار أن قرار إقصاء المطلوبة من الصفقة هو القرار المؤثر في مركزها القانوني، لم تجعل لما قضت به أي أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/1681

2020/483

2020-07-09

البيّن أن الطاعن تمسك بكون الترقية التي يطالب بها المعني بالأمر هي ترقية بالاختيار تخضع للضوابط والميكانيزمات المعمول بها، وخاصة تلك المتعلقة بالكفاءة المهنية للموظف

ومردوديته والأقدمية والاقتراح من طرف الرؤساء ووجود المناصب المالية الشاغرة وليست ترقية آلية، فضلا عن أن المطلوب لم يثبت فيما ادعاه من انحراف الإدارة في استعمال سلطتها بعدم ترقيته أو بما يفيد وقوع تخطيه من طرف موظف آخر يوجد في نفس وضعيته، رغم عدم توليهم أية مسؤولية وبعد أن تمت ترقيته ابتداء من فاتح يناير 2012 إلى الدرجة المطلوبة ليبقى موضوع الدعوى المتعلق بترقيته إلى درجة مهندس رئيس برسم سنة 2011 الذي هو تاريخ استحقاق الترشيح للترقية وهو يوم 28 دجنبر 2011، بمعنى أن موضوع النزاع يتمحور فقط حول ثلاثة أيام، والمحكمة مصدره القرار المطعون فيه لما ألغت الحكم المستأنف فيما انتهى إليه دون مراعاة ما ذكر لم تجعل لما قضت به أي أساس من القانون وعللت قرارها تعليل فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/3205

2020/484

2020-07-09

بمقتضى الفصل 67 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية فإن للموظف المتهم الحق أن يطلع على ملفه الشخصي بتمامه وعلى جميع الوثائق الملحقة به وذلك بمجرد ما تقام عليه دعوى التأديب، ويمكنه أن يقدم إلى المجلس التأديبي ملاحظات كتابية أو شفاهية وأن يستحضر بعض الشهود وأن يحضر معه مدافعا باختياره، وللإدارة أيضا حق إحضار الشهود، والمحكمة مصدره القرار المطعون فيه لما تبين لها من وثائق الملف أن الإدارة لم تدل بما يفيد إيداعها للملف التأديبي للمستأنف قصد الإطلاع عليه، وعدم ثبوت المخالفات التأديبية المنسوبة إليه المتمثلة في توجيه مراسلات إدارية باسمه الخاص وتوقيعه عليها وختمها من طرف الإدارة ووجوب احترام التسلسل الإداري، واستخلصت - عن حق - عدم مشروعية قرار العزل المتخذ في حقه لقيامه على أسباب غير ثابتة ثبوتا قطعيا، ورتبت عن ذلك تأييدها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه، تكون قد بنت قرارها على أساس قانوني وعللته تعليلًا كافيًا وسائغًا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/3250

2020/486

2020-07-09

البيان أن الطاعن تمسك بأن ما نحت إليه المحكمة يتعارض مع مقتضيات الفصلين 77 و78 من النظام الأساسي العام لوظيفة العمومية اللذين يتعين أن يسريا على المطلوب في النقض باعتبارهما الإطار القانوني لنظام استقالة الموظفين، وباعتبار أن العلاقة النظامية التي تربط الموظف بالإدارة تعطي لهذه الأخيرة السلطة التقديرية في قبول أو رفض الاستقالة تبعا لما تقتضيه المصلحة العامة ومصلحة المرفق الذي يعمل به الموظف، وبأن ما تضمنه القرار الإداري القاضي برفض طلب الاستقالة يعتبر تعليلا كافيا لتبرير موقفها استنادا إلى خضوع المطلوب لما أتى به التعديل الواضح في المادة 32 مكررة بموجب المرسوم رقم 2.15.900 الصادر بتاريخ 2016/07/12 التي تنص في الفقرة الأولى منه على أنه: "لا يمكن للمقيمين الذي أمضوا على الإلتزام بالعمل طبقا للمادتين 27 و27 مكرر أعلاه التحلل من هذا الإلتزام إلا بعد الموافقة الصريحة للإدارة المعنية وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وفي نازلة الحال، فإن المطلوب في النقض وطبيب آخر في نفس تخصصه وهو أمراض النساء والتوليد هما اللذان يعملان بمستشفى القرب ومن شأن الموافقة على طلبه الإخلال بالأمن الصحي لساكنة الإقليم، وبذلك تكون الإدارة قد بررت بأن رفض طلب الاستقالة كان لضرورة المصلحة العامة ولسد الخصاص في الأطر الطبية، والمحكمة مصدره القرار المطعون فيه بما نحتت تكون قد خرقت القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما عرضته للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/3560

2020/487

2020-07-09

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من خلال تصريح ممثل الإدارة بجلسة البحث أن سبب رفض الترخيص بتجديد الباخرة يرجع إلى كل من الدورية عدد 6431 الصادرة بتاريخ

1994/12/29 والدورية الوزارية عدد 001 بتاريخ 2005/02/01 المحددة لشروط منح وتمديد رخصة الاستبدال وترميم وتغيير نوع الصيد لسفن الصيد البحري، واعتبرت في إطار احترام مبدأ تراتبية القواعد القانونية بأنه وطالما لا يوجد في القانون باعتباره أسمى من الدورية الوزارية ما يمنع من تجديد المستأنف عليه لرخصته فإنه لا يمكن مواجهته بها لتبرير هذا الرفض، ورتبت عن ذلك إلغاءها للحكم المستأنف والتصريح بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، وجاء قرارها مبنيا على أساس ومعللا تعليلا كافيا وسائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4425

2020/489

2020-07-09

لما استندت المحكمة في تعليل قضائها إلى مقتضيات المادة 82 من القانون رقم 17/97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية كما تم تغييره وتتميمه بموجب القانونين رقم 05.31 و13.23 وكذا المادة 83 من نفس القانون، وتبين لها من معطيات المنازعة أن الشركة المستأنف عليها تخلفت عن أداء الرسوم المستحقة عليها لإعادة إقرار حقوقها على براءة اختراعها، لتستخلص عن صواب صحة السبب الذي أسس عليه القرار الإداري القاضي بعدم إعادة إقرار حقوقها على براءة الاختراع المسجل وبعدم صحة ما تم التمسك به من طرفها من عطل للنظام المعلوماتي للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية أو التعديل المتكرر للنصوص المنظمة لكيفية أداء الرسوم المستحقة المذكورة، مادام الأمر يتعلق بشركة كبرى لتصنيع الأدوية تتوفر على وكيل لها بالمغرب مكلف أساسا بهذه المهمة يفترض فيه الاطلاع على القانون والتعديلات التي قد تشملها، ورتبت عن ذلك إلغاءها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه، وجاء قرارها مؤسسا على سند من القانون وغير خارق لأي قاعدة مسطرية في شيء، ومعللا تعليلا سائغا وكافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5551

2020/490

2020-07-09

لما أسست المحكمة قضاءها على محضر المجلس التأديبي، وتبين لها أن من ترأسه يتوفر على صفة متصرف مساعد، وأن المجلس التأديبي كان مشكلا طبقا للقانون، وترتب عن النظر فيما نسب للمعني بالأمر اقتراح عقوبة العزل في حقه مع الاحتفاظ بالحق في المعاش، وأنه لأن كانت العقوبة المقترحة من قبل المجلس التأديبي هي نفس ما اقترحه رئيس الجماعة، فإن ذلك لا يلزمه بأخذ الإذن من وزير الداخلية ما دامت حالة تشديد العقوبة غير قائمة، واعتبرت (المحكمة) في إطار تقديرها للفعل المنسوب إلى المعني بالأمر أن جسامته - المتمثلة في اعتدائه على رئيس الجماعة بالضرب والجرح العمديين بالسلاح وتخريب أثاث مكتبه والتي أثبتتها الحكم النهائي الصادر في حقه - لا تتسم بالغلو، وخلصت إلى تأييد الحكم المستأنف، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5899

2020/491

2020-07-09

إن المحكمة لما عللت قرارها بأن امتناع الجماعة عن تنفيذ حكم نهائي اكتسب قوة الشيء المقضي به يجعل فرض الغرامة التهديدية في مواجهتها في محله، وخلصت إلى أن ما تمسكت به من أجل تبرير موقفها بخصوص عدم استجابتها للطلب الرامي إلى تنفيذ القرار الاستئنافي المشار إلى مراجعه أعلاه غير مؤسس، تكون قد بنت قضاءها على أساس وعللته تعليلا كافيا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1702

2020/493

البيّن من وثائق الملف أن الطالب استأنف عمله بعد أن كان موقوفا عن العمل بسبب متابعته قضائيا، استنادا إلى مقتضيات الفصل 73 من قانون الوظيفة العمومية التي تنص على أنه إذا ارتكب احد الموظفين هفوة خطيرة سواء كان الأمر يتعلق بإخلال في التزاماته المهنية أم بجنحة ماسة بالحق العام فإنه يوقف حالا من طرف السلطة التي لها حق التأديب، على أن الموظف إذا أجريت عليه متابعات جنائية، فإن حالته لا تسوى نهائيا إلا بعد أن يصير الحكم الصادر عليه من المحكمة التي رفعت لها القضية نهائيا، وأن الإدارة بمجرد صدور قرار قضائي نهائي تم عرض حالته على أنظار المجلس التأديبي الذي اقترح في حقه عقوبة الإقصاء المؤقت عن العمل لمدة 3 أشهر مع الحرمان من كل أجره باستثناء التعويضات العائلية، وبمجرد استنفاذ عقوبته عملت على إرجاعه إلى عمله، وبالتالي فإنه لا يستحق أي اجر عن مدة توقفه، والمحكمة بما نحتته تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني وعللت قرارها تعليلا سائغا والوسائل على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 4682/4/1/2019

2020/477

2020-09-07

إن محكمة الاستئناف لما استندت فيما انتهت إليه إلى أن البين من وثائق الملف أن المستأنفة قد تابعت دراستها بنجاح بحسب الثابت من الشهادة الدراسية، فإنه وإن كان بحسب الفصل 02-3 من القانون المنظم للشروط المتطلبة للولوج إلى مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل الذي ينص على أنه: "لمتابعة التكوين بالنسبة لمستوى تقني، المترشحون المتوفرون على السنة الثانية من البكالوريا أو على شهادة تعادل ذلك..." فإنه كان يجب على المؤسسة المعنية مراقبة كافة الوثائق أثناء وضع المعنية المترشحة لملفها بدقة وصرامة ومراقبة مدى توفرها على الشروط القانونية التي تخولها الولوج إلى المؤسسة المذكورة، في حين تمسك الطرف الطالب أنه بالرجوع للنظام الخاص بقبول التكوين بمؤسسة التكوين المهني فإنه من خلال الفصل 02-03 من القانون المؤسس له لمتابعة التكوين في سلك تكوين التقنيين يجب على المترشح أن يتوفر على كافة الشروط القانونية المتطلبة من بينها السنة الثانية من البكالوريا، وأن المعنية بالأمر باعتبارها لم تستوف السنة الثانية من البكالوريا والذي يعتبر شرطا واجبا للتسجيل

بالمكتب المذكور مما يعتبر معه خرقاً للمبدأ القائم على تكافؤ الفرص، والمساواة بين الجميع، ودون مراعاة ما ذكر لم تجعل لما قضت به أساساً وعللت قرارها تعليلاً فاسداً يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/132

2020/478

2020-07-09

إن محكمة الاستئناف لما استندت فيما انتهت إليه إلى أن الإدارة وإن كانت تتمسك بكون مذكرة الإطار رقم 56/15 وتاريخ 2015/5/6 والتي بمقتضاها تم تكليفها لسد الخصاص الذي تعرفه الثانوية الإعدادية في أساتذة اللغة الفرنسية، فإنه وفي ظل عدم بيان وإثبات الإدارة بمقبول هذا الخصاص بشكل تعذر معه تكليف أستاذ آخر ينتمي لنفس الجماعة وما إذا كانت المعنية بالأمر فائضة برسم الموسم الدراسي بالثانوية المذكورة، في حين أن التكليف بمهام التدريس يعد إجراءً وقتياً ومؤقتاً ما دام أنه تم تكليف المطلوبة في النقض لسد الخصاص بالمؤسسة المذكورة إلى جانب مجموعة من الأساتذة الفائضين ضماناً لت مدرس التلاميذ بهذه المؤسسة وأن الأمر يدخل ضمن عملية تدبير الفائض والخصاص عن طريق التكليف مع الرجوع إلى مقر العمل الأصلي عند انتهاء موجبات التكليف، ولا يتعلق بإلحاق أو انتقال إلى مؤسسة أخرى، وهي - أي المحكمة - بعدم مراعاتها ما ذكر لم تجعل لما قضت به أساساً وعللت قرارها تعليلاً فاسداً يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/424

2020/479

2020-09-07

لما عللت محكمة الاستئناف ما انتهت إليه بأنه حتى على فرض رجوع الإنذار (بالالتحاق بالعمل) الموجه إلى المستأنف عليه بواسطة البريد المضمون بملاحظة غير مطالب به، فإن ذلك ليس من شأنه أن يترتب عنه أي أثر قانوني، وهذه الوضعية تجعل الجماعة ملزمة بسلوك المسطرة المنصوص عليها بموجب الفقرتين السادسة والسابعة من الفصل 75 مكرر من قانون الوظيفة العمومية واللذان تنصان على ما يلي: "إذا تعذر تبليغ الإنذار أمر رئيس الإدارة فوراً بإيقاف أجر الموظف المؤاخذ بترك الوظيفة إذا لم يستأنف هذا الأخير عمله داخل أجل ستين يوماً ابتداء من تاريخ اتخاذ قرار إيقاف الأجرة وجب تطبيق العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة أعلاه، وفي حالة ما إذا لم يستأنف الموظف عمله داخل الأجل المذكور عرض ملفه على المجلس التأديبي"... وبالنظر إلى كون الجماعة قامت بعزل المستأنف عليه من عمله قبل سلوك المسطرة المشار إليها أعلاه فإن القرار المذكور يعتبر غير مشروع تكون قد عللت قضاءها تعليلاً كافياً وسائغاً مسائراً للمقتضيات المحتج بخرقها.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/428

2020/480

2020-09-07

إن محكمة الاستئناف لما استندت إلى كون مقتضيات الدورية الوزارية عدد 123 الصادرة عن وزير الداخلية بتاريخ 2006/11/10 ومنشور وزير العدل الصادر بتاريخ 2008/08/26 تحت عدد 12765 تحت السلطات المكلفة بمنح الشواهد الإدارية بتوخي الحذر أثناء منح الشواهد الإدارية للعقارات غير المحفظة بهدف حماية الأملاك الجماعية والحسبية وأملاك الدولة والملك الغابوي، فإن العقار موضوع الدعوى وإن كان مشاعاً بين الأخوة فليس بالملف ما يفيد وجود نزاع بشأنه معروضا على القضاء خلاف ما يدعيه المستأنف وعدم إدلائه بما يثبت ذلك الادعاء، واعتبرت أن القرار الإداري المطعون فيه غير مبني على سبب قانوني مشروع، وأيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغائه، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلاً سائغاً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/59

2020/481

2020-07-09

لما استتدت المحكمة فيما انتهت إليه بأنها غير ملزمة بإجراء تحقيق في موضوع الدعوى طالما أن عناصر البت فيها ثابتة سيما أن الكتاب الموجه من والي الجهة إلى وزير الداخلية قد حث المصالح المركزية على دراسة إمكانية التعجيل برصد الاعتمادات موضوع الأشغال التي أنجزت من طرف المستأنف عليها، في حين أثار الطالبون أمامها بكون المقاوله المستأنف عليها، لم تدل في المطالبة بمستحققاتها عن الأشغال التي قامت بها لفائدة الإدارة بما يفيد وجود عقد صفقة أو ما يثبت وجود اتفاق أو بما يثبت وفاءها بالتزاماتها عبر الإدلاء بمحضري التسليم المؤقت والنهائي مسلمين من طرف الإدارة وموقعين من طرفها ومعترفة من خلالهما بأداء الخدمة وفقا للمواصفات المتفق عليها، واكتفت بمجرد الإدلاء بفاتورة من صنعها لا تحمل توقيع الإدارة وتأشير المحاسب، والحال أن الأداء يتعلق بدين عمومي لا يمكن أن يتم إلا نطاق احترام المقتضيات التي تنظم قانون المحاسبة العمومية، وهي - أي المحكمة - لما أيدت الحكم المستأنف فيما انتهى إليه معتمدة على ما أدلت به المقاوله من وثائق وما اعتبرته إقرارا من الإدارة من أجل التصريح بمديونية الإدارة ودون مراعاة لما ذكر، لم تجعل لما قضت به أي أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1845

2020/468

2020-07-02

إن فحص الوثائق والحجج مما تستقل به محكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا بخصوص التعليل الذي ينبغي أن يكون سائغا، والمحكمة مصدره القرار المطعون فيه بالنقض أسست قضاءها على ما تضمنته رخصة شغل الأملاك الجماعية العامة

مؤقتا لأغراض تجارية المؤرخة في 2015/09/02 في فصلها الثاني، مفاده أن هذه الرخصة شخصية، وأن من يستغلها لا يجوز له التصرف فيها بتسليمها أو تولية الحقوق الناتجة عنها للغير سواء بصفة جزئية أو كلية، وأنه إعمالا لنص الفصل الثالث منها، تعتبر الرخصة مؤقتة وتملك الجماعة حق سحبها وفق ما تقتضيه المصلحة العامة، واعتبرت تمسك الطرف الطالب (المدعي) بالحق المكتسب - في ظل عدم إثباته لما يفيد تحويل رخصة الكشك موضوعه في اسمه أو تقديم طلب الى المجلس المعني لاسترسالها أو مواصلة استغلال الكشك من طرفه - غير مبني على أساس، وأن قرار السحب غير خارق للقانون، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون والواقع وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4013

2020/469

2020-07-02

إن المحكمة لما عللت ما انتهت إليه بما مفاده، أن الأمر يستلزم التحقق من مدى انضباط التصرف الصادر عن الإدارة (الطالبة) - الذي يجسده قرارها بالإعفاء من المهمة - للمشروعية استنادا إلى القانون، وبالتبعية أن تحديد الأضرار التي لحقت الطرف المدعي تستوجب الحكم له بتعويض في إطار المسؤولية الإدارية، واعتبرت أنه في ظل إلغاء قرار الإدارة بإعفاء المعني بالأمر من مهام مدير المركز الاستشفائي الإقليمي بوزارة الصحة ونقله إلى مندوبية وزارة الصحة بمدينة أخرى محقا في المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت به جراء ذلك الإعفاء، فضلا عن عدم تماثلها في تنفيذ الحكم الصادر بشأن إيقاف تنفيذ ذات القرار المطعون فيه وفي تنفيذها للحكم الصادر في دعوى الإلغاء إلى حدود شهر أبريل 2012، وثبت لها قيام الأضرار المتمسك بها والمستوجبة للتعويض عن المدة من تاريخ صدور القرار الإداري الذي تم إلغاؤه وهو 21 نونبر 2007 إلى تاريخ تنفيذ القرار الإداري في شهر أبريل 2012، واستنتجت طلب الفوائد القانونية، ولعدم منازعة الطرف المستأنف في مقدار التعويض ومراعاة لمبدأ لا يضر أحد باستئنافه، خلصت إلى تأييد الحكم المستأنف القاضي بالتعويض أعلاه، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون والواقع وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3835

2020/473

2020-07-02

إن مناط الدعوى الحالية هو تحديد مدى استحقاق الوكالة المطلوبة في النقض المبالغ المطالب بها تنفيذاً لعقد الامتياز أم لا، والنزاع بخصوص هذه النقطة يفيد وجود نزاع جدي بخصوص تنفيذ مقتضيات العقد المذكور، وأن الرسالة الإنذارية التي دفعت الوكالة بكونها تعتبر بمثابة مباشرة لمسطرة، فهي لا تدخل في مصاف المسطرة الودية، لأنها وسيلة إجبار على الأداء دون أي مجال لمناقشة الطلب، فالمسطرة الودية تفرض على الدائن توجيه كتاب بمقترحات، وبعد ذلك يبدأ سلوك المسطرة الودية، غير أنه وبالنازلة، فلا توجد بالملف أي وثيقة أو مراسلة تثبت أن الوكالة وجهت للطالبة طلب إجراء المسطرة الودية تطبيقاً للبند 19 من عقد الامتياز تعرض فيه النقط الخلافية، وهو ما يثبت عدم احترامها للشروط التعاقدية، وتبقى دعواها غير مقبولة لتقديمها قبل الأوان، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوقها دون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساساً من القانون وعللت قرارها تعليلاً فاسداً يوازى انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1775

2020/474

2020-07-09

لما عللت محكمة الاستئناف ما انتهت إليه بأن الخبير المنتدب من طرفها أوضح بأن عقار المستأنف عليها يقع شرق العقار المحتج به من قبل المستأنفة لرفض الترخيص الأولي بالبناء فوق عقارها، وأن هذا العقار في عزلة، وأن أفضل منفذ له حسب الخبير هو ارتفاق المرور

فوق الرسم العقاري الذي يوجد في جهته الجنوبية والأقرب إلى الطريق، وبالتالي يبقى قرار الجماعة غير مشروع، تكون قد بنت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلاً سائغاً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2291

2020/475

2020-07-09

لما عللت محكمة الاستئناف قرارها بأن الحكم المطلوب إقرانه بالغرامة التهديدية قد قضى بإلغاء قرار العزل، بما يعينه ذلك من أن تنفيذه يقتضي إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور قرار العزل وترتيب الآثار القانونية المتمثل في تسوية الوضعية الإدارية والمالية من تاريخ العزل، ولئن كانت المستأنفة متمسكة بأنها نفذت الحكم القضائي فإنها لم تدل بما يجسد التنفيذ الفعلي من خلال إصدار القرار بسحب قرار العزل وإعادة إدماج المعني بالأمر ضمن أسلاك مستخدميها بأثر رجعي منذ هذا التاريخ بما يفيد تسوية وضعيته الإدارية والمالية وأن الاستظهار بما يفيد إصدارها لقرار التوقيف المؤقت عن العمل استناداً إلى وجود متابعة جنائية جارية في حق المستأنف عليه ولئن كان يبرر توقيف راتبه فإن أثره لا يسري إلا منذ تاريخ التوقيف الجديد دون أن ينسحب عن المدة التي شملها قرار العزل الملغى، واعتبرت أن المستأنفة في وضعية الامتناع عن التنفيذ ورتبت على ذلك تحديد غرامة تهديدية في مواجهتها تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللته تعليلاً سائغاً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 405/4/1/2020

2020/459

2020-07-02

لما استتدت المحكمة فيما انتهت إليه في تعليق قضائها إلى محضر الامتناع المنجز من طرف المفوض القضائي، ضمنه إعداره للجماعة، توصل به المكلف بمكتب الضبط، كما قام بتبليغها

محضر حجز ما للمدين لدى الغير، وأن عدم استجابة الجماعة المعنية للتنفيذ وتراخيها فيه إلى حد تاريخه دون مبرر معقول، يعتبر امتناعاً عن التنفيذ بالمفهوم الذي يتيح لصاحب الشأن (المستفيد من التنفيذ) حق اللجوء إلى مسطرة الحجز لدى الغير، وبخصوص باقي النعي، فإن المحكمة لا ترد إلا على وسائل الدفع والدفاع التي لو صحت لتغير بها وجه النظر في القضية، وفي نازلة الحال فإن ملاءة ذمة المنفذ عليها واعتبار أموالها عمومية لا يحول دون إمكانية الحجز عليها تنفيذاً لحكم نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به، امتنعت عن تنفيذه دون مبرر مقبول، وذلك لصفة الإلزام التي تسبغ الأحكام القضائية القابلة للتنفيذ، ودون أن تبين الجماعة المنفذ عليها مقتضيات المحاسبة العمومية التي تم خرقها، فتكون (المحكمة) قد أسست قضاءها على سند من القانون والواقع وعللت قرارها تعليلاً كافياً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/407

2020/460

2020-07-02

لما استندت المحكمة فيما انتهت إليه في تعليل قضائها إلى محضر الامتناع المنجز من طرف المفوض القضائي، ضمنه إعداره للجماعة، توصل به المكلف بمكتب الضبط، كما قام بتبليغها محضر حجز ما للمدين لدى الغير، وأن عدم استجابة الجماعة المعنية للتنفيذ وتراخيها فيه إلى حد تاريخه دون مبرر معقول، يعتبر امتناعاً عن التنفيذ بالمفهوم الذي يتيح لصاحب الشأن (المستفيد من التنفيذ) حق اللجوء إلى مسطرة الحجز لدى الغير، وبخصوص باقي النعي، فإن المحكمة لا ترد إلا على وسائل الدفع والدفاع التي لو صحت لتغير بها وجه النظر في القضية، وفي نازلة الحال فإن ملاءة ذمة المنفذ عليها واعتبار أموالها عمومية لا يحول دون إمكانية الحجز عليها تنفيذاً لحكم نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به، امتنعت عن تنفيذه دون مبرر مقبول، وذلك لصفة الإلزام التي تسبغ الأحكام القضائية القابلة للتنفيذ، ودون أن تبين الجماعة المنفذ عليها مقتضيات المحاسبة العمومية التي تم خرقها، فتكون (المحكمة) قد أسست قضاءها على سند من القانون والواقع وعللت قرارها تعليلاً كافياً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/2105

2020/462

2020-07-02

إن المحكمة لما عللت قرارها" بأن قرار وزير العدل عدد 16-2239 المحدثه بموجبه أنواع الخبرة والمحدد لمقاييس التأهيل للتسجيل في جدول الخبراء القضائيين قد حدد المؤهل العلمي المطلوب للتسجيل في جدول الخبراء فرع الشؤون التجارية في دبلوم وطني للطور العالي بالمعهد العالي للتجارة و إدارة المقاولات أو ما يعادله مع تجربة 10سنوات على الأقل من العمل الفعلي في هذا التخصص، فإن خلو الملف مما يثبت أن الدبلوم المحصل عليه من الطاعن يعادل الدبلوم الوطني للطور العالي للتجارة وإدارة المقاولات المؤهل المطلوب للتسجيل بجدول الخبراء فرع الشؤون التجارية يجعل قرار رفض تسجيله بجدول الخبراء بالفرع المذكور مبرر والطعن فيه غير مؤسس، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني وعلته تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4955

2020/465

2020-07-02

البيّن من وصولات الطلب المرفقة بالمقال الافتتاحي أنها صادرة عن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، كما أن المقال الاستئنافي قدم باسم هذه الأخيرة، فتكون بذلك الدعوى وجهت ضد الجهة المعنية بالنزاع، والمحكمة لما صرحت بأن الدعوى قدمت في مواجهة الأكاديمية المذكورة أعلاه والتي توصلت وأدلت بجوابها وناقشت موضوع الدعوى، وأنها بذلك هي المخاطبة بالطلب، لم تخرق القانون، وعللت قرارها تعليلا صحيحا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5653

2020/466

2020-07-02

إن محكمة الاستئناف لما أوردت في تعليل قضائها بكون تسوية وضعية المستأنف بناء على حصوله على دبلوم تقني برسم سنة 2011 إنما يخضع لمقتضيات المرسوم رقم 2.05.72 الصادر في 29 شوال 1426 (02 دجنبر 2005) بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات الذي نص في مادته 18 على أنه: "يعمل بهذا المرسوم ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ويسند تنفيذه إلى وزير المالية والخصوصة والوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة كل فيما يخصه". والذي كان في 2006/01/12 تحت رقم 5386، وفي مادته السابعة على أنه: "يوظف التقنيون من الدرجة الرابعة ويعينون على إثر مباراة تفتح في وجه المرشحين الحاصلين على دبلوم التقني المسلم من إحدى مؤسسات التكوين المهني طبقا للمرسوم رقم 2.86.325 بتاريخ 1 جمادى الأولى 1407 الموافق 9 يناير 1997 بسن نظام عام لمؤسسات التكوين المهني أو إحدى الشهادات المعادلة لها المحددة قائمتها طبقا لمقتضيات النظامية الجاري بها العمل". باعتبار وحسب الثابت من وثائق الملف أنه حصل على شهادة تقني بتاريخ 2011/09/29 ما دامت العبرة في ذلك بتاريخ الحصول على الدبلوم وليس بتاريخ التوظيف، ورتبت على ذلك تأييدها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه من رفض الطلب، وجاء قرارها غير خارق للمقتضيات المحتج بخرقها.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/174

2020/467

2020-07-02

إن المحكمة استندت فيما انتهت إليه في تعليل قضائها إلى أن الحكم بالفوائد القانونية يترتب عن تأخر الإدارة عن أداء مستحقات ناتجة عن التزام تعاقدى يرجع إليها، ولما تبين لها أن الأمر يتعلق بطلب - في إطار الدعاوى الناتجة عن التزام - يرمي إلى الحكم بمستحقات المستأنف عليها الناتجة عن إنجازها لما اتفق عليه، رتبت عن ذلك استحقاقها للمبلغ المحدد بعد

استبعادها للاتفاقية الخاصة لعدم توقيعها وختمها من طرف الوكالة المعنية، قد عللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/1682

2020/296

2020-03-05

إن المحكمة لما ثبت لها من خلال الأمر بمهمة الذي لا يتضمن توقيع رئيس الجماعة، أن الطالب التحق بالدورة التكوينية دون الحصول على موافقة رئيسه التسلسلي، ورتبت على ذلك أن غيابه عن العمل خلال الفترة المذكورة يعتبر تغيبا غير مبرر يقتضي اقتطاع أيام الغياب من أجرته الشهرية عملا بأحكام المرسوم رقم 2-99-1216 الصادر بتاريخ 10 ماي 2000 بتحديد شروط وكيفيات تطبيق القانون رقم 12.81 بشأن الاقتطاعات من رواتب موظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية المتغيبين عن العمل بصفة غير مشروعة، خاصة وأن المستأنف امتنع عن تسليم الاستفسار الكتابي الموجه إليه ورفض الالتحاق بمكتبه، واعتبرت أن الإدارة احترمت المسطرة الواجب سلوكها قبل مباشرة الاقتطاع من الأجرة الشهرية للمعني بالأمر، تكون قد ركزت قضاءها على أساس، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/5/87

2021/291

2021-03-10

إن المحكمة لما اعتبرت أن النزاع المثار بين الطرفين يكتسي صبغة نزاع جماعي تتم تسويته وفق مسطرة التصالح و التحكيم، بغض النظر عن النقاط التي تم الاتفاق حولها على مستوى اللجنة الإقليمية، أو المختلف فيها على مستوى اللجنة الوطنية، دون أن تجيب بمقبول على دفع

الطالب بانتهاء مسطرة النزاع الجماعي، خاصة أن المادة 567 من مدونة الشغل توجب على اللجنة الإقليمية أو الوطنية عرض النزاع على التحكيم داخل أجل اليومين، ودون أن تبرز من أين استخلصت أن النزاع له طابع جماعي رغم أن اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة حررت محضرا بعدم التوصل إلى تسوية نهائية، فجاء قرارها على النحو المذكور ناقص التعليل في منزلة انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 6138/4/1/2019

2020/289

2020-03-05

إن محكمة الاستئناف لما عللت قضاءها بأنه وانطلاقا من استتكاف مجلس الوصاية عن الجواب بخصوص الطعن المرفوع إليه من طرف المستأنف عليهم، مما يتيح لهؤلاء الحق في الطعن في قرارها الضمني بالرفض أمام القضاء الإداري لما له من رقابة على قراراته في إطار دعوى الإلغاء للتجاوز في استعمال السلطة، وبالتالي خضوعها للضوابط العامة التي تنظم الدعوى المذكورة فيما يخص عيوب مشروعيتها كما هي محددة في الفصل 20 من قانون 41/90 المحدث لمحاكم إدارية والتي تتمحور حول عيب الشكل، وعيب انعدام التعليل، وعيب الاختصاص، وعيب مخالفة القانون إلى جانب عيب الانحراف في استعمال السلطة، وتكون مراقبة القضاء المذكورة عليها كاملة غير مجزأة مقتصرة على عيب دون آخر وشاملة لمدى توفرها على الشكليات القانونية وصدورها عن سلطة مختصة باتخاذها ومنصرفه إلى مضمونها وما إذا كانت السلطة المكلفة بتوزيع الانتفاع من أراضي الجماعات السلالية قد تقيدت فيها بالأعراف السائدة داخل هذه الجماعات كما هو منصوص عليها في الضوابط ومعايير الانتفاع منها، لتستخلص عن حق عدم مشروعية قرار مجلس الوصاية الذي لم يبت في الطعن المقدم من طرف المطلوبين دون بيان الأسباب القانونية والواقعية المبررة لعدم البت فيه، ورتبت عن ذلك تأييدها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه، وجاء قرارها مبنيا على أساس من القانون ومعللا تعليلًا كافيًا وسائغًا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6060

2020/295

2020-03-05

إن المحكمة غير ملزمة بالرد على كل الطلبات والدفع ومسايرة الأطراف في جميع مناحي دفعهم، وإنما تكون ملزمة بالرد على الدفع التي من شأنها التأثير على مسار الدعوى، وما دام أن المحكمة قد أيدت الحكم الابتدائي فإنها تكون قد بنت تعليقاته بخصوص الدفع المتعلق بصفة المطلوب في الدعوى وبالنسبة لباقي الدفع فعدم جوابها عنها يفيد استبعادها ضمناً واعتبارها غير مؤثرة في نتيجة الدعوى، والوسيلة لذلك على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6026

2020/294

2020-03-05

إن المحكمة لما استندت فيما انتهت إليه في تعليل قضائها إلى ما آلت إليه مسطرة التنفيذ موضوع السند التنفيذي النهائي، وذلك بعد الامتناع غير المبرر عن التنفيذ للمحكوم عليها وإيقاع حجز على أموالها بحسابها البنكي المفتوح بالوكالة البنكية للخرينة العامة للمملكة، واعتبرت أن الحجز على هذه الأموال يبقى متاحاً في غياب ما من شأنه اعتبار أن ذات الحجز يؤدي إلى عرقلة السير العادي للمرفق العام الذي تشرف على تسييره في ظل تحقق شروط المصادقة عليه، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلاً كافياً وسليماً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5732

2020/276

2020-02-27

المقرر أن شرط المصلحة في دعوى الإلغاء من النظام العام، والمحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوقها، ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/386

2020/452

2020-07-02

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من وثائق الملف وعناصر المنازعة أن الجماعة المستأنفة لا تنفي واقعة فتح أربعة مربعات كنوافذ كبيرة تطل على حديقة المستأنف عليه في إطار إعادة تهيئة أنابيب بلاستيكية في الجزء العلوي من بناية الملعب لصرف مياه الأمطار في اتجاه الأرض موضوع النزاع، وكذا من الخبرة المأمور بها ابتدائيا المعززة بصور فوطوغرافية للأضرار اللاحقة بالمعني بالأمر أن الرصيف أحدث داخل حديقة المنزل، كما أن أنابيب صرف الأمطار تصب مباشرة في الحديقة المذكورة فضلا عن أن النوافذ الكبيرة تم فتحها مباشرة داخل الحديقة، لتستخلص - عن صواب - وجود ضرر حقيقي وحال بملك المدعي المطلوب، وهو ضرر مما لا يمكن إصلاحه ولا يضر رفعه بالمرفق العام وأمواله، ورتبت عن ذلك تأييدها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/759

2020/453

2020-07-02

إن المحكمة لما أوردت ضمن تعليل قرارها بأنه، ولئن نصت الفقرة الأخيرة من المادة 263 من القانون التنظيمي رقم 14-113 على أن "كل إخلال باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل ديون الجماعة يوجب تطبيق أحكام المادة 64 من القانون التنظيمي " فإن الإخلال المشار إليه لا يعتبر الحالة الوحيدة المبررة لتطبيق المادة 64 المذكورة على اعتبار أن المادتين 65 و66 حددتا مخالفات أخرى تستدعي تطبيق نفس المادة وتتمثل في ربط عضو من أعضاء مجلس الجماعة مصالح خاصة مع الجماعة التي يكون عضوا فيها أو ممارسة كل نشاط قد يؤدي إلى تنازع المصالح، واستغلال التسريبات المخلة بالمنافسة النزيهة أو استغلال مواقع النفوذ والامتياز أو ارتكاب مخالفة ذات طابع مالي قد تلحق ضررا بمصالح الجماعة أو ممارسة عضو من أعضاء مجلس الجماعة باستثناء الرئيس والنواب المهام الإدارية للجماعة أو التوقيع على الوثائق الإدارية أو التدخل في تدبير مصالح الجماعة، لم تخطأ في تطبيق المقتضيين المحتج بهما في شيء، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2894

2020/455

2020-07-02

بمقتضى المادة 48 من القانون 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي فإنه لا يمكن تحت طائلة عدم القبول من لدن المحاكم المختصة رفع دعوى التعويض أو الشطط في استعمال السلطة، غير دعاوى الحيازة أو الدعاوى المرفوعة لدى القضاء المستعجل، ضد الجماعة أو ضد قرارات جهازها التنفيذي إلا إذا كان المدعي قد أخبر من قبل الجماعة ووجه إلى الوالي أو عامل العمالة أو الإقليم التابعة له الجماعة مذكرة تتضمن موضوع وأسباب شكايته، وتسلم هذه السلطة للمدعي فوراً وصلاً بذلك، ويتحرر المدعي من هذا الإجراء إذا لم يسلم له الوصل بعد مرور أجل خمسة عشرة يوماً الموالية للتوصل بالمذكرة، وبعد مرور أجل شهر الموالي لتاريخ الوصل إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بالتراضي بين الطرفين"، ونزولاً عند حكم هذا المقتضى فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من وثائق الملف بأن وزارة الأوقاف في

شخص وزيرها قد سبق لها أن تقدمت بطلب إلى عامل الإقليم بخصوص موضوع النزاع توصل به هذا الأخير وأصدر بشأنه الوصل المنصوص عليه في المقتضى القانوني الأنف الذكر، واستخلصت من ذلك تقييد المطلوبة بالمسطرة المنصوص عليها في المقتضى القانوني المحتج بخرقه وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا وسائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3800

2020/456

2020-07-02

إن المحكمة لما استخلصت عدم توفر المستأنف عليها المعنية على شرط الترسيم المطلوب أساسا في عملية الإحصاء بحسب قرار تعيينها الذي ينص في فصله الأول على تعيينها بصفة كاتبة مؤقتة ابتداء من 2008/05/05 وبالتالي عدم شمولها بعملية التسوية، واستبعدت ما تمسكت به من حق مكتسب ومبدأ المساواة ما دامت وضعيتها تختلف عن باقي الوضعيات الأخرى المستشهد بها، ورتبت عن ذلك إلغائها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه، وجاء قرارها مبنيا على أساس من القانون ومعللا تعليلا سائغا وكافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5341

2020/457

2020-07-02

البيّن من وثائق الملف أن المطلوب حصل على رخصة بناء ولم يشرع في تنفيذها إلا بعد مرور 7 سنوات، وأن الوثائق المحتج بها والتي استصدرها عن الجماعة من قبيل رخصة استغلال رخصة شغل الملك الجماعي، وتواصل أداء ضريبة الأراضي الغير المبنية على ذات البقعة الأرضية، ورخصة إيصال الماء لا يمكن الأخذ بها، باعتبارها وثائق تحمل تواريخ

لاحقة عن تاريخ ضبط المخالفة التي وقعت عليها اللجنة الإقليمية المشتركة التي قامت بالمعاينة الميدانية، والمحكمة مصدره القرار المطعون فيه لما ألغت الحكم المستأنف فيما انتهى إليه دون مراعاة ما ذكر لم تجعل لما قضت به أي أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/404

2020/458

2020-07-02

لما استندت المحكمة في تعليل قضائها إلى أن القابض يبقى مسؤولا عن التنفيذ طالما لا ينكر تسييره لاعتمادات المحجوز عليها، وأنه مادام الأمر يتعلق بتنفيذ حكم نهائي امتنعت الجماعة المعنية عن تنفيذه وفي ظل تعذر مسطرة الاتفاق الودي على الرغم من توصل كل من الجماعة المعنية والقابض، يبقى هذا الأخير ملزما بالتنفيذ دونما صدور أمر بالأداء من الأمر بالصرف، وبالتالي يمكن الحجز بين يديه على المبالغ المدرجة في حسابها دون أن يكون لها أن تعترض على ذلك متذرة بانتفاء إمكانية الحجز على الأموال العامة، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا سليما.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5748

2020/284

2020-03-05

البيّن أن شهادة البكالوريا الصادرة عن مؤسسة خاصة لا تصلح لمتابعة الدراسة بالتعليم العالي، والمحكمة لما أيدت الحكم القاضي بإلغاء القرار الضمني الصادر عن عميد كلية الآداب

والعلوم الإنسانية دون مراعاة ما ذكر، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قراها تعليلا فاسدا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/913

2020/287

2020-03-05

المقرر في مبدأ التأديب أنه لا يؤاخذ الموظف عن نفس الفعل المرتكب بعقوبتين مختلفتين، والمحكمة لما اعتبرت أن الإدارة خرجت عن مبدأ تخصيص المصلحة العامة إلى مبدأ التأديب الذي يتنافى مع ضرورة المصلحة العامة وإعمال سياسة إعادة الانتشار، واستخلصت - عن صواب - عدم مشروعية القرار القاضي بإنذار الطاعن ونقله في نفس الوقت من مدينة إلى أخرى، ورتبت عن ذلك تأييدها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه، تكون قد ركزت قضاءها على أساس، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا وسائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4400

2020/288

2020-03-05

لكي يكون طلب وقف تنفيذ القرار الإداري مقبولا من طرف المحكمة فلا بد من توافر شرطي الجدية الذي يوحى لأول وهلة باحتمال إلغاء القرار المطلوب إيقاف تنفيذه، والاستعجال بأن يترتب عن تنفيذه نتائج يتعذر تداركها، والمحكمة مصدره القرار المطعون فيه لما تبين لها من وقائع وعناصر المنازعة وبالنظر إلى ظاهر وثائق الملف توفر الشرطين المذكورين باعتبار أن الاستمرار في الإجراءات المتصلة بطلب العروض بإمكانها أن تفضي إلى أوضاع يتعذر

تداركها لاحقاً، ورتبت عن ذلك إلغائها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه لم تخرق المقتضى المحتج بخرقه ولا أية قاعدة مسطرية في شيء وعللت قرارها تعليلاً كافياً وسائغاً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4876

2020/292

2020-03-05

إن تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها هو ما تستقل به محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت ضمن أوراق الملف ولا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا بخصوص التعليل، والمحكمة لما استندت فيما انتهت إليه في تعليل قضائها إلى غياب ما يثبت تبليغ الطاعن بالإشعار بحضور دورات المجلس وفقاً لأحكام المادة 36 من القانون التنظيمي رقم 112-14 المتعلق بالعمالات والأقاليم التي توطر هذا الجانب، والتي تلزم الرئيس بإخبار أعضاء المجلس سبعة أيام على الأقل قبل تاريخ انعقاد الدورة بتاريخ وساعة ومكان انعقادها بواسطة إشعار مكتوب يوجه إليهم بالعنوان المصرح به لدى مجلس الجماعة، واعتبرت في ظل عدم احترام هذا المقتضى القانوني الملزم لضبط سير دورات المجلس، أن إلغاء القرار القاضي بعزل المعني بالأمر مؤسساً، تكون قد بنت قضاءها على سند من القانون.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 54/4/1/2019

2020/435

2020-06-25

لما تبين للمحكمة من خلال وثائق الملف أن الترخيص المسلم للمستأنف عليها لاستغلال الرواق تم تقييده بعدد من الشروط من ضمنها منع تقويت المحل من دون إذن رئيس مجلس المقاطعة

وعدم إمكانية توريثه أو تأسيس أصل تجاري عليه بالإضافة إلى استغلاله بكيفية شخصية، وأن هذه الأسباب وحدها هي المبررة لسحب هذا الترخيص، وأنه لم يتحقق أي سبب منها يبرر إصدار رئيس مجلس المقاطعة لقرار جديد يسمح للغير باستغلال الرواق المذكور مناصفة مع المستأنف عليها، وأن هذه الأخيرة هي المحققة في استغلال الرواق المذكور، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا وبنت قضاءها على أساس قانوني.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/122

2020/436

2020-06-25

بمقتضى الفصل الخامس من القانون رقم 1.58.377 المشار له أعلاه كما عدل نص على أن الجمعية تقدم للسلطة الإدارية تصريحا إما مباشرة أو بواسطة عون قضائي يسلم عنه وصل مؤقت مختوم ومؤرخ، وتوجه نسخة في الحال إلى النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية مرفقا بالوثائق لإبداء رأيها، وأنه عند استيفاء التصريح للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة اللاحقة يسلم الوصل النهائي وجوبا داخل أجل أقصاه 60 يوما، وليس في القانون ما يعطي للقائد أو الباشا أو العامل حق رفض استلام تصريح بتأسيس جمعية مرفق بالوثائق القانونية المتطلبة، ومادام أن الأمر يتعلق بطلب تأسيس جمعية تحكمه مقتضيات الفصل الخامس من الظهير المتعلق بحق تأسيس الجمعيات، فإن المحكمة بما نحتته لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/899

2020/437

2020-06-25

لا يشترط في القرار أن يصدر في شكل معين ويمكن استخلاصه من أي كتاب أو موقف يصدر عن الإدارة يعبر عن إرادتها الملزمة بإحداث أثر قانوني، والبين من وثائق الملف أن رئيس الجماعة وجه كتابا إلى المطلوب في النقض ردا على طلب هذا الأخير بشأن رخصة بناء قطعة أرضية تضمن جوابه بهذا الخصوص بكون اللجنة الإقليمية للتعمير، قامت بدراسة طلبه وتم تحرير محضر بملاحظات اللجنة أرفق بجواب رئيس الجماعة الراض لطلب المطلوب ضده، والمحكمة لما اعتبرت أن الطعن انصب على مضمون جواب رئيس الجماعة الموجه إلى الطاعن - المطلوب - المرفق بمحضر اللجنة الإقليمية للتعمير، وهو قرار تتوفر فيه كافة مقومات القرار الإداري والمؤثر في المركز القانوني للطاعن، تكون قد عللت قرارها تعليلا صحيحا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2896

2020/438

2020-06-25

إن المحكمة لما استندت في تعليل قضائها إلى أن موافقة الإدارة على طلب انتقال المستأنف عليها يفهم منه أن الإدارة لم تصدر هذا القرار إلا بعد تأكدها من سلامة قرارها من الناحية الواقعية، أي أن لا تكون له أية عواقب على حسن سير المرفق بانتظام واضطراب، أو أنه سيشكل خصا صا وعرقلة خاصة أمام وجود مديرية للموارد البشرية التي لها دور تقني في استخدام ووضع البرامج الاستراتيجية والإحصائية والتتبع الخاصة بتسيير وإدارة الموظفين والأطباء وتطبيق الخطط التي توفر الحاجات التي ستساهم في استمرارية المرفق وفي تطوير المؤسسة وفق دراسات شاملة للمنظومة الصحية، وأن قرار الانتقال من القرارات التي تستلزم تنفيذها بمجرد صدورها، واعتبرت أن الأسباب المتمسك بها من طرف الإدارة كمبررات لتأجيل تسليم المستأنف عليها قرار النقل في انتظار وجود الخلف غير مبني على أساس، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني وعللت قرارها تعليلا سائغا، والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5154

2020/442

2020-06-25

إن إسناد المهام والإعفاء منها يندرج ضمن السلطة التقديرية للإدارة المؤسسة على ضمان التدبير الأمثل للمرفق العمومي، ولا يعتبر قرار الإعفاء من المهام الإدارية قراراً تأديبياً، وبالاطلاع على قرار الإعفاء المطعون فيه يتبين أنه لم يتضمن في بنائه أية إشارة إلى أخطاء منسوبة للطالب، بل علل بضرورة المصلحة فقط، والمحكمة لما اعتبرت أن الإدارة تقدر وحدها حاجة مواردها البشرية بكل منطقة وفق المتوفر لديها طالما لم يثبت أي انحراف في استعمال سلطتها، وأنه لم يثبت لها في نازلة الحال أي انحراف حينما اتخذت الإدارة قرارها المتعلق بنقل الطالب إلى مركز الاستشارة الفلاحية نظراً لضرورة المصلحة، الأمر الذي لم ينفه الطالب بأية حجة مقبولة قانوناً، تكون قد عللت قرارها تعليلاً سائغاً وبنيت قضاءها على أساس قانوني.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5454

2020/443

2020-06-25

بمقتضى الفصل 514 من قانون المسطرة المدنية على أنه كلما كانت الطلبات تستهدف التصريح بمديونية الدولة أو إدارة عمومية أو مكتب أو مؤسسة عمومية للدولة في قضية لا علاقة لها بالضرائب والأموال المخزنية وجب إدخال العون القضائي في الدعوى وإلا كانت غير مقبولة، أي أن إدخال الوكيل القضائي للمملكة في الدعوى رهين بكون الدعوى تهدف إلى التصريح بمديونية الدولة، والمحكمة لما اعتبرت أن الدعوى الحالية تندرج ضمن طلبات تسوية الوضعية الفردية للموظفين والعاملين في مرافق الدولة والمؤسسات العمومية ولا تتعلق بمديونية الوكالة المستقلة المتعددة الخدمات، وأن رافع الدعوى غير مخاطب بمقتضيات الفصل 514 من قانون المسطرة المدنية، لم تخرق هذا المقتضى وجاء قرارها معللاً تعليلاً كافياً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4680

2020/449

2020-07-02

لما ثبت للمحكمة من خلال بطاقة المعلومات الصادرة عن الوكالة الحضرية أن العقار يتواجد داخل المدار الحضري للجماعة بمنطقة لا تتوفر على وثيقة تعميم وتخضع للدراسة في إطار مشروع وتصميم التهيئة، واعتبرت أن العقار محل النزاع غير خاضع للرسم المفروض عليه طبقا لمقتضيات المادة 39 من القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية عن السنوات المشار إليها أعلاه، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4681

2020/450

2020-07-02

لما ثبت للمحكمة من خلال بطاقة المعلومات الصادرة عن الوكالة الحضرية أن العقار يتواجد داخل المدار الحضري للجماعة بمنطقة لا تتوفر على وثيقة تعميم وتخضع للدراسة في إطار مشروع وتصميم التهيئة، واعتبرت أن العقار محل النزاع غير خاضع للرسم المفروض عليه طبقا لمقتضيات المادة 39 من القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية عن السنوات المشار إليها أعلاه، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5666

2020/282

2020-03-05

إن المحكمة غير ملزمة بالرد على كل الطلبات والدفع ومسايرة الأطراف في جميع مناحي دفعهم، وإنما تكون ملزمة بالرد على الدفع التي من شأنها التأثير على مسار الدعوى، وما دام أن المحكمة قد أيدت الحكم الابتدائي فإنها تكون قد بنت تعليقاته بخصوص الدفع المتعلق بصفة المطلوب في الدعوى وبالنسبة لباقي الدفع فعدم جوابها عنها يفيد استبعادها ضمناً واعتبارها غير مؤثرة في نتيجة الدعوى، والوسيلة لذلك على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5742

2020/283

2020-03-05

البيّن أن شهادة البكالوريا الصادرة عن مؤسسة خاصة لا تصلح لمتابعة الدراسة بالتعليم العالي، والمحكمة لما أيدت الحكم القاضي بإلغاء القرار الضمني الصادر عن عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية دون مراعاة ما ذكر، فإنها لم تجعل لما قضت به أساساً من القانون وعللت قراها تعليلاً فاسداً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 1842/4/1/2019

2020/265

2020-02-27

البيّن أن الطاعن تقدم بتظلم إداري، وأن إدارة الضرائب قامت بتخفيض مبلغ الضريبة التكميلية، وأنه وبمقتضى المادة 243 من المدونة العامة للضرائب كان عليه أن يرفع الأمر إلى المحكمة المختصة داخل أجل الثلاثين يوماً الموالية لتاريخ تبليغ قرار تخفيض الضريبة

إليه، والمحكمة لما انتهت في قرارها إلى أن المقال الافتتاحي تضمن كون الملزم - الطالب - توصل بالقرار الصادر عن إدارة الضرائب الرامي إلى تخفيض مبلغ الضريبة المطعون فيه، ولم يطعن في هذا القرار إلا بعد انصرام الأجل القانوني، وأن مآل دعواه الرفض، فإنها لم تخرق المقتضيات المحتج بها وبنت قضاءها على أساس قانوني وعللت قرارها تعليلاً كافياً، وأنه لا مجال للاحتجاج بالتقادم الرباعي وعدم إحالة الملف على اللجنة المحلية لنظر الطعون طالما أن المحكمة إنما بنت في الشق الشكلي من الدعوى، وأن ما ورد بالقرار بخصوص رقم قرار التحصيل، يبقى مجرد خطأ مادي لا يعيب القرار، والوسيلتان على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2884

2020/266

2020-02-27

إن المحكمة اعتمدت فيما انتهت إليه الخبرة المنجزة من طرف الخبير الذي انتقل إلى مقر الوكالة المستأنفة واطلع على وثائق ومستندات متواجدة لدى مصلحة الموارد البشرية والملف الإداري للمستأنف عليه، واستند في تقريره إلى وضعية معدة من طرف المستأنفة تحت اسم "تسوية الأقدمية واستمراريتها" لمستخدمي المكتب الوطني للماء الصالح للشرب سابقاً، وحدد بدقة تاريخ إعادة التوظيف وتاريخ بداية العمل، واعتبرتها خبرة قانونية باعتمادها على وثائق موجودة لدى المستأنفة، ومن جهة أخرى لما تبين لها من وثائق الملف أن المحجوز عليها (الوكالة) سبق إذارها بالتنفيذ ولم تستجب ولم يصدر عنها أي تصرف إيجابي يفسر على أنها بشأن تنفيذ حكم نهائي، لتستنتج - عن صواب - أن تراخيها في التنفيذ دون الإدلاء بأي مبرر يشكل امتناعاً عن التنفيذ، ورتبت على ذلك تأييدها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه، جاء قرارها معللاً تعليلاً سائغاً والوسيلتان على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/462

2020/431

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف لما استندت فيما انتهت إليه إلى أن إصباح الوصف القانوني الصحيح على طلبات الخصوم أمر تستقل به المحكمة، وفي نازلة الحال فإن الطلب يتمحور حول عدم تنفيذ الجهة الإدارية لالتزامها المتضمن في محضر معاينة، في حين تمسك الطرف الطالب بأن الطاعن - المطلوب في النقض - تقدم بطلب وحيد هو المتعلق بإصدار حكم يقضي بإلزام الإدارة بتنفيذ التزام مزعوم تعهدت من خلاله بتسليمه بقعة أرضية، وأن المحكمة كانت ملزمة بالوقوف عند حدود البت في طلب المعني بالأمر بالبحث في مدى تعويضه بقعة أرضية وليس بتعويض مالي، مما يشكل مساساً بالأساس الواقعي للمنازعة وتغييراً للموضوع، وبالتالي خرقاً لمقتضيات الفصل 3 من قانون المسطرة المدنية، ودون مراعاة ما ذكر، تكون قد خرقت المقتضى القانوني المحتج به أعلاه، وعللت قرارها تعليلاً فاسداً يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3819

2020/271

2020-02-27

إن محكمة الاستئناف لما استندت فيما انتهت إلى أن المهام المرتبطة بإطار مفتش تربوي للتعليم الابتدائي حددتها المادة الرابعة من المرسوم رقم 2.02.854 الصادر بتاريخ 10 فبراير 2003 بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية التي جاء فيها : "يقوم المفتشون التربويون للتعليم الابتدائي بالتأطير والإشراف والمراقبة التربوية لأساتذة التعليم الابتدائي..."، وأن المستأنف عليه حصل على دبلوم مفتش تربوي للتعليم الابتدائي من الدرجة الأولى من مركز تكوين مفتشي التعليم وتم تعيينه في إطار مفتش للتعليم الابتدائي، وأن القرار المطعون فيه قضى بإعفائه من مهام التكليف بالتأطير والمراقبة التربوية، وبالتالي فإن الإعفاء شمل المهام التي تدرج ضمن الاختصاصات الوظيفية المخولة له قانوناً بمقتضى إطاره الأصلي على خلاف قرار التكليف بالمهام الإدارية خارج الإطار الأصلي التي تنسم بطابع الوقتية،

وأيدت الحكم المستأنف فيما قضى به، تكون قد بنت قضاءها على أساس سليم من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4214

2020/272

2020-02-27

إن محكمة الاستئناف لما استندت فيما انتهت إليه إلى أن القرار الإداري المطعون فيه لم يتخذ وفق الشكليات المطلوبة قانونا ولم يكن معللا تعليلا كافيا وفق مقتضيات القانون رقم 03-01 بشأن إلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية، ذلك أن قرار السحب المطعون فيه حسب كناش التحملات لم يتم وفق الشكليات التي بمقتضاها تم تخصيص البقعة الأرضية لفائدة الطاعن، وهي إحالة الأمر على لجنة التخصيص المكلفة بالمنطقة الصناعية للبت في السحب وتخصيصها لفائدة شركة أخرى، وأن قرار السحب لم يشر إلى محضر اللجنة المذكورة، في حين تمسكت الطالبة بأنه من بين الشروط التي أكد الاجتهاد القضائي على وجوب احترامها والتقيد بها بمناسبة الطعن في القرارات الإدارية أن يكون هذا الطعن منصبا على قرار مؤثر بذاته في المركز القانوني للمعني بالأمر، ومما لا نزاع بشأنه أن قرار التخصيص صدر لفائدة شركة المطلوبة، والذي تم سحبه منها بموجب القرار الإداري - نظرا لعدم الشروع في الإنتاج وفق البرنامج الاستثماري المقدم من طرفها - إلا أنها لم تطعن فيه بالإلغاء أولا، باعتباره القرار المؤثر بذاته - بصفة مباشرة - في مركزها القانوني، وإنما طعنت في القرار الذي خصص القطعة الأرضية موضوع النزاع لفائدة الشركة الطاعنة وهو قرار غير مؤثر بذاته في مركزها القانوني، ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4296

2020/273

2020-02-27

إن محكمة الاستئناف ردت سبب الاستئناف المتعلق بتنازل مورث المستأنفين بعلّة أنه طبقاً للفصل الرابع من ظهير 1919/04/17 المتعلق بتدبير الأراضي الجماعية، فإن هذه الأراضي غير قابلة للتفويت من طرف المستغل أو التنازل عنها للغير أو الرهن أو الحجز، وكل تصرف مما ذكر يجب أن يكون بإذن من الجهة الوصية على تلك الأراضي، والتنازل المحتج به يبقى غير منتج في النزاع، ومن جهة أخرى، فإنه لما تبين لمحكمة الاستئناف من معطيات القضية والوثائق المدلى به، أن النزاع يتعلق بتقسيم قطعة أرضية جماعية خاضعة لمقتضيات ظهير 1919/4/27 (عدل 2019) ، وأنه بوفاة المنتفع بها يرجع العقار إلى الجماعة السلالية التي تعيد توزيع الانتفاع به، وأن الجماعة السلالية دأبت على إعادة توزيع ذات الانتفاع على الورثة حفاظاً على ديمومة استمرار عيش العائلة التي تعتمد في حياتها على تلك الأرض، ولا موجب لإعمال مقتضيات الفصل الثامن من ظهير 1969/07/25 المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري لأنه لا ينسجم والقانون المنظم لحق الانتفاع، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلاً سائغاً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/703

2020/433

2020-06-25

البيّن أن الطرف الطاعن تمسك بكون القرار المطعون الإداري فيه أتى معللاً بالشكل الكافي ولم يتعارض مع مقتضيات القانون رقم 03-01 المتعلق بإلزام الإدارات العمومية بتعليل قراراتها الإدارية ما دامت قد كاتبت المستأنف عليها بموجب رسالة أفادت فيها بأنه يتعذر الاستجابة لطلبها في الوقت الراهن نظراً للخصائص الذي تعرفه الكلية وعدم وجود من سيعوضها وهو سبب لازال قائماً، وأن قرار الإدارة يجد مرتكزاته في ضرورة المصلحة العامة بسبب الخصائص الذي يعرفه قطاع الصحة وقطاع التعليم العالي بكلّيات الطب والصيدلة والذي تنشأ عنه مخاطر تفرض تغليب المصلحة العامة على مصلحة الأفراد، فضلاً عن ذلك

فإن قبول طلب التقاعد النسبي يندرج في إطار السلطة التقديرية للإدارة، سيما وأن هذه الاستفادة ووفقا للقانون رقم 011.71 الصادر بتاريخ 1971/12/30 المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية في فصوله 4 و5 مشروط بموافقة الإدارة وضمن حدود عدد سنوي من عدد المناصب المقيدة في الميزانية بخصوص كل سلك، والمحكمة مصدره القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم المستأنف فيما انتهى إليه دون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أي أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5019

2020/274

2020-02-27

لما ثبت أن العقوبة المتخذة في حقه لا تتسم بأي غلو ومنتاسبة مع الفعل الذي اقترفه، إذ صدر في حقه حكم جنحي نهائي قضى بإدانته من أجل ارتكابه جنحة قيادة عربية في حالة سكر بين وتسببه في حادثة سير بالشارع العام والتسبب في خسائر مادية بملك الدولة، وهي المؤاخذات التي تم اعتمادها في توقيع الجزاء التأديبي الملائم لتلك الأفعال أخذا بعين الاعتبار المرفق الذي يشتغل به وكذا حساسية المهام الملقاة على عاتقه، وأنه قد مثل من أجل ذلك أمام المجلس التأديبي في إطار الضمانات المخولة له قانونا الذي قرر عزله بعد أن ثبت له أن المخالفات المنسوبة للمطلوب في النقض تتسم بالخطورة والجسامه وتتنافى وأخلاقيات مهنته التي تستوجب الانضباط ومراعاة قواعد وظيفته التي لها طابع حساس، وبالتالي تبقى عقوبة العزل عقوبة تتناسب جدا مع طبيعة المخالفات التي ارتكبها المعني بالأمر وليس فيها أي غلو في التقدير، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5038

2020/275

2020-02-27

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من وثائق الملف أن عملية تفويت البقعة الأرضية موضوع الدعوى تمت بناء على مداوات المجلس الجماعي للجماعة الترابية، وأن تحديد قيمته تم من طرف لجنة الخبرة المضمنة بمحضر ووفق دفتر التحملات المحدد للشروط والتحملات التي سينجز على أساسها البيع، وأن المستأنفة تبقى مقيدة وخاضعة لبنود الدفتر المذكور، فضلا عن أن تغيير تخصيص العقار المحتج به لرفع قيمة العقار خلافا لذلك لا ينهض سببا لمراجعة ثمن التفويت، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/2061

2020/434

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف لما أوردت في تعليل قضائها بأنه حتى ولو كان قرار إيقاف الأشغال والهدم بنيا على ارتكاب المستأنفين مخالفات لقانون التعمير وفقا لما هو موثق في محضر معاينة المخالفة والشكاية المقدمة إلى وكيل الملك، فإنه لا نزاع في أن المستأنفين قد امتثلوا لمضمون المخالفة الموجهة إليهم من خلال إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه وإصلاحها، وبالتالي انضباطهم لمضمون رخصة البناء المسلمة لهم وفقا لما أكدته الخبرة المنجزة ابتداءيا، فضلا عن ثبوت تراجع الجماعة عن الاستمرار في المتابعة القضائية إثر تنازلها عن الشكاية المقدمة إلى وكيل الملك بشأن تلك المخالفات، واعتبرت بالاستناد إلى ما ذكر أن قرار الإيقاف الفوري للأشغال يكون قد استنفذ آثاره وقرار الهدم لم يعد مبنيا على سبب يبرر استمراره رغم إصرار الجماعة التمسك بهما، ورتبت عن ذلك إلغاء الحكم القاضي برفض الطلب، وجاء قرارها مبنيا على أساس من القانون ومعللا تعليلا سائغا وكافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 2979/4/1/2019

2020/410

2020-06-25

لتطبيق مقتضيات الفصل 75 مكرر من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وترتيب أثر العزل من الوظيفة في حق الموظف المغادر لوظيفته، يتعين أن يكون هذا التغيب إراديا وبدون عذر مقبول وبعد توجيه الإنذار بالعودة إلى العمل داخل أجل سبعة أيام من تاريخ التوصل به، والمحكمة مصدره القرار المطعون فيه بالنقض لما أسست قضاءها على وثائق الملف وتبين لها أنه بعد ثبوت تغيب المستأنف عليه عن العمل على نحو غير مبرر عمدت الإدارة إلى توجيه إنذار إليه للإلتحاق بعمله - بأخر عنوان مصرح به للإدارة من طرفه، لتقرر إيقاف أجره، اعتبارا لعدم استئنافه لعمله داخل أجل الستين يوما المقررة قانونا، وأنه لئن ثبت لها من وثائق الملف وتقرير الخبرة المنجزة في الموضوع أنه كانت تسلم له شواهد طبية من أطباء نفسانيين، وأنه أدخل إلى قسم الطب النفسي بمستشفى الطب النفسي بكل من مكناس وتطوان، غير أنه لم يدل بما يفيد توصل الإدارة بالشواهد الطبية التي تثبت مرضه - منذ تغيبه، واعتبرت قرار العزل منضبطا للمقتضيات القانونية المنصوص عليها في الفصل 75 مكرر المشار إليه، تكون قد بنت قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/4/3261

2020/411

2020-06-25

لما استندت المحكمة في تعليل قضائها إلى وثائق الملف وإلى مدة اشتغال المدعي (المطلوب) لدى المعهد المعني كمكون عرضي، وما تضمنته الشهادة الصادرة عن مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وفي ظل عدم إدلاء المعني بالأمر بشهادة معادلة لشهادة الماستر المتخصص - التي حصل عليها من المدرسة العليا للتسيير بفرنسا - لإحدى الشواهد المنصوص عليها في القرار الصادر عن المدير العام لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، والمؤشر عليه من قبل وزير الاقتصاد والمالية بتاريخ 2014/07/21، قدرت مستحقاته بالنظر لشهادة البكالوريا التي يتوفر عليها، واعتبرته محقا في الحصول على أجره، وخلصت إلى إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الطلب، تكون قد بنت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/4/4/1711

2020/642

2020-12-08

طبقاً للفصل 60 من المرسوم رقم 1087-99-2 الصادر في 2000/5/4 بالمصادقة على دفتر الشروط الإدارية العامة المطبق على صفقات الأشغال المنجزة لفائدة الدولة، فإنه تطبق غرامة تأخير يومية على المقاول في حالة معاناة تأخير في تنفيذ الأشغال سواء تعلق الأمر بمجموع الصفقة أو بجزء منها سبق وأن حدد له أجل جزئي للتنفيذ أو تاريخ أقصى. والمحكمة لما نحت خلاف ذلك، يكون قرارها ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه وعرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/4/4/3595

2020/640

2020-12-08

لا مجال للاحتجاج من الطاعن بأن كشف الحساب النهائي هو الذي يحدد الوضعية النهائية والمالية لمجموع أشغال الصفقة دون إقرار ممثل الإدارة، مادام أن انجاز الكشف الحسابي النهائي تطبيقاً لأحكام الفصل 62 من مرسوم الصفقات رقم 1087-99-2 صادر في 29 من محرم 1421 الموافق 2000/05/04 بالمصادقة على دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال المنجزة لحساب الدولة، إنما يتم بمبادرة من الإدارة، وأنها هي المخاطبة به ولم تقم بتفعيله ولا يمكن في حالة الخلاف تقييد حرية المقولة في الإثبات أمام المحكمة، أما بخصوص المنازعة في عدم استحقاق فوائد التأخير فإن المحكمة طبقت عن صواب مقتضيات المنظمة لفوائد التأخير وفق المرسوم رقم 703.03.2 بتاريخ 2003/11/13 المتعلق بأجال أداء فوائد التأخير الخاصة بصفقات الدولة الذي يوجب الأمر بدفع وأداء كل نفقة ناتجة عن

تنفيذ صفقة مبرمة لحساب الدولة وفق الشروط والأشكال المقررة في النصوص التنظيمية المطبقة على صفقات الدولة، فكان قرارها معللا تعليلا سليما.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/4/4/5889

2020/181

2020-06-16

اعتماد المحكمة في قضائها على خبرة خلص فيها الخبير استنادا إلى الوثائق المحددة لقيمة الأشغال المنجزة كون مكتب الدراسات قد أنجز أشغال الصفقة، وفق المتفق عليه وسلمها للطاعة، ورتبت على ذلك آثاره القانونية من وجوب وفاء الإدارة التزامها بأداء قيمة المستحقات المترتبة عن الصفقة والأضرار الناتجة عن فسخها هو تعليل مطابق لواقع النزاع ومستنداته يبرر النتيجة التي انتهت إليها.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/4/4/2219

2020/685

2020-12-29

إرجاع مبلغ اقتطاع الضامن ومبلغ الكفالة البنكية رهين بإنهاء الأشغال وإنجازها، وفي حالة عدم تنفيذ نائل الصفقة لالتزاماته يمكن فسخ هذه الصفقة مع إمكانية حجز ما ذكر. والمحكمة لما ثبت لها من خلال الوثائق المكونة للملف ومن تقرير الخبرة المنجزة من طرف الخبير أن التركيبة المطلوبة لإنجاز الصفقة ليست مستحيلة استحالة مطلقة، حتى يمكن للطالبة أن تتحلل من المسؤولية، وأن الخبير قد استند في تقريره على كون المطلوبة سبق لها أن أبرمت صفقات أخرى مماثلة مع شركات أخرى والتي نجحت في إنجاز نفس التركيبة المنصوص عليها في الصفقة موضوع الدعوى الحالية من طرف نفس المختبر، ورتبت على ذلك عدم أحقية الشركة

في استرجاع مبلغ اقتطاع الضامن، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا سليما.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/4/4/2077

2020/211

2020-06-23

طبقا لمقتضيات الفصل 12 من عقد الصفقة الرابطة بين الطرفين والذي نظم الضمانات واقتطاع الضمان حيث أكد في فقرته الأخيرة على أن الاقتطاع الضامن يرجع إلى المقاول بعد المصادقة على محضر التسليم النهائي. كما أكد المقتضى المذكور على أن الاقتطاع الضامن يتم جزئيا على أساس كل كشف حساب، بما مؤداه أن الجزء الذي يحتفظ به صاحب المشروع لا يرجع إلى المقاول ما لم يتم إنجاز محضر التسليم النهائي للأشغال بعد تنفيذ المقاول لالتزاماتها، وبالتالي فإن تنفيذ الصفقة وإن كان مقررا على مراحل ثلاث، فإن ذلك لا يعني أن كل مرحلة مستقلة عن الأخرى، سيما وأن الفصل 24 من عقد الصفقة نص على كيفية تحديد الأداءات، وأثار أحقية المقاول في مبلغ كل كشف حساب وذلك حسب تقدم الأشغال للمراحل المختلفة. والمحكمة لما قضت بخلاف ذلك وباستحقاق المقاول للاقتطاع الضامن عن الشطرين الأول والثاني بعدما تبث لها أن هناك قرار لفسخ العقد بسبب إخلال المقاول بالتزاماتها وعدم إنجازها لأشغال الشطر الثالث من الصفقة، يكون قرارها فاسد التعليل وعرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3025

2020/86

2020-01-16

لما عللت المحكمة قرارها بأن الشركة المطلوبة في النقض رفعت طلبا إلى عامل الإقليم من أجل منحها الإذن بمقايضة الجماعة المعنية بالأمر، واعتبرت أن الجماعة - الطالبة - قد تسلمت الأشغال المنجزة بدون تحفظ، وحددت مديونيتها استنادا إلى محضر تقييم الأشغال، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/4/4/2779

2020/222

2020-06-23

لما عللت المحكمة قضاءها بأن النزاع رام إلى الحكم على مؤسسة عمومية بأدائها لفائدة المستأنف عليها قيمة مستحققاتها برسم خدمات الصيانة التي تم القيام بها لفائدتها، فإن ذلك يعني أن النزاع محصور بين هذه الأخيرة وبين المستأنفة باعتبارها مرفقا عاما استفاد من هذه الخدمات في إطار الاختصاص النوعي الممنوح للمحاكم الإدارية (المادة 8 من القانون 90.41 المحدث للمحاكم الإدارية) وأنه إذا كان رئيس المجلس الإداري السابق للمستأنف قد أتى تصرفات مالية وإدارية أدت إلى إدانته من قبل القضاء المختص، فإن ذلك لا يعتبر مبررا مقبولا للقول بكونه هو المسؤول عن أداء هذه المستحققات، أو المطالبة بإحلاله محل المستأنفة في الأداء، أو المطالبة بإيقاف البت في الدعوى الحالية في إطار قاعدة الجنائي يعقل المدني، والتي لا تجد لها مجالا للتطبيق أمام القاضي الإداري لعدم وجود ارتباط بين الدعوتين، تكون قد عللت قضاءها تعليلا سائغا. إبطال عقد الصفقة وملحقه لمخالفته الخدمات المنجزة قبل الإبطال لشروط التعاقد في مجال الصفقات العمومية، لأن كان يترتب عنه اعتبار العقد وملحقه كأن لم يكن، إلا أن هذا الإبطال لا يحول دون أحقية المتعاقد مع صاحب الصفقة في استحقاق مقابل الخدمات المؤداة في إطاره وقبل الإعلان عن هذا البطلان إعمالا لمقتضيات الفصل 306 من قانون الالتزامات والعقود. إذا كانت مقتضيات الفصل الأول من القانون 56.03 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-04-10 بتاريخ 2004/04/21 والمتعلق بتقادم الديون المستحقة على الدولة والجماعات المحلية تنص على جميع الديون التي لم يتم تصفيتها والأمر بدفعها وتسديدها بتقادم وتنقضي بصفة نهائية داخل أجل أربع سنوات تبتدئ من اليوم الأول للسنة المالية التي أصبحت خلالها الحقوق مكتسبة بالنسبة للدائنين المعينين موطنهم بالمغرب، فإنه وبحسب المادة الثانية من نفس القانون فإن أحكام المادة الأولى أعلاه لا تنطبق على الديون

التي لم يتم الأمر بدفعها وتسديدها داخل الآجال المحددة بفعل الإدارة أو نتيجة دعوى قضائية، وبالتالي ما دام الدين الذي تطالب به المستأنف عليها هو دين منازع فيه والإدارة المستأنفة لم تأمر بعد بدفعه أو تسديده وذلك داخل الآجال المحددة لها قانوناً، فإن ذلك يجعل التقادم المثار في نازلة الحال غير قائم على أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/816

2020/1156

2020-12-10

على الرغم من كون المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه تملك - في إطار الأثر الناقل - ولاية تصحيح الخطأ المادي المتسرب إلى الحكم الابتدائي، فإنها لم تثبت في ذلك السبب. كما أنها اكتفت بالمصادقة على تقرير الخبرة المنجزة دون أن تناقش كل الوسائل والدفع بالبرغم مما قد يكون لها من تأثير على وجه القضاء، فجاء قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه، عرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3141

2020/203

2020-02-13

إن تنفيذ عقد الصفقة يخضع للقواعد المتعلقة بتدبير الصفقات العمومية ولا يخضع لقاعدة العقد سريعة المتعاقدين المنصوص عليها في الفصل 230 من قانون الالتزامات والعقود، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما انتهت في تعليلها إلى أن الفاتورة الموقع عليها من قبل مهندس

الجماعة لا تفيد قيام الشركة بالأشغال أمام عدم وجود محضر تسليمها مستوف لكافة الشروط لم تخرق القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/4/3810

2020/412

2020-06-25

لما استندت المحكمة فيما انتهت إليه في تعليل قضائها إلى مقتضيات المرسوم رقم 377-06-2 الخاص بهيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات التي تنص على ضرورة اجتياز مباراة لولوج منصب متصرف مساعد، وأن ما أثاره المستأنف (الطالب) من خرق لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.63.038 بشأن النظام الأساسي الخاص بالمتصرفين بوزارة الداخلية ليس من شأنه أن ينال من سلامة ما انتهى إليه الحكم لكون مقتضيات هذا الظهير لا تنطبق على حالة المدعي، لأنها تشير إلى التعيين لأول مرة في درجة متصرف مساعد ولا تتحدث عن تغيير الإطار الذي يطلبه المدعي، وذلك بترتيبه في إطار متصرف السلم 10 ابتداء من تاريخ حصوله على شهادة الإجازة في 2011/11/23، وبخصوص النعي بشأن عدم تسوية وضعية المعني بالأمر الإدارية والمالية إسوة بزملائه الموظفين المجازين الذين تم إدماجهم في إطار متصرف مساعد السلم 10، فإن حصولهم على شهادة الإجازة - المبرر لسبب إعادة ترتيبهم بقرارات تعيينهم بصفة مباشرة ودون مباراة في الإطار المطلوب - كان بتاريخ سابق عن تاريخ دخول مقتضيات المرسوم رقم 377-06-2 السالف الذكر حيز التنفيذ، مما لا مجال معه للقول بخرق مبدأ المساواة، وما بالوسيلتين على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5750

2020/413

2020-06-25

لما أسست المحكمة قضاءها على مقتضيات الفصلين 77 و78 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية اللذين يتعين أن يسريا على المطلوب في النقص باعتبارهما الإطار القانوني لنظام استقالة الموظفين، وباعتبار أن العلاقة النظامية التي تربط الموظف بالإدارة تلزمه بالخضوع للضوابط والآليات التي تحكم الاستقالة وتعطي لهذه الأخيرة السلطة التقديرية في قبول أو رفض الاستقالة تبعا لما تقتضيه المصلحة العامة ومصلحة المرفق الذي يعمل به الموظف، وأنه لا يمكن منح الاستقالة إلا بعد موافقة الإدارة وفقا لمقتضيات الفصلين 77 و78 المشار إليهما أعلاه، وأن رفض طلب الاستقالة راجع بالأساس إلى حالة الخصائص الحاصل في الأطر الإدارية الكافية لإشباع حاجيات المرتفقين وبرفضها تكون قد مارست سلطتها التقديرية في تقدير حاجيات المرفق العام، وخلصت إلى إلغاء الحكم المستأنف والتصريح برفض طلب الاستقالة، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون والواقع وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/225

2020/414

2020-06-25

إن الموظف العمومي يوجد في علاقة قانونية ونظامية مع الإدارة، وأن هذه الوضعية تنشأ بترسيمه وترتيبه بأحد أسلاكها، والمحكمة أسست قضاءها على قرار ترسيم الطالبة (المدعية) بأسلاك الوظيفة العمومية المدلى به في الملف من قبلها والذي يفيد أن تاريخ ترسيمها بأسلاك الوظيفة العمومية هو 2007/01/01، وأن التاريخ الواجب اعتماده للحسم في تطبيق المرسوم المذكور على وضعيتها الإدارية هو ما ينسجم ومقتضيات الفصل الثاني من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، ولما كان العمل بالمرسوم رقم 2.05.72 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات يبتدئ من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية المطابق لتاريخ 2006/01/12، فيبقى ترتيبا على ذلك هو الواجب التطبيق على حالة المعنية بالأمر، وأن التعيين في الدرجة موضوع طلبها يتوقف على اجتيازها مباراة طبقا للمقتضيات القانونية

المقررة في هذا الشأن، وهو ما لم يثبت قيامه في نازلة الحال، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/2538

2020/418

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف لما استندت فيما انتهت إليه بأن البين من وثائق الملف أن حدود الشهادة المطلوبة ومجالها موضوعها لا علاقة له بأي نزاع قد يكون مثارا حول العقار موضوع الطلب، وأن دورية وزير الداخلية رقم 123 بتاريخ 10 نونبر 2016 في شأن منح الشواهد الإدارية التي تنفي الصبغة الجماعية على العقارات، وإن كانت تفرض على السلطة الإدارية المحلية التريث في منح تلك الشواهد، فإن العقار المذكور ليس محل أي نزاع معروض على القضاء، واعتبرت أن قرار السلطة المحلية المطعون فيه غير مبني على سبب قانوني مشروع، وبالتالي أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغائه، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2851

2020/420

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من معطيات القضية ووثائق الملف، ولاسيما الكتاب الموجه من الطاعن إلى رئيس المجلس الجماعي في إطار مقتضيات المادة 48 من الميثاق الجماعي، وكذا الوصل الصادر عن العامل في نفس الإطار أنه كان عالما علما يقينيا بالقرار المطعون

فيه ومضمونه ومصدره ولم يباشر الطعن القضائي داخل الأجل القانوني، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2895

2020/421

2020-06-25

إن الطاعنين وإن كانا طرفا في القرار النيابي، إلا أنهما لم يطعنا فيه بالاستئناف، وأن محكمة الاستئناف لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول الطلب استنادا إلى انتفاء مصلحتهما في الطعن في القرار الإداري موضوع النزاع، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6256

2020/423

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف لما عللت قضاءها بأنه بالإطلاع على شواهد التسليم المرفقة بمذكرة جواب المستأنف عليه يتبين أن الدولة المغربية ووزارة الداخلية والوكيل القضائي للمملكة توصلوا بالحكم المستأنف بتاريخ 13/09/2017 وتم رفع المقال الاستئنافي من طرف الوكيل القضائي للمملكة بصفته هذه ونائبا عن الدولة المغربية بتاريخ 10/10/2017، مما يكون معه الطعن بالاستئناف مقدا داخل الأجل المنصوص عليه في المادة 9 من القانون رقم 03.80 المحدث بموجبه محاكم استئناف إدارية، ومن جهة أخرى، فإن الوكيل القضائي للمملكة يتوفر على صلاحية النيابة القانونية، ويمثل الدولة ومؤسساتها ومكاتبها أمام المحاكم سواء أكانت

طالبة أو مطلوبة عملا بأحكام الظهير الشريف الصادر بتاريخ 02 مارس 1953، ولا يحتاج لإثبات هذا التمثيل، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/919

2020/427

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليله والذي اعتبر أن صفة المدعية - المطلوبة في النقض - ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الإلتزام المحدد للائحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقا للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 3197/4/1/2019

2020/246

2020-02-27

إن المحكمة لما عللت ما انتهت إليه بأنه بالرجوع إلى قرار وزير الشؤون الإدارية الأمين العام للحكومة رقم 453/75 بتاريخ 1975/12/30 المغير بمقتضى قرار الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الإدارية عدد 961.97 الصادر بتاريخ 1997/04/22، فإن قيمة التعويض الذي تستحقه المستأنفة وفق التصنيف الذي يوافق ترتيبها هو المنصوص عليه بالمرسوم 2.75.225 الصادر بتاريخ 1975/12/30، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا، وما بالوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6237

2020/249

2020-02-27

إن حق الامتياز الذي يتمتع به المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لا يمكن أن يحرم المالك من تعويض عن الضرر اللاحق به جراء الاعتداء المادي على عقاره، والمحكمة لما ألغت الحكم المستأنف وقضت برفض الطلب، ودون مراعاة لما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1776

2020/251

2020-02-27

لكي يكون طلب وقف تنفيذ القرار الإداري مقبولا من طرف المحكمة لابد من توفر شرطي الجدية الذي يوحى لأول وهلة باحتمال إلغاء القرار المطلوب إيقاف تنفيذه والاستعجال بأن يترتب عن تنفيذه نتائج يتعذر تداركها، والمحكمة مصدره القرار المطعون فيه لما تبين لها من وقائع وعناصر المنازعة وبالنظر إلى ظاهر وثائق الملف توافر الشرطين المذكورين ما دام أن الاستمرار في الإجراءات المتصلة بطلب العروض بإمكانها أن تفضي إلى أوضاع يتعذر تداركها لاحقا، ورتبت عن ذلك إلغائها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسائغا، وما بالوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3453

2020/252

2020-02-27

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من وثائق الملف ومعطيات النازلة وما أفرزه تقرير الخبرة المنجزة أن المستأنف لم يستجب لجميع المعايير المتطلبة قانونا التي تخول له الحق في الحصول على ترخيص بفتح مركز للفحص التقني، خاصة منها شرط المسافة الفاصلة التي يجب ألا تقل عن 10 كيلومترات، وشرط مساحة الفضاء المخصص لوقوف العربات طبقا للفصل 15 من نظام الاستشارة والتي لا تتجاوز مساحة 36 متر مربع بالجهة الخلفية للمركز بعد طرح ممر ومسار دخول وخروج العربات، الأمر الذي لم يجعله يحصل على العدد المطلوب من النقاط، لتستخلص - عن صواب - مشروعية قرار الإقصاء المتخذ في حقه، ورتبت عن ذلك تأييدها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه من رفض الطلب، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا وسائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1707

2020/257

2020-02-27

لما استندت المحكمة فيما انتهت إليه في تعليل قضائها إلى تقرير الخبرة المنجز في الملف بواسطة خبير مهندس في الشؤون الفلاحية والذي حددت له المحكمة عناصر مهمته في تقييم الأشغال موضوع المحضرين المنجزين من قبل اللجنة الإقليمية بالعمالة ومدى ارتباط الأشغال المضمنة بالمحضر بأشغال الصفقة، تبين له أن المحضر الأول لا علاقة له ولا ارتباط له بأشغال الصفقة المذكورة التي تم تسويتها بمقتضى كشف الحساب، وأنه بخصوص المحضر الثاني لا يستند إلى أي إذن من طرف المدعى عليها (العمالة) ودون بيان الجهة التي أذنت به، وفي ظل تأكيد الطالبة (المدعية) بأن الأمر في النازلة لا يتعلق بأشغال إضافية تابعة للصفقة المشار إليها، اعتبرت أسباب الاستئناف غير مبنية على أساس وخلصت إلى تأييد الحكم

المستأنف القاضي برفض الطلب، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما وما بالوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/571

2020/256

2020-02-27

إن المشرع لكي ينأى بالموظف عن مواضيع الشبهة، ضبط له إطار وظيفته، وأن سبب القرار في المجال التأديبي لا يمكن أن يكون إلا مخالفة تنسب إلى الموظف وتنطوي على إمكانية وصفها بالخطأ المهني سواء في شكل تصرف إيجابي أو سلبي، والمحكمة لما ثبت لها تقديم الطاعن بمقابل الساعات الإضافية للتلاميذ دون توفره على ترخيص مكتوب خلال قيامه بهذا التصرف، واعتبرت في ظل بيان سبب للقرار، أن العقوبة المتخذة في حقه والتي أقرتها سلطة التأديب ملائمة مع المخالفة المرتكبة وطبيعة مهنة التدريس وما تفترضه من استقامة وابتعاد عن كل ما يחדش مروءة الأستاذ، تكون المحكمة قد أسست قضاءها على سند من القانون والواقع وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/916

2020/401

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليله والذي اعتبر أن صفة المدعية - المطلوبة في النقض - ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الإلتزام المحدد للائحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين

هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقاً للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/917

2020/402

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليقه والذي اعتبر أن صفة المدعية - المطلوبة في النقض - ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الإلتزام المحدد للألحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل مصاريف الدعوى طبقاً للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/918

2020/403

2020-06-25

إن محكمة الاستئناف حينما أيدت الحكم الابتدائي تكون قد تبنت تعليقه والذي اعتبر أن صفة المدعية - المطلوبة في النقض - ثابتة في الدعوى بعد أن تأكد للمحكمة من خلال محضر الإلتزام المحدد للألحة المستفيدين من البقع الأرضية أنه تضمن اسم الطرف المدعي من بين هؤلاء المستفيدين، ومن جهة أخرى فإن للمحكمة صلاحية تحديد الطرف الذي يتحمل

مصارييف الدعوى طبقا للفصل 124 من قانون المسطرة المدنية، والوسيلة لذلك غير جديرة بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1843

2020/409

2020-06-25

لما كان الحصول على رخصة البناء الضمنية وفق مفهوم المادة 48 من القانون رقم 90-12 المتعلق بالتعمير يستوجب توفر شرطين هما انصرام مدة سنتين يوما من تاريخ ايداع الرخصة، واستجماع ملف طلب الرخصة لكافة الشروط القانونية والفنية، فإن محكمة الاستئناف الإدارية لما ثبت لها عدم تحقق ذلك في النازلة المعروضة اعتبارا لكون سبب رفض الجماعة المطلوبة في النقض لرخصة البناء المقدمة من طرف الطالب يتمثل في عدم إدلائه بما يثبت موافقة باقي الشركاء على الشيعاع على البناء المزمع إنجازه فوق العقار المحفظ موضوع رخصة البناء المملوك على الشيعاع، فضلا عن وجوده داخل منطقة الضم بما تستلزمه من موافقة المكتب الوطني للاستثمار الفلاحي، واعتبرته خارقا لمقتضيات المادة 43 من قانون التعمير لعدم احترام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا الجانب، ورتبت على ذلك تأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الطلب، يكون قرارها معللا تعليلا سائغا وسليما.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 6430/4/1/2019

2020/197

2020-02-13

إن محكمة الاستئناف وتقيدا منها بالنقطة القانونية التي من أجلها نقضت القرار المطعون فيه لما تبين لها من وثائق الملف أن قرار سحب الترخيص بالبناء تم خلال أجل الطعن بالإلغاء أي داخل أجل 60 يوما من تاريخ تسليم رخصة البناء، كما اتخذ بناء على المراسلة الصادرة عن

القائد التي أشارت إلى أن الوضعية القانونية للعقار موضوع الرخصة غير مصفاة اعتبارا إلى أنه تم الطعن في سند ملكية العقار بالزور أمام القضاء، وكذا استنادا إلى مخالفات التعمير المسجلة في حق المستأنف عليه (الطالب) المتمثلة في عدم استجابته لتحفظات اللجنة الإقليمية للتعمير المضمنة بالمحضر، وذلك بعدم احترامه حقوق الغير وعدم التراجع عن المسافة المطلوبة، وقيامه ببناء سور دون ترك منفذ للدوار، واعتبارا للشكايات المتواصلة للساكنة المحلية بشأن الترامي على أراضي القبيلة ومن ضمنها القطعة موضوع الرخصة والتي هي موضوع عدة عقود للبيع، لتستخلص عن صواب مشروعية القرارين الإداريين المطعون فيهما لقيامهما على سبب ثابت، ورتبت عن ذلك إلغائها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه، تكون قد ركزت قضاءها على أساس، وجاء قرارها معللا تعليلا سائغا وكافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1731

2020/202

2020-02-13

إن المحكمة لما عللت قرارها بأن الطعن في نازلة الحال يهدف إلى الحكم بإلغاء القرار الصادر عن القائد بتسليم المستأنف شهادة استغلال عقارين، وأنه تبين لها من خلال وثائق الملف خاصة الأحكام والقرارات القضائية المدلى بها من الطرفين وجود نزاع جدي حول واقعة استغلال العقارين المذكورين، واعتبرت أن ما تمسك به المستأنف خلال سائر مراحل التقاضي بشأن تصرفه واستغلاله للعقارين غير ثابت وتفنده وثائق الملف خاصة محضر التنفيذ الذي يفيد أنه تم إفراغه من العقارين موضوع النزاع تنفيذا لأمر قضائي استعجالي، وأن المستأنف لم يدل بما يخالف هذه المعطيات أو يشكك في صحتها وانتهت إلى أن قرار القائد بتسليم شهادة الاستغلال للمعني بالأمر مشوب بعيب السبب، خاصة وأنه صدر بتاريخ لاحق على تاريخ إنجاز محضر التنفيذ، لم تخرق القانون وبنيت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا سائغا والوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5018

2020/205

2020-02-13

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، رغم وجود نزاع بشأن العقار معروض أمام القضاء يحول دون تسليم الشهادة الإدارية إلى حين صدور حكم نهائي في النزاع، لم تجعل لما قضت به أساس من القانون وعللت قرارها تعليلاً فاسداً يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4884

2020/125

2020-01-30

المقرر أن وجود نزاع بشأن العقار معروض أمام القضاء يحول دون تسليم الشهادة الإدارية المذكورة إلى حين صدور حكم نهائي في النزاع، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك، وأيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، تكون قد ركزت قضاءها على غير أساس، وعللت قرارها تعليلاً فاسداً يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4946

2020/127

2020-01-30

لما قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، رغم وجود نزاع بشأن العقار معروض أمام القضاء يحول دون تسليم الشهادة الإدارية إلى حين صدور حكم نهائي في النزاع، تكون قد ركزت قضاءها على غير أساس، وعللت قرارها تعليلاً فاسداً يوازي انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5150

2020/128

2020-01-30

لئن كانت الشهادة الإدارية المطلوبة في نطاق مقتضيات المادة 18 من المرسوم التطبيقي للقانون رقم 16/03 المتعلق بخطة العدالة يقتصر مضمونها على نفي الصبغة الجماعية عن العقار ونفي تملكه من طرف الدولة ولا تمس بمراكز الأغيار، فإن وجود نزاع بشأن العقار معروض أمام القضاء يحول دون تسليم الشهادة الإدارية المذكورة إلى حين صدور حكم نهائي في النزاع، والمحكمة لما لم تراع ما ذكر وأيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، تكون قد ركزت قضاءها على غير أساس، وعللت قرارها تعليلاً فاسداً يوازي انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4943

2020/130

2020-01-30

لئن كانت الشهادة الإدارية المطلوبة في نطاق مقتضيات المادة 18 من المرسوم التطبيقي للقانون رقم 16/03 المتعلق بخطة العدالة يقتصر مضمونها على نفي الصبغة الجماعية عن

العقار ونفي تملكه من طرف الدولة ولا تمس بمراكز الأغيار، فإن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، رغم وجود نزاع بشأن العقار معروض أمام القضاء يحول دون تسليم الشهادة الإدارية المذكورة إلى حين صدور حكم نهائي في النزالة، تكون قد ركزت قضاءها على غير أساس، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 3142/4/1/2019

2020/87

2020-01-16

لما كان القرار الإداري هو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بقصد إنشاء أو تعديل أو إلغاء أحد المراكز القانونية متى كان ممكنا وجائزا قانونيا وكان الهدف منه تحقيق المصلحة العامة، فإن المحكمة لما استندت في تعليقها إلى أن القرار المطعون فيه هو عبارة عن شهادة إدارية صادرة عن باشا المدينة ومسلمة لنواب الجماعة السلالية المحاميد وتتضمن لائحة أعضاء المجلس النيابي لدوار المحاميد الذين تم تعيينهم حسب محضر تعيين جماعة النواب، وأن الشهادة المطعون فيها أكدت ما ورد بالمحضر المذكور وليست قرارا نهائيا وتنفيذا صادرا عن السلطة الإدارية المحلية بإرادتها المنفردة، ولا تتوفر على مقومات القرار الإداري القابل للطعن بالإلغاء بسبب تجاوز السلطة لكونها ليست المؤثرة في المراكز القانونية للمستأنفين، وأيدت الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول الطعن فيها، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4953

2020/92

2020-01-23

لما ثبت للمحكمة أن دين الطرف الحاجز ثابت وحال الأداء وقضت تبعا لذلك بالمصادقة على حجز ما للمدين لدى الغير مستندة في ذلك إلى أن رئيس المحكمة أصدر في إطار إجراءات التنفيذ أمرا بإجراء خبرة حسابية لتحديد المبلغ الحقيقي المستحق لطالب التنفيذ بمقتضى الحكم سند التنفيذ وخلص الخبير إلى تحديده في تقريره الذي أنجز بحضور الوكالة المستأنفة (الطالبة)، مستخلصة من ذلك أن الخبرة كانت حضورية، وأن الوكالة بلغت بالإعذار وبمحضر الامتناع عن التنفيذ ثم بمحضر حجز لدى الغير، تكون قد تأكدت من توفر الإجراءات اللازمة للمصادقة على الحجز، وبالتالي عللت قضاءها تعليلا كافيا وسائغا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3146

2020/94

2020-01-23

بمقتضى الفصل 49 من قانون التعمير تصبح الرخصة الضمنية غير موجودة بعد انقضاء سنة من انتهاء أجل الشهرين المشار إليها في الفصل 48 من نفس القانون، والمحكمة مصدر القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء الأمر الفوري بإيقاف الأشغال، ودون مراعاة ما ذكر لم تجعل لما قضت به أي أساس، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5015

2020/100

2020-01-23

لما استندت المحكمة فيما انتهت إليه في تعليق قضائها إلى المادة 118 من القانون التنظيمي للجماعات التي تنص على أن المقررات ذات الوقع المالي على النفقات أو المداخل وتفويت

أمالك الجماعة وتخصيصها، تدرج ضمن مقررات المجلس التي لا تكون قابلة للتنفيذ إلا بعد التأشير عليها من قبل عامل العمالة أو الإقليم، وأن مقرر المجلس الجماعي بشأن تخفيض السومة الكرائية للمحل التجاري المكترى من قبل المستأنف يندرج في إطار ما يتمتع به العامل من صلاحيات ويجعله خاضعا بشكل وجوبي لتأشير مؤسسة العامل، التي تبين لها أن من شأن التأشير عليه المساس بإحدى مبادئ التعاقد الإداري المتصلة بالشفافية من خلال التراجع عن شروط دفتر التحملات، واعتبرت القرار المطعون فيه منضبطا لأحكام القانون، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون والواقع.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/1844

2020/104

2020-01-23

لما استندت المحكمة في تعليل قضائها إلى أن الأرض السلالية المتنازع بشأن توزيع الانتفاع بها التابعة للجماعة السلالية كان يستغلها أب المستأنف عليهن، المطلوب ضدهن - قيد حياته، وأنه ليس ضمن وثائق الملف ما يفيد التنازل عن حق استغلالها والتصرف فيها إلى المستأنف، موضحة بأن عملية تقسيم حصة الانتفاع بالأراضي الجماعية بين أفراد الجماعة السلالية تبقى خاضعة للأعراف مع عدم المساس بحقوق المرأة الأساسية المكفولة بمقتضى الشريعة الإسلامية ودستور المملكة والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن الدولة المغربية، فإنها لم تخرق أية قاعدة قانونية وبنيت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا سائعا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2295

2020/105

2020-01-23

إن القوة القاهرة هي كل أمر لا يستطيع الإنسان أن يتوقعه ويكون من شأنه أن يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا، ولا يعتبر من قبيل القوة القاهرة الأمر الذي كان من الممكن دفعه، والمحكمة لما عللت قرارها بأن واقعة المرض التي أصابت المستأنف وإن كانت ثابتة، فإنها لا تعتبر إلا ظرفا مؤقتا يخوله الاستفادة من الإعفاء أو التخفيض من غرامات التأخير ولا يشكل قوة القاهرة يستحيل معها تنفيذ العقد استحالة مطلقة لانتفاء عنصر استحالة دفع الحادث، سيما وأن المستأنف كان بإمكانه الاستعانة بشخص آخر لتنفيذ العقد، واعتبرت مطالبة المستأنف باسترداد مبلغ الضمانة النهائية غير مبنية على أساس، كما ردت طلبه المتعلق بمواصلة تنفيذ العقد أو تمديده بعدما تبين لها من مراسلة صاحبة المشروع أن هذه الأخيرة عمدت إلى فسخ العقد موضوع الدعوى، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا ولم تخرق المقتضيات المحتج بخرقها والوسيلة على غير أساس.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2880

2020/106

2020-01-23

إن المحكمة لما عللت قضاءها بأن سندات الطلبات وسندات التسليم هي التي من شأنها إثبات المعاملة موضوع النزاع بين الطرفين والتحقق من إنجازها، واستبعدت الفواتير التي أدلت بها الشركة لإثبات مبلغ الدين موضوعها، كما استبعدت تقرير الخبرة المنجزة الذي اعتمدها، موضحة بأن التقرير المذكور لا يعتبر سندا للإثبات، وحصرت مبلغ الدين المستحق على السندات التي اعتبرتها قانونية لإثبات الدين المذكور، علما أنها غير ملزمة بإنذار الشركة بالإدلاء بأية بيانات، طالما أنها لم تتمكن بتوفرها على وثائق أخرى لإثبات دينها، لأن الأطراف مدعوون للإدلاء بحججهم تلقائيا، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا ولم تخرق حق الدفاع.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2881

2020/107

2020-01-23

إن المحكمة استندت في تعليل قرارها إلى أن المعاملات التي تتم عن طريق سندات الطلب يشترط لصحتها بالإضافة إلى ختمها وتوقيعها من طرف الأمر بالصرف وتضمنها مواصفات ومحتوى الأعمال والخدمات المراد تليبيتها أن يحصل المورد من الإدارة على سندات للتسليم لإثبات إنجاز هذه المعاملة موقع عليها أيضا من طرف الأمر بالصرف أو من هو مخول له الحق في ذلك، وقد ثبت لها من خلال وثائق الملف أن المستأنفة أصدرت مجموعة من سندات الطلب عددها 82 مختوم وموقع عليها من قبل الأمر بالصرف تتضمن نوع وكمية السلع المطلوب توريدها وتم إرفاقها بسندات التسليم تفيد تسلم البضاعة المطلوبة وتحمل خاتم وتأشير العمالة وتاريخ التسلم، وانتهت إلى أن مبلغ المديونية ثابت، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا وبنيت قضاءها على أساس قانوني.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4878

2020/108

2020-01-30

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، رغم وجود نزاع بشأن العقار معروض أمام القضاء يحول دون تسليم الشهادة الإدارية إلى حين صدور حكم نهائي في النزاع، لم تجعل لما قضت به أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4880

2020/109

2020-01-30

إن وجود نزاع بشأن العقار معروض أمام القضاء يحول دون تسليم الشهادة الإدارية إلى حين صدور حكم نهائي في النزلة، والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه دون مراعاة لما ذكر، فإنها لم تجعل لما قضت به أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 589/4/1/2018

2020/264

2020-02-27

لما اعتبرت المحكمة في غياب وجود ما يفيد ارتباط الجماعة والشركة بأي عقد من أجل إنجاز الأشغال، وفي غياب وثائق الصفقة التي تفيد التسليم المؤقت، فإنه لا يمكن مواجهة الجماعة بالمستحقات الناجمة عن تلك الأشغال وانتهت إلى إلغاء الحكم الابتدائي والحكم وتصديا برفض الطلب، تكون قد عللت قرارها تعليلا صحيحا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4016

2020/209

2020-02-13

بمقتضى المادة 128 من القانون رقم 09.32 المتعلق بتنظيم التوثيق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.179 بتاريخ 22 نونبر 2011 التي تنص في فقرتها ج على أنه : "لا يقبل لاجتياز الامتحان المهني بصورة انتقالية ولمدة لا تتجاوز 6 سنوات من تاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق، وبصرف النظر عن المقترحات المنصوص عليها أعلاه : ... ج -

المقيدون في التمرين بصفة كتاب من الدرجة الثانية بمكتب توثيقي منذ أربع سنوات على الأقل، ولا تسري أحكام هذا البند على المقيدين في التمرين بعد نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية".
والبين من شهادة التمرين أن المطلوب شرع في التمرين بتاريخ 30 أبريل 2012، ونظرا لأن القانون المذكور قد تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 24 نونبر 2011، وأن المعني بالأمر قد سجل في التمرين بعد هذا النشر فقد تم رفض طلبه من طرف اللجنة المشرفة على الامتحان المهني للمتمرنين لولوج مهنة التوثيق استنادا إلى الفقرة "ج" من المادة 128 المشار إليها أعلاه، إذ العبرة بتاريخ نشر القانون بالجريدة الرسمية وهو 24 نونبر 2011 وليس بتاريخ دخوله حيز التنفيذ، والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار المطعون فيه دون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4663

2020/211

2020-02-13

البيّن من معطيات الملف أن الطالبة تملك العديد من المحلات التجارية عبارة عن متاجر مفصولة عن الطريق العام وعلى المارة بسياح حديدي على طول واجهة الحي السكني، وهذه المتاجر لازالت في اسمها منذ بناء العمارات ولم تستطع تفويتها لوجود هذا الشباك، إذ أن المتاجر المجاورة بالعمارات المفتوحة على العموم قد تم تفويتها من طرف ملاكها، وهي الآن عبارة عن محلات تجارية ومقاهي إلى غير ذلك، وبالتالي فإن الضرر الحاصل لها من جراء السياج محقق وثابت، والمحكمة لما صرحت بالتراجع عن قرارها القاضي بإلغاء الحكم المستأنف، وبعد التصدي الحكم من جديد على الجماعة الحضرية في شخص رئيسها برفع الضرر اللاحق بالمستأنفة، وذلك بإزالة الشباك القائم فوق الملك العمومي على طول واجهة المجمع السكني، وبتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الطلب، ودون أن تعمل على إجراء تحقيق بما في ذلك الخبرة لتحديد ما إذا كان السياج موضوع النزاع قد تم إحداثه وفق شروط التجزئة (المحدد موضوعه في المادة 4 من القانون رقم 90.25 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية)، والنظام المتعلق بالأجزاء المشتركة (المنصوص عليه في المادة 45 من نفس القانون)، وتصميم التهيئة، وفيما إذا كانت الجماعة المعنية قد سمحت بإقامة ذلك

السياج - بغض النظر عن المكان الذي أقيم فيه - في إطار تلك القوانين أو خارجها، مع مراعاة ما ذكر أعلاه، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5013

2020/212

2020-02-13

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها أن ابن المستأنف لم يجتز الامتحان الموحد المقرر في الدورة الأولى من السنة الثالثة، واستندت فيما انتهت إليه إلى مقتضيات المادة 13 من قرار وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي عدد 06.2384 الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 2006 المتعلق بتنظيم امتحانات نيل شهادة السلك الإعدادي التي نظمت حالات النجاح في الامتحان لنيل شهادة السلك الإعدادي وكيفية احتساب معدل النجاح، وذلك باحتساب معدلات الامتحان الكتابي الموحد على الصعيد الجهوي وعلى الصعيد الإعدادي والمراقبة المستمرة مخصصة لكل منها معاملا ولا وجود لما ينص على احتساب نقاط الاستدراك بالنسبة لهذا التقييم، وكذا مقتضيات المادة 14 من نفس القرار التي نصت على أن : "كل مترشح رسمي تخلف عن المشاركة في أي من اختبارات الامتحان الكتابيين الموحدتين في ختام النصف الأول وختام النصف الثاني من السنة الثالثة من السلك الإعدادي يمنح نقطة الصفر في هذا الاختبار"، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4291

2020/214

2020-02-20

إن محكمة الاستئناف لما عللت قرارها بأن البين من وثائق الملف، أنه ليس هناك ما يفيد تجاوز كل من النائب الأول والنائب الثاني لرئيس المجلس الجماعي لاختصاصهما، حين توقيعهما على محضر التسليم النهائي الذي يبقى مرتبا لآثاره القانونية، ما دام أنه قد أثبت تسلم الجماعة في شخص رئيسها للسيارتين الموصوفتين بمحضر التسليم، وعدم إبدائها لأي تحفظ بشأنه سواء خلال عملية التسليم أو خلال أجل السنة المالية لذلك التاريخ، واعتبرت أن عملية التسليم النهائي متحققة، وبالتالي أحقية المستأنف عليه لقيمتها ما دام وفي بالتزامه بتسليم الشيء المتفق عليه، تكون قد بنت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4294

2020/215

2020-02-20

لما كان الترخيص الممنوح من طرف نائب الوزارة يتعلق فقط بمنح دروس الدعم للتلاميذ داخل المؤسسة التعليمية ولا يتجاوزه إلى الحصول فعلا على مقابل مادي، وأن المبالغ التي يمكن تحصيلها من طرف هيئة التدريس داخل مؤسسات التعليم العمومي هي المنصوص عليها قانونا، فإن العمل الذي قامت به المطلوبة في النقض والمتمثل في تحصيل مبلغ مالي من أولياء الأمور، يكتسي صفة الخطأ المهني باعتباره سلوكا لا يليق بأطر التعليم المستوجب لقيام المسؤولية التأديبية. والمحكمة لما نحت خلاف ذلك، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5011

2020/216

2020-02-20

إن المحكمة لما عللت قرارها بأن الحكم القضائي الحائز لقوة الشيء المقضي به المدلى به قد قضى بعدم مشروعية الفرض الضريبي المفروض على البقعة الأرضية موضوع النزاع برسم السنوات من 2008 إلى 2012، وأنه سبق للمستأنف عليه أن أدى تلك الضريبة بناء على أمر الاستخلاص الصادر عن الجماعة الحضرية، ومن جهة أخرى فإنه لا مجال للتمسك بالتقادم المحتج به ما دام أن الطرف المستأنف لم يحدد طبيعة التقادم الذي أسس عليه دفعه وسنده القانوني فضلا عن أن المطالبة باسترداد دين طبقا لمقتضيات الفصل 73 من قانون الالتزامات والعقود لا ينشأ إلا من التاريخ الذي يصبح معه الدين مستحق الأداء، تكون عللت قضاءها تعليلا سائغا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2929

2020/242

2020-02-20

البيّن أن المطلوبة في النقض لا تتوفر على أي ملف إداري أصلي يحمل توقيع الأمر بالصرف والمراقب المركزي للالتزام بنفقات الدولة، بالإضافة إلى عدم وجود أي منصب مالي يسمح بذلك، مما يعني أنها لا تربطها بالإدارة المذكورة أية علاقة وظيفية تؤكد انتماءها إليها أو تعيينها لها، وأن مطالبة المعنية بالأمر بإرجاع المبلغ المحدد أعلاه يجد أساسه في الحفاظ على المال العام، وأن غير الموظف الذي لا تربطه أية علاقة نظامية بالإدارة لا يتمتع بأي حق من الحقوق التي تمنح للموظفين المعيّنين بقرارات صريحة من الجهات الإدارية المختصة، وهو ما لا ينطبق على وضعية المطلوبة في النقض، علما أن القضاء لا يضيف المشروعية على أي تصرف تم اتخاذه خارج الضوابط التي حددها القانون، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازى انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 1641/4/1/2019

2020/173

2020-02-06

لما استندت المحكمة فيما انتهت إليه في تعليل قضائها إلى مقتضيات الفصل 75 مكرر من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وبتأييدها للحكم المستأنف تكون قد تبنت تعليقاته التي بالرجوع إليها يلقى أن المحكمة الإدارية أمرت بإجراء بحث وخبرة في القضية، تبين من خلال جلسة البحث أن المطلوبة في الطعن وجهت إلى الطاعنة إنذاراً لآخر عنوان شخصي لها جاء حاملاً لعبارة لم يطلب، وبعد تعذر تبليغه تم إيقاف أجرة المعنية بالأمر وفق مقتضيات الفصل 75 مكرر المحتج به، وخلص الخبير في تقريره إلى أن المعنية بالأمر أصيبت بفترات اكتئابية متوسطة، مشفرة حسب التصنيف العالمي للأمراض في صيغته العاشرة، وهي حالة لا تفقد الإدراك والتمييز والوعي، وأن المعنية بالأمر قد شفيت بعد عدة أسابيع من تناولها للأدوية، كما أن مدة الراحة الطبية الموصوفة بالملف الطبي جد مفرطة بالنظر لحالتها المرضية، واعتبرت (المحكمة) حالة ترك الوظيفة بدون مبرر من طرف الطاعنة قائمة وقرار عزلها مؤسس على سند من القانون، مما جاء معه القرار المطعون فيه مرتكزاً على أساس صحيح ومعللاً تعليلاً كافياً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5428

2020/175

2020-02-06

لما استندت المحكمة فيما انتهت إليه في تعليل قضائها إلى القرار الوزيري الصادر بتاريخ 1931/09/20 حسبما وقع تغييره وتتميمه الذي يقر التعويض اليومي عن مصاريف القيام بمهمة للموظف أثناء فترة أدائه وتواجده في تلك المهمة، وأن استفادته (الموظف) من الحصة اليومية من المواد الغذائية المخصصة لساكنة المخيمات كإعانات ومساعدات لا يقوم مقام ذلك التعويض، وأن قيمة التعويض اليومي عن مصاريف القيام بالمأمورية حدده قرار وزير الشؤون الإدارية الأمين العام للحكومة رقم 453-75 بتاريخ 1975/12/30 المغير بمقتضى قرار الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الإدارية رقم 97-961 الصادر بتاريخ 1997/4/22، وأن المستأنف عليها المطلوبة تستحق التعويض المقابل وفق التصنيف

الذي يوافق رتبته في ظل المرسوم رقم 2.75.225 الصادر بتاريخ 1975/12/30،
وخلصت إلى تأييد الحكم المستأنف مع تعديله وذلك بخفض مبلغ التعويض المحكوم به، تكون
قد بنت قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4888

2020/181

2020-02-06

لئن كانت الشهادة الإدارية المطلوبة في نطاق مقتضيات المادة 18 من المرسوم التطبيقي
للقانون رقم 16/03 المتعلق بخطة العدالة يقتصر مضمونها على نفي الصبغة الجماعية عن
العقار ونفي تملكه من طرف الدولة ولا تمس بمراكز الأغيار، فإن وجود نزاع بشأن العقار
معروض أمام القضاء يحول دون تسليم الشهادة الإدارية المذكورة إلى حين صدور حكم نهائي
في النازلة والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه،
دون مراعاة لما ذكر، تكون قد ركزت قضاءها على غير أساس، وعللت قرارها تعليلا فاسدا
يوازي انعدامه.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4890

2020/182

2020-02-06

إذا كانت الشهادة الإدارية المطلوبة في نطاق مقتضيات المادة 18 من المرسوم التطبيقي للقانون
رقم 16/03 المتعلق بخطة العدالة يقتصر مضمونها على نفي الصبغة الجماعية عن العقار
ونفي تملكه من طرف الدولة ولا تمس بمراكز الأغيار، فإن وجود نزاع بشأن العقار معروض

أمام القضاء يحول دون تسليم الشهادة الإدارية المذكورة إلى حين صدور حكم نهائي في النزالة والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، تكون قد ركزت قضاءها على غير أساس، وعللت قرارها تعليلاً فاسداً يوازي انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4944

2020/183

2020-02-06

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، رغم وجود نزاع بشأن العقار معروض أمام القضاء يحول دون تسليم الشهادة الإدارية إلى حين صدور حكم نهائي في النزالة، لم تجعل لما قضت به أساس من القانون وعللت قرارها تعليلاً فاسداً يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5146

2020/184

2020-02-06

لئن كانت الشهادة الإدارية المطلوبة في نطاق مقتضيات المادة 18 من المرسوم التطبيقي للقانون رقم 16/03 المتعلق بخطة العدالة يقتصر مضمونها على نفي الصبغة الجماعية عن العقار ونفي تملكه من طرف الدولة ولا تمس بمراكز الأغيار، فإن وجود نزاع بشأن العقار معروض أمام القضاء يحول دون تسليم الشهادة الإدارية المذكورة إلى حين صدور حكم نهائي في النزالة والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، دون مراعاة لما ذكر، تكون قد ركزت قضاءها على غير أساس، وعللت قرارها تعليلاً فاسداً يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6133

2020/187

2020-02-06

إذا كانت الشهادة الإدارية المطلوبة في نطاق مقتضيات المادة 18 من المرسوم التطبيقي للقانون رقم 16/03 المتعلق بخطة العدالة يقتصر مضمونها على نفي الصبغة الجماعية عن العقار ونفي تملكه من طرف الدولة ولا تمس بمراكز الأغيار، فإن وجود نزاع بشأن العقار معروض أمام القضاء يحول دون تسليم الشهادة الإدارية المذكورة إلى حين صدور حكم نهائي في النازلة والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، تكون قد ركزت قضاءها على غير أساس، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/178

2020/188

2020-02-13

إن محكمة الاستئناف لما استندت فيما انتهت إليه إلى أن سند الطلب ممهور بتوقيع النائب الإقليمي بالإشارة إلى اسمه وصفته، كما أنه يتضمن نوع الأشغال والتوريدات المطلوبة وكمياتها وقيمتها فضلا عن ثبوت اقترانه بالفاتورة وبمحضر التسلم، واعتبرت تبعا لذلك أن مديونية الإدارة ثابتة، وأن المحكمة الإدارية لم تكن في حاجة إلى إجراء خبرة أخرى لأن الأمر لا يتعلق بنزاع حسابي في تقدير المبالغ المستحقة، وأن التراجع عليها لا ينطوي على أي خرق للقانون، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا والوسيلة على غير أساس.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/2505

2020/194

2020-02-13

يشكل الخطأ المهني ركن السبب في قرار العقوبة التأديبية فيتوجب إثبات ماديته من طرف الإدارة، كما يتوجب أن تكون الأفعال المادية المكونة له قابلة للتكييف على أنها أخطاء مهنية، والمحكمة لما تبين لها من وثائق الملف ومعطيات النازلة خلوها مما يدل بشكل قاطع على مادية واقعة تغاضي المستأنف عليه (المطلوب) عن فحص ومراقبة بضاعة مستوردة، واستخلصت عن صواب عدم مشروعية قرار العزل المتخذ في حقه لاستناده إلى سبب غير صحيح من حيث وجوده المادي، ورتبت عن ذلك تأييدها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه، وجاء قرارها غير خارق للمقتضى المحتج بخرقه ومبنيًا على أساس قانوني ومعللاً تعليلاً كافياً وسائغاً.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5155

2020/196

2020-02-13

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها من وثائق الملف أن قرار فسخ الاتفاقية موضوع الطعن مؤسس على مقتضيات الفصل 6 من ظهير 1918/11/30 المتعلق بشغل الملك العمومي، الذي نص على أن الرخصة تمنح لمدة أقصاها عشر سنوات، ويجوز تمديدها بصفة استثنائية إلى عشرين سنة وهو ما لم يقدّم دليل على تمديدها استثناءً، إلى جانب إخلال المستأنف عليه بالتزاماته التعاقدية من خلال عدم أداء واجبات الكراء المتخذة بذمته، وذلك بالرغم من الإنذار

القانوني الذي توصل به، مستبعدة ما تم التمسك به بهذا الخصوص من عدم تمكينه من المحل موضوع العقد، إضافة إلى عدم إيداعه لمبلغ الضمانة المنصوص عليها بمقتضى الفصل 9 من الاتفاقية أعلاه، لتستخلص عن صواب مشروعية القرار المطعون فيه، وترتب عن ذلك إلغائها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه وجاء قرارها غير خارق للمقتضى المحتج بخرقه ومبنيًا على أساس قانوني ومعللا تعليلًا كافيًا وسائغًا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 4945/4/1/2019

2020/131

2020-01-30

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، رغم وجود نزاع بشأن العقار معروض أمام القضاء يحول دون تسليم الشهادة الإدارية المطلوبة في نطاق مقتضيات المادة 18 من المرسوم التطبيقي للقانون رقم 16/03 المتعلق بخطة العدالة إلى حين صدور حكم نهائي في النزلة، تكون قد ركزت قضاءها على غير أساس، وعللت قرارها تعليلًا فاسدًا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5143

2020/132

2020-01-30

لئن كانت الشهادة الإدارية المطلوبة في نطاق مقتضيات المادة 18 من المرسوم التطبيقي للقانون رقم 16/03 المتعلق بخطة العدالة يقتصر مضمونها على نفي الصبغة الجماعية عن العقار ونفي تملكه من طرف الدولة ولا تمس بمراكز الأغيار، فإن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، رغم وجود نزاع بشأن العقار معروض

أمام القضاء يحول دون تسليم الشهادة الإدارية المذكورة إلى حين صدور حكم نهائي في
النازلة، تكون قد ركزت قضاءها على غير أساس، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5148

2020/133

2020-01-30

لما قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، رغم
وجود نزاع بشأن العقار معروض أمام القضاء يحول دون تسليم الشهادة الإدارية إلى حين
صدور حكم نهائي في النازلة، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون، وعللت قرارها
تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6136

2020/134

2020-01-30

لما استندت المحكمة فيما انتهت إليه في تعليق قضائها إلى الفصل 118 من دستور المملكة
لسنة 2011 الذي نص على أن كل قرار اتخذ في المجال الإداري، سواء كان تنظيميا أو فرديا
يمكن الطعن فيه أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة، فإنه منع بذلك تحصين أي قرار إداري
من الخضوع للرقابة القضائية، كما أن المادة 20 من القانون المحدث لمحاكم إدارية نصت
بدورها على أحقية المتضرر في الطعن في كل قرار إداري اتسم بالتجاوز في استعمال السلطة
أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة، واعتبرت من جهة أخرى أنه من شأن حرمان المرأة
من أحقيتها من الاستفادة من مخلف والدها من الأراضي السلالية مخالفة لمبادئ الشريعة
الإسلامية ومبادئ العدل والإنصاف والمس بالضمانات الدستورية التي أقرت المساواة بين

الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ولصيغة العموم التي وردت بالفصل 6 من الضابط المتعلق بتقسيم الأراضي الجماعية المؤرخ في 1997/11/03 الذي استعمل عبارة الأولاد دون تمييز بين الذكور والإناث، فضلا عن أن الفصل 10 من ظهير 2019/04/19 المتعلق بتنظيم الوصاية على أراضي الجموع ، أورد أنه عند وفاة الشخص يتم تحويل حق المنفعة إلى أحد الورثة بدون أي تمييز بين الذكور والإناث، وهي اعتبارات لا تبين أي تمييز بين الجنسين، وتجعل المعنية بالأمر المنتسبة للجماعة المعنية لها من الحقوق ما لأفرادها، ورتبت على ذلك استفادتها من منافع ما خلفه الهالك لورثته من الذكور والإناث، تكون قد أسست قضاءها على سند من القانون والواقع وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6139

2020/135

2020-01-30

لما استندت المحكمة فيما انتهت إليه في تعليق قضائها بالغرامة التهديدية إلى امتناع الإدارة عن تنفيذ السند التنفيذي موضوعه غير المبرر من قبل رئيس المجلس الجماعي، وأن التمسك ببرمجة المبلغ المحكوم به ضمن اعتمادات ميزانيته المقبلة لا تجد مجالا لها، ذلك أن محضر الامتناع تضمن صراحة وبكل وضوح أن رئيس المجلس البلدي يمتنع عن تنفيذ القرار القضائي سند التنفيذ، وردت سبب الاستئناف بهذه العلة، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/2390

2020/136

2020-01-30

البين أن الطاعن تمسك بأن النزاع لا يتعلق بإثبات علاقة التبعية بين المطلوبة في النقض والشركة، وإنما بمشروعية التصريحات الوهمية بالأجور التي كانت تقوم بها هذه الأخيرة لدى الطاعن لفائدة المطلوبة في النقض للاستفادة من راتب الزمانة، مؤكدا على أن تقرير لجنة المفتشية العامة التابعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أثبت أن المطلوبة في النقض لم يسبق لها أن كانت أجيرة لدى الشركة المذكورة، ولا تتوفر على أية وثيقة تثبت العلاقة الشغلية، وأن مسير الشركة هو أخ المطلوبة في النقض وأنه يتواجد خارج أرض الوطن، وأن الشركة لم تدل ببيان المعاملات التجارية السنوي عن سنوات 2006، 2007، 2008 و 2009 ولم تصرح بالضريبة على الدخل لفائدة الأشخاص المصرح بهم، ولم تجب الصندوق عن مراسلته بخصوص علاقة الشغل، والمحكمة لما لم تقم بإجراءات التحقيق اللازمة للتأكد من مدى صحة التصريحات المقدمة لصندوق الضمان الاجتماعي بخصوص المطلوبة في النقض من طرف الشركة في ظل المعطيات التي وردت بتقرير لجنة المفتشية العامة التابعة للصندوق المذكور، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه وعرضته للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4301

2020/164

2020-02-06

إن محكمة الاستئناف لما عللت ما انتهت إليه بأن عقوبة التوبيخ الصادرة في حق المستأنف عليه استندت إلى مجموعة من المخالفات المهنية تضمنها ملفه الإداري، مما يجعل المقرر التأديبي مؤسسا على أسباب ثابتة، ومن جهة أخرى، فإن نقل المعني بالأمر إلى مدينة أخرى إنما يندرج ضمن السلطة التقديرية للإدارة تحقيقا للمصلحة العامة وحسن سير المرفق العمومي وحسن تدبيره وفقا لمقتضيات الفصل 64 من قانون الوظيفة العمومية، ولا يمكن مؤاخذتها في ذلك إلا بثبوت الانحراف في استعمال السلطة، وأن الإدارة تمسكت بكون النقل اقتضته المصلحة العامة تطبيقا لسياسة إعادة الانتشار ولم يثبت انحرافها في ذلك، واعتبرت أن القرارين الإداريين منضبطين لقواعد المشروعية، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون، وعللت قرارها تعليلا سائغا وما بالوسيلة على غير أساس.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4619

2020/166

2020-02-06

إن طالبة إعادة النظر قد استندت في طلبها بإعادة النظر إلى سبب وحيد هو سوء التعليل، وهي حالة لا تدرج ضمن مقتضيات الفصل 375 من قانون المسطرة المدنية الذي يحيل عليه الفصل 379 من القانون المذكور التي تنص على انعدام التعليل، ويبقى السبب غير مقبول.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/1332

2020/170

2020-02-06

إن محكمة الاستئناف لما استندت فيما انتهت إليه إلى أن المستأنف عليه قد انخرط في سلك التكوين في التدبير الإداري بالمدرسة الوطنية للإدارة انسجاماً مع المادة 10 من المرسوم الصادر بتاريخ 10 ماي 2000، فإنه يدخل ضمن الاستثناء الوارد في الفقرة الثالثة من المادة 14 من مرسوم 2 دجنبر 2005 المتعلق بالتكوين المستمر لفائدة موظفي وأعوان الدولة، حيث يبقى الطالب خاضعاً للمرسوم رقم 2.57.1841، في حين تمسك الطرف الطالب بأن مقتضيات المرسوم رقم 2.57.1841 المذكور بتحديد الأجور المنفذة للموظفين والأعوان والطلبة الذين يتابعون دورات التكوين أو دروس استكمال الخبرة، قد تم نسخها بمقتضى المادة 14 من المرسوم رقم 2.05.1366 الصادر بتاريخ 2005/12/02 المتعلق بالتكوين المستمر لفائدة موظفي وأعوان الدولة، والمحكمة لما اعتبرت أن المطلوب في النقض لا يخضع لمقتضيات المرسوم رقم 2.05.1366 المشار إليه أعلاه، وإنما يبقى خاضعاً للمرسوم رقم 2.57.1841 المذكور تكون قد طبقت على النازلة قانوناً تم نسخه طبقاً للقانون منذ فاتح يناير 2006، واستبعدت من التطبيق مقتضيات المرسوم رقم 2.05.1366 الذي يسري مفعوله من نفس

التاريخ والواجب تطبيقه على النازلة، ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/844

2020/172

2020-02-06

لما استندت المحكمة فيما انتهت إليه في تعليل قضائها إلى أنه في غياب الدليل القانوني للأشغال موضوع الطلب المتجسد في محاضر التسليم المؤقت والنهائي وكذا محاضر الإنجاز وكشوفات حساب، يستشف من خلالها قيمة ما تم إنجازه وما بقي متخلذا بذمة صاحب المشروع، تبين لها عدم استيفاء دعوى المستأنف عليها (المدعية) للشروط الشكلية المتطلبية قانونا، واعتبرت أن ما انتهت إليه المحكمة الإدارية غير مؤسس قانونا، وخلصت إلى إلغاء الحكم المستأنف وتصديا الحكم بعدم قبول الطلب، تكون قد أسست قضاءها على سند من الواقع والقانون وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 5142/4/1/2019

2020/112

2020-01-30

لئن كانت الشهادة الإدارية المطلوبة في نطاق مقتضيات المادة 18 من المرسوم التطبيقي للقانون رقم 16/03 المتعلق بخطة العدالة يقتصر مضمونها على نفي الصبغة الجماعية عن العقار ونفي تملكه من طرف الدولة ولا تمس بمراكز الأغيار، فإن وجود نزاع بشأن العقار معروض أمام القضاء يحول دون تسليم الشهادة الإدارية المذكورة إلى حين صدور حكم نهائي في النازلة والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه،

دون مراعاة لما ذكر، تكون قد ركزت قضاءها على غير أساس، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6132

2020/113

2020-01-30

إذا كانت الشهادة الإدارية المطلوبة في نطاق مقتضيات المادة 18 من المرسوم التطبيقي للقانون رقم 16/03 المتعلق بخطة العدالة يقتصر مضمونها على نفي الصبغة الجماعية عن العقار ونفي تملكه من طرف الدولة ولا تمس بمراكز الأغيار، فإن وجود نزاع بشأن العقار معروض أمام القضاء يحول دون تسليم الشهادة الإدارية المذكورة إلى حين صدور حكم نهائي في النازلة والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه، تكون قد ركزت قضاءها على غير أساس، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5311

2020/117

2020-01-30

إن محكمة الاستئناف استندت فيما انتهت إلى أن المستأنفين سبق لهم أن أقاموا دعوى سابقة لإلغاء نفس القرار الإداري المطعون فيه في النازلة، صدر فيها حكم بعدم القبول لعدم سلوكهم لمسطرة المادة 256 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات، مما يثبت بأنهم كانوا على علم يقيني منذ ذلك التاريخ على الأقل، في حين أثار الطالب بأن المطالبة القضائية تقطع

التقادم ولا مجال للتمسك بالعلم اليقيني بالقرار المطعون، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما لم تجب عن ذلك، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4393

2020/120

2020-01-30

لما استندت المحكمة فيما انتهت إليه في تعليل قضائها إلى القرار الوزيري الصادر بتاريخ 1931/09/20 حسبا وقع تغييره وتتميمه الذي يقر التعويض اليومي عن مصاريف القيام بمهمة للموظف أثناء فترة أدائه وتواجده في تلك المهمة، واعتبرت أن استفادته (الموظف) من الحصة اليومية من المواد الغذائية المخصصة لساكنة المخيمات كإعانات ومساعدات لا يقوم مقام ذلك التعويض، وأن قيمة التعويض اليومي عن مصاريف القيام بالمأمورية حدده قرار وزير الشؤون الإدارية الأمين العام للحكومة رقم 75-453 بتاريخ 1975/12/30 المغربي بمقتضى قرار الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الإدارية رقم 97-961 الصادر بتاريخ 1997/4/22، وأن المستأنف عليها المطلوبة تستحق التعويض المقابل وفق التصنيف الذي يوافق رتبته في ظل المرسوم رقم 2.75.225 الصادر بتاريخ 1975/12/30، وخلصت إلى تأييد الحكم المستأنف مع تعديله وذلك بخفض مبلغ التعويض المحكوم به، تكون قد بنت قضاءها على سند من القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4302

2020/122

2020-01-30

إن محكمة الاستئناف لما تبين لها أن المستأنفة لم تسلك مسطرة إخبار رئيس الجماعة، وأن التظلم الإداري المتمسك به لا يقوم مقام الإخبار المنصوص عليه في المادة 265 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية لاختلاف الأثر القانوني لكل من الإخبار والتظلم، وأيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4416

2020/124

2020-01-30

لما كان القرار الإداري المطعون فيه يعد من قبيل القرارات الخاضعة للتعليل وفق مقتضيات المادة الأولى من القانون رقم 03.01 بشأن إلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بتعليل قراراتها الإدارية، وأنه لا يتضمن تعليلا مكتوبا في صلبه، وأن الطرف الطالب تمسك بأن قرار مجلس الوصاية موضوع الطعن معلل ويتضمن الأسباب القانونية والواقعية التي أفضت إلى صدوره المتمثلة في كون الطالب هو المتصرف في القطعة الأرضية موضوع النزاع لمدة تفوق 40 سنة، ومختلف وثائق الملف والحجج المدلى بها من لدن الأطراف المتنازعة في القضية، وما ورد بالقرار النيابي، فإن المحكمة حينما لم تعمل على الإطلاع ومناقشة ما استند إليه القرار الإداري المطعون فيه من حجج وتقرير للسلطة المحلية (عن طريق الإحالة)، وبالتالي البت في جوهر النزاع على ضوء ذلك، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3833

2020/190

2020-02-13

تكون المحكمة غير ملزمة بإجراء أي تحقيق في النزلة، ما دام ثبت لها من عناصر الملف أن المطلوبة في النقض أدلت لإثبات مديونية الإدارة بصورة من محضر التسليم المؤقت الممهور بتوقيع رئيس قسم الميزانية نيابة عن الوزير المعني ومحضر التسليم النهائي، وهما وثيقتان تبيينان وفاء المقاول بالتزاماتها التعاقدية، مما يجعلها محقة في المطالبة بقيمة العمل المنجز، وعلت قضاءها بأن المبادرة لإنجاز الكشف النهائي يتم من طرف الإدارة التي تدعو المقاول بواسطة أمر بالخدمة للحضور لمكاتب صاحب المشروع للاطلاع على الكشوفات، وعدم مبادرتها إلى ذلك ليس من شأنه حرمان المقاول من قيمة الأشغال المنجزة، تكون قد ركزت قضاءها على أساس الإخلال بالإجراءات الشكلية على فرض ثبوته لا يترتب عنه بطلان الحكم إلا إذا تضرر من ذلك الطرف الذي تمسك به، على نحو ما يقضي به الفصل 49 من قانون المسطرة المدنية الذي ينص على أنه لا بطلان بدون ضرر. وما دام المستأنف لم يبين وجه الضرر الذي لحقه جراء الإخلال المزعوم من قبله المفصل بعدم بيان نوع الشركة، فإن المحكمة المطعون في قرارها بتبنيها ما ذكر سلفاً، تكون قد عللت قرارها تعليلاً سائغاً.

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2005/1/4/68

2007/265

2007-03-14

تعفى فئة المفتشين الممتازين والمفتشين بإدارة التسجيل من التمرين والامتحان، عملاً بمقتضيات الفصل 12 من الظهير الشريف المؤرخ في 1925/5/4 المنظم لمهنة التوثيق العصري (عدل) ، والحنكة لما التزمت بذلك وقضت بإلغاء القرار الضمني القاضي برفض طلب الترخيص للمطلوب بمزاولة مهنة موثق عصري، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللاً تعليلاً سليماً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/4/4/2597

2020/317

2020-07-14

إن إصدار أمر ببدء الأشغال بصفة عامة لا يعني يقينا أن الأشغال موضوعه قد تم إنجازها على أرض الواقع، كما أن الإدلاء بالجرد التوقعي والتقديري للأشغال الموقع عليه من الطرفين لا تعني بالتأكيد أن من أوكل إليه القيام بهذه الأشغال قد أنجزها فعلا. عدم معاينة الخبير للأشغال وعدم بيان مداها ومكانها من خلال الكشوفات الحسابية للأشغال الإضافية، يجعل تقديراته وخلصاته لا ترقى إلى إجراءات التحقيق الموصلة للحقيقة، كما أنه لا يجوز الاستناد إلى قرارات صاحبة المشروع في غياب الدليل الكتابي الذي تستوجبه مقتضيات قانون الصفقات العمومية. والقرار الذي لم يراع ما ذكر جاء ناقص التعليل وفسده وعرضة للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/4/4/592

2020/606

2020-11-24

إن الإدلاء بالجرد التقديري للأشغال لا يعني إنجازها، وأن المحكمة لما أمرت بإجراء خبرة فذلك من أجل التحقق من إنجاز الأشغال، وما دام الخبير لم يتوصل في تقريره إلى إنجاز الأشغال موضوع الصفقة ولم يبين مداها ونوعها، ولم يبحث الكشوفات الحسابية لهذه الأشغال ولم يجرد المنجزات المتعلقة بها، وكذا أثمنتها وأن ما توصل إليه عبارة عن مستندات وتقديرات لا ترقى إلى إجراءات التحقيق الموصلة إلى الحقيقة، كما أن الاستناد إلى أقوال ممثلي الإدارة كإقرار بإنجاز الأشغال لا يجوز في غياب الدليل الكتابي الذي تستوجبه مقتضيات قانون

الصفقات، والقرار المطعون فيه لما قضى بتأييد الحكم الاستثنائي دون مراعاة ما ذكر جاء ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه ويتعين نقضه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5136

2020/29

2020-01-02

إن الإشارة في صلب القرار الإداري المطعون فيه بخصوص الأسباب المبررة له بكونها هي الأسباب الواردة في محضر المجلس التأديبي الذي صادقت عليه السلطة المكلفة بالتأديب، فإن ذلك يشكل بحد ذاته تعليلا والتزاما من طرف الإدارة بمقتضيات المادة الأولى من القانون رقم 03.01 بشأن إلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بتعليل قراراتها، مادام أن محضر المجلس التأديبي قد تضمن وبشكل مفصل الأسباب المبررة لقرار العزل، وهي أسباب لا ينازع فيها وفي حدوثها المعني بالأمر، وهو ما يجعل القرار المذكور قد احترمت فيه جميع الشكليات بما فيها تمكينه من الضمانات التأديبية، ومن جهة أخرى فإن المعني بالأمر كان محل متابعة من طرف القضاء الجزري الذي أصدر في حقه عقوبة حبسية نافذة، بعد أن تم اعتقاله من طرف عناصر الدرك الملكي بناء على شكاية متهما فيها بتلقي رشوة مقابل تسليمه شهادة إدارية، ووضع تحت الحراسة النظرية وعرض أمام النيابة العامة وتمت إدانته بشهر حبسا نافذا، كما أنه كان موضوع عدة استفسارات عن عدم التبليغ عن مخالفات تم ضبطها من طرف السلطة في ميدان التعمير، وعرض على اللجنة التأديبية بمقر العمالة قسم الشؤون الداخلية الإقليمي التي اعتبرت بإجماع أعضائها ما أقدم عليه يمس بالسير العادي للإدارة بصفة خاصة والأمن بصفة عامة، ويتنافى والصفات المطلوبة في عون السلطة ويخل بالمهام المنوطة به، واقترحت عزله من منصبه ومن لائحة المقدمين العاملين بنفوذ القيادة، وتبعاً لذلك أصدر العامل قرارا يقضي بعزله من منصبه، والمحكمة بعدم مراعاتها ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4006

2020/37

2020-01-09

إن المحكمة لما استندت فيما انتهت إليه إلى أن الخبير المنتدب أفاد من خلال فحص المعني بالأمر وتحليل المعلومات المتوفرة بملفه الطبي أنه يعاني من حالة اكتئاب مزمنة مصحوبة بفقدان لكل تمييز وإدراك بحيث أصبح غير قادر على ممارسة الحياة العادية والقيام بأشغاله وأعماله الضرورية والعادية، بما في ذلك مباشرة مهام التدريس التي كان يقوم بها، اعتبرت تبعا لذلك بأنه لم يكن في وضعية الانقطاع المتعمد بالمفهوم الوارد في الفصل 75 مكرر من قانون الوظيفة العمومية وأن ذلك يشكل قوة قاهرة بالنسبة له، تكون قد بنت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/6097

2020/45

2020-01-09

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما تبين لها من محضر اجتماع الدورة الاستثنائية للجماعة أنه قرر إقالة المطلوب النائب الثاني لرئيس المجلس، وذلك بسبب امتناعه عن القيام بالمهام المستندة إليه وفق مقتضى المادة 68 من القانون التنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات الترابية الذي يقتضي اتخاذ المجلس مقرا بإحالة طلب عزل المعني بالأمر على عضوية مكتب المجلس على المحكمة الإدارية لاتخاذ مقرر بإقالته من طرف المجلس المذكور الذي تم اتخاذه من طرف الجماعة في نازلة الحال، لتستخلص - عن حق - عدم مشروعية القرار المتخذ في حقه الذي يعتبر في حكم المعدوم لاتسامه بعيب الاختصاص الجسيم لتطاوله على اختصاص السلطة القضائية، ورتبت عن ذلك تأييدها للحكم المستأنف فيما انتهى إليه، يكون قرارها مبنيا على أساس قانوني، وجاء معللا تعليلا سائغا وكافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5431

2020/52

2020-01-09

الحجز لدى الغير في نازلة الحال أجري بناء على سند تنفيذي هو القرار الاستئنائي، وهي حالة لا تتوقف على تقديم طلب صريح بالمصادقة عليه من طرف طالب التنفيذ، وفق مقتضيات الفصل 494 من قانون المسطرة المدنية الذي نص على جلسة الاتفاق الودي وتوزيع المبالغ المحجوزة بعد استنفاد عون التنفيذ للإجراءات المنصوص عليها في الفصل 493 وما قبله المتعلق بتبليغ محضر الحجز لدى الغير ولم تشترط تقييد الطلبات المقدمة من طرف طالب التنفيذ من أجل إحالة الملف على الرئيس لمتابعة إجراءات المصادقة على الحجز، وأنه لا مجال بالتالي للاستظهار بشهادة بعدم التعرض أو الاستئناف، وأن الخازن المعني لم ينف وجود اعتمادات مالية يتولى تسييرها باسم الإدارة المحجوز عليها أو أنها لا تكفي لحصول التنفيذ المطلوب، فضلا عن أن مبدأ ملاءة ذمة الدولة وباقي أشخاص القانون العام يحجب كل نقاش بخصوص التصريح الإيجابي، وأن واقعة الامتناع ثابتة في حق الإدارة بمقتضى محضر الامتناع المحرر في مواجهتها وأن عدم استظهارها للإجراءات التي بادرت إلى اتخاذها بخصوص حصول التنفيذ المطلوب تصبح معه ملاءة الذمة - في غياب أي مبررات معقولة تجيز هذا التماطل - غير مجدية، طالما لم يقدّم دليل من أوراق الملف على أن إجراءاته سوف يترتب عنه تعطيل مهامها المرفقية وعرقله أداء وظيفة النفع العام المناطة بها، وفي ظل تحقق شروط المصادقة على الحجز، تكون المحكمة قد أسست قضاءها على سند من الواقع والقانون، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/4/2765

2020/54

2020-01-09

إن المحكمة لما انتهت في تعليل قضائها إلى أن محكمة الدرجة الأولى قد ناقشت الوثائق التي أدلت بها الجماعة، واعتبرت عن حق أن ما ورد بالمحضر المنجز من طرف المفوض القضائي الذي عاين سيارة بباب المستشفى لا يمكن أن ينهض دليلا على أن الشركة لازالت تستغل الرخصتين الممنوحتين لها بدون أية عرقلة، خصوصا أمام وجود محضر بعدم تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء قرار سحب الترخيص، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4392

2020/56

2020-01-09

إن المحكمة لما اعتبرت أن الأمر لا يتعلق بالمنازعة في قيمة الأشغال المنجزة بشأن كل صفقة على حدة، وإنما بأشغال إضافية تم الإشهاد على إنجازها تبعا للمحضر الخاص بها، لم تخرق أي قانون. لما استندت المحكمة في تعليل قرارها إلى أن الصفقات العمومية وإن كانت تخضع لقواعد قانونية متعلقة بتدبيرها ومراقبتها، فإن ذلك لا يمنع طرفي النزاع من الاستدلال بجميع وسائل الإثبات الأخرى المنصوص عليها قانونا طالما أنها تؤدي إلى نفس النتيجة، وخاصة تصريح ممثل الإدارة خلال جلسة البحث المجراة أمام المرحلة الابتدائية، من كون الإدارة لا تتنازع في الأشغال المذكورة، وأنه ثبت لديها من خلال وثائق الملف وخاصة المحضرين المستوفين للشروط الشكلية لإثبات الحق المطالب به طالما أنهما موقعان من طرف الإدارة، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وبنيت قضاءها على أساس.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5745

2020/39

2020-01-09

إن المحكمة لما عللت قرارها بأنه بالاطلاع على الاستفسارات الأربعة ومحضر اجتماع اللجنة الإدارية وكذا محضر المجلس التأديبي يتبين أن القرار الإداري المطعون فيه مبني على سبب واقعي إذ أنه عند مثول المعني بالأمر أمام المجلس التأديبي طلب منحه فرصة أخرى لتقويم سلوكه وتصرفاته خاصة في مجال البناء العشوائي، وقد اعترف بخطأه بهذا الخصوص، واعتبرت أن القرار الإداري القاضي بعزله غير متسم بالشطط في استعمال السلطة، تكون قد بنت قضاءها على أساس ما دام أن الطالب حضر المجلس التأديبي وأعطيت له الكلمة وتمت مواجهته بالتسجيل الصوتي المضمن بالقرص المدمج ولم يبد أي ملاحظة أمام المجلس المذكور بشأن الأفعال التي توبع من أجلها، والثابتة في حقه، فإن القرار الصادر ببراءته على فرض صحته ليس من شأنه أن ينفي الوجود المادي للأفعال موضوع المتابعة التأديبية.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/4/853

2020/382

2020-06-18

إن سندات التسليم التي تعتبر حجة في إثبات المديونية هي تلك التي تتوفر فيها الشكليات المنصوص عليها في قانون المحاسبة العمومية حيث تكون مذيلة بتوقيع الجهة المدينة وتحمل تأشيرة نفس الجهة. اعتماد المحكمة على سندات التسليم التي تتضمن أسماء وتوقيعات بدون ذكر صفة المتسلم ولا تحمل تأشيرة الجماعة وغير مؤرخة لا يعتد بها في الإثبات، والمحكمة لما لم تراع ما ذكر يكون قرارها فاسد التعليل مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/4011

2020/2

2020-01-02

إن محكمة الاستئناف لما عللت قرارها بأن الجماعة تقرر بمقالها الاستئنافي بالمديونية وأنها لا تمنع في أداء المبلغ الأصلي للدين، وأنها أجرت اتفاقا حبيا مع المستأنف عليها قصد أدائه لها بالتقسيط، واعتبرت أن المطلوبة مستحقة للدين المذكور، تكون قد بنت قضاءها على أساس من القانون وعللت قرارها تعليلا سائغا.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/5968

2020/4

2020-01-02

لما كانت الطالبة تمسكت بأن الفاتورتين المدلى بهما من طرف المستأنف عليها تفيدان فقط استلامهما لها ولا تفيدان بأي حال من الأحوال ثبوت الدين بتحقيق إيواء ضيوف الجماعة بمقر الفندق التابع للمطلوبة في النقض، فإن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بأداء الدين بعلة أن وثائق الملف تتضمن نسختين مطابقتين لأصل سندي الطلب موقعتين من طرف ممثل الجماعة الحضرية وحاملين لتأشيرة قسم الميزانية والصفقات، وأن ملتصق الجماعة بإجراء خبرة حسابية للتحقق من أصل الدين هو إقرار من جانبها بوجوده، ودون أن تجري أي تحقيق بما فيها الخبرة للتأكد من مدى ثبوت ذلك تكون قد عللت قضاءها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2430

2020/11

2020-01-02

من المقرر أن الأكرية لا تكتسي طابعا تجاريا باعتبارها ديونا عمومية بمقتضى المادة 2 من القانون رقم 15/97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية وتخضع لكافة إجراءات التحصيل الواردة بالمدونة المذكورة. وطبقا للمقتضيات المشتركة للمادة 28 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة محاكم المالية والمادة الأولى من القانون رقم 61.99 المتعلق بتحديد مسؤولية الأمرين بالصرف والمراقبين والمحاسبين، فإن كل أمر بالصرف أو مراقب أو محاسب عمومي مسؤولا عن القرارات التي اتخذها أو أشرف عليها أو نفذها خلال ممارسة مهامه، فالكل إذن مسؤول في حدود اختصاصاته عما قام به وعن عدم القيام بما كان واجبا عليه القيام به، والمجلس الأعلى للحسابات مصدر القرار المطعون فيه لما تبين له من وثائق الملف ان الطاعن (الطالب) قد بدأ في تحصيل منتوج المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو المهني بعد تقادم الديون، ورتب على ذلك مسؤوليته الشخصية والمالية، عما قام به بعله عدم قبول الأداءات التي تتم بعد تقادم الديون العمومية بسبب الإعفاء من المسؤولية، وعدم اندراج إجراء طلب المعلومات ضمن الإجراءات القاطعة للتقادم المنصوص عليها في المادة 39 من مدونة تحصيل الديون العمومية والمادتين 181 و182 من قانون الالتزامات والعقود، ورتب على ذلك تأكيده الجزئي للحكم المستأنف، يكون قراره غير خارق للمقتضيات المحتج بخرقها ومعللا تعليلا سليما.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/2910

2020/13

2020-01-02

المجلس مصدر القرار المطعون فيه لما تبين له من وثائق الملف أن الطاعن لم يتخذ أي إجراء من شأن العمل على استخلاص أو مراسلة أو تنبيه الأمر بالصرف من أجل استخلاص منتوج كراء المحلات التجارية أو المخصصة لمزاولة نشاط مهني في ملك الجماعة الترابية الكفيلة بمنع التقادم وسقوط الحق في الاستخلاص، وهو الأمر المؤكد من خلال ما صرح به رئيس الجماعة الترابية المعنية أن القابض لم يقوم بواجبه المهني مما فوت عليها مجموعة من المداخل

والمبالغ إلى أن سقط حقه في استخلاصها من الملمزمين نظرا لتقدمها ولكون المستحقات الكرائية تدخل ضمن الحقوق الدورية التي تتقدم بمرور 5 سنوات عن استحقاقها، ليستخلص - عن حق - مسؤوليته تجاه الهيئات العمومية المعنية مسؤولية شخصية ومالية طبقا للفصل 17 من المرسوم رقم 2.76.576 بسن نظام المحاسبة الجماعات المحلية وهيئاتها والفصل 125 من مدونة تحصيل الديون العمومية والمادة 6 من القانون رقم 61.99 المتعلق بتحديد مسؤولية الأمرين بالصرف والمراقبين والمحاسبين العموميين والفصل 37 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، ورتب عن ذلك تأكيده لمبلغ العجز المصرح به في الحكم المستأنف جاء قراره غير خارق للمقتضيات المحتج بخرقها ومعللا تعليلا سليما.

.....
اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3469

2020/14

2020-01-02

المجلس مصدر القرار المطعون فيه اعتبر منتج الأكرية دينا لفائدة الجماعة الترابية ولا يكتسي طابعا تجاريا، وبالتالي فهو من الديون العمومية التي تخضع لكافة إجراءات التحصيل والتي يعهد بقبضها للمحاسبين المكلفين بالتحصيل، سيما وأن تعليمية الخازن العام للمملكة نصت على أن مداخيل وعائدات أملاك الدولة تشمل الأكرية وأن الطاعن باعتباره مكلفا بصفته قابضا جماعيا بتحصيل الديون العمومية التي تحملها بما فيها الحقوق الدورية والمعاشات وأكرية الأراضي والمباني والفوائد وغيرها من الأداءات المماثلة، ليستخلص - عن حق - مسؤوليته الشخصية والمالية عما قام به وعن عدم القيام بما كان واجب عليه القيام به طبقا للمقتضيات المشتركة للمادة 28 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية والمادة 1 من القانون رقم 61.99 المتعلق بتحديد مسؤولية الأمرين بالصرف والمراقبين والمحاسبين التي تعتبر كل أمر بالصرف أو مراقب أو محاسب عمومي مسؤولا عن القرارات التي اتخذها أو أشر عليها أو نفذها خلال ممارسة مهامه، ورتب عن ذلك تأييده لمبلغ العجز المصرح به بموجب الحكم المستأنف، وجاء قراره غير خارق للمقتضيات المحتج بخرقها ومعللا تعليلا سليما.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/3470

2020/15

2020-01-02

المجلس مصدر القرار المطعون فيه لما تبين له من وثائق الملف أن الطاعن لم يتخذ أي إجراء من شأن العمل على استخلاص أو مراسلة أو تنبيه الأمر بالصرف من أجل استخلاص منتج كراء المحلات التجارية أو المخصصة لمزاولة نشاط مهني في ملك الجماعة الترابية الكفيلة بمنع التقادم وسقوط الحق في الاستخلاص، ورد ما تمسك به بأنه قام باستخلاص المبلغ الذي كان في ذمة الملمزم، بدعوى ان هذا الإجراء أتى لاحقاً لتاريخ سقوط استخلاص الديون التي بذمة المعني بالأمر للتقادم، ليستخلص - عن حق - مسؤوليته تجاه الهيئات العمومية المعنية مسؤولية شخصية ومالية طبقاً للفصل 17 من المرسوم رقم 2.76.576 من نظام المحاسبة الجماعات المحلية وهيئاتها والفصل 125 من مدونة تحصيل الديون العمومية والمادة 6 من القانون رقم 61.99 المتعلق بتحديد مسؤولية الأمرين بالصرف والمراقبين والمحاسبين العموميين والفصل 37 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، ورتب عن ذلك تأكيده لمبلغ العجز المصرح به في الحكم المستأنف، وجاء قراره غير خارق للمقتضيات المحتج بها ومعللاً تعليلاً سليماً.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/943

2020/24

2020-01-02

إن محكمة الاستئناف لما ثبت لها خلو وثائق الملف مما يفيد أن قرار مجلس الوصاية المطعون فيه قد بلغ للمطلوب، أو أن هذا الأخير كان عالماً علماً يقينياً بفحواه ومضمونه، وأيدت الحكم

الابتدائي القاضي بقبول الدعوى لكونها مرفوعة خلال الأجل القانوني، فإنها لم تخرق المادة 23 من القانون رقم 41.90 المحدثه بموجبه محاكم إدارية، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/944

2020/25

2020-01-02

إن محكمة الاستئناف لما انتهت في قضائها إلى أن تحديد المنتفع بأرض النزاع من غيره واعتماد شهود دون آخرين يندرج ضمن السلطة التقديرية لمجلس الوصاية غير منتج، ويتعين عليه تبيان الأسس المعتمدة في اتخاذ القرار المطعون فيه، في حين تمسك الطالب أمامها بأن الأمر يتعلق بالانتفاع بأرض جماعية، وأن الجهة المخولة قانونا بتحديد الشخص الذي له حق الانتفاع بأرض جماعية هي المجلس النيابي للجماعة السلالية، والمنازعات الناشئة عن هذا التوزيع تعرض على مجلس الوصاية، وأن المجلس النيابي أجرى بحثا ومعاينة للأرض المتنازع بشأنها، وتبين له أنها عبارة عن محرم جماعي مخصص للرعي، وأن مجلس الوصاية أكد على جعل القطعة الأرضية موضوع النزاع محرما جماعيا مخصصا للرعي، فإنها لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإلغاء القرار المطعون فيه دون أن تجري أي تحقيق فيما إذا كانت طبيعة الأرض موضوع النزاع مخصصا للرعي أو أن حق الانتفاع بها يعود للطاعن، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/4/948

2020/26

2020-01-02

المقرر قانوناً أنه من آثار العزل الحذف من الأسلاك الوظيفية. البين أن الطرف الطالب تمسك بكون المطلوب أخفى عن الإدارة عزله من أسلاك الدرك الملكي، وبالتالي فإن مصالح الخزينة الوزارية لدى وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار الرقمي رفضت التأشير على قرار توظيفه وتم إخباره في حينه، وهو ما لا يؤهله لتقلد أي منصب وظيفي بالوظيفة العمومية، والمحكمة لما عللت قضاءها بأن صدور القرار المطعون فيه كان نتيجة رفض التأشير على قرار تسوية وضعية المطلوب بعد نجاحه في مباراة التوظيف إثر المراقبة المالية التي تباشرها خزينة الوزارية المختصة، والتي أوردت في ملاحظتها أن العزل لا يخول لصاحبه اجتياز مباراة التوظيف، دون بيان سندها في ذلك، لم تراعى ما ذكر ولم تجعل لما قضت به أساساً من القانون وعللت قرارها تعليلاً فاسداً يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2013/1/4/1954

2015/387

2015-03-05

إن محكمة الاستئناف بما جاءت به من كون القرار المطعون فيه يتعلق بسحب قرار سابق قضى بنقل طالب النقض من عمله، وبالتالي أخضعت رقابتها على مشروعيتها لقواعد سحب القرارات الإدارية، وأنه لما ثبت لها كونه قد صدر داخل أجل الطعن، على اعتبار أنه اتخذ بعد 10 أيام من تاريخ إعلان نتائج الحركة الانتقالية عبر الانترنت، وكونه يتعلق بقرار غير مشروع لوقوع خطأ في إصداره، بصرف النظر عن طبيعة طلب الانتقال، ولعدم انسجامه مع المساطر الإدارية المتبعة بشأنه ومخالفته للضوابط المنصوص عليها في المذكرات الوزارية المتعلقة بموضوعه، فضلاً عن عدم تولد أي حق مكتسب عنه، وذلك لعدم تنفيذ طالب النقض لقرار النقل قبل سحبه، ورتبت على ذلك مجانية الحكم المستأنف للصواب، وبعد إلغائه قضت تصدياً برفض الطلب، فإنها تكون قد بنت قرارها على أساس قانوني، وعلته تعليلاً كافياً وسائغاً.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2015/1/4/2949

2015/2159

2015-10-29

إن المحكمة ردت ما تمسك به الطالب من الحصول على ترخيص لتشييد البناء بتعليل جاء فيه أن الوكالة الحضرية لم تعط بعد رأيها الاستشاري بالموافقة أو الرفض، وأن الموافقة المبدئية تهم مصالح الوقاية المدنية فقط، واستخلصت من ذلك أن ملف الطاعن الذي تقدم به للمصالح الإدارية المختصة لم يكن كاملا حتى يمكنه الاحتجاج بحصوله على الترخيص الضمني بفوات الأجل الممنوح للإدارة، ويكون بذلك مرخصا له ضمنا بالبناء، وهو تعليل غير منتقد، مما يجعل الوسيلة غير جديرة بالاعتبار.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 1869/5/2/2018

2020/493

2020-07-08

لما كان طلب الطاعنة يهدف إلى الحكم ببطلان الإشعار بالدين إثر تسوية عادية موضوع عملية تفتيش التصريحات بالأجور المنجز من قبل مفتشي المطبوعة في النقض بناء على الأمر بمهمة برسم السنوات الأربع السابقة الذي حدد الدين في مبلغ معين، والتي تعد منازعة في إجراءات تحصيل دين عمومي صادر عن مؤسسة عمومية، وبما أن الاختصاص في هذه النازلة أصبح ينعقد للمحكمة المدنية بمقتضى حكم نهائي حاز قوة الشيء المقضي به فإن هذه المحكمة ملزمة باعتماد القانون الواجب التطبيق، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها أن الطالبة توصلت بالإشعار بالدين، وتقدمت بطلب المنازعة فيه خارج أجل ستين يوما التي تشترطها المادة 120 من مدونة تحصيل الديون العمومية، تحت طائلة عدم القبول ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد التزمت التطبيق السليم للقانون وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما معاينة

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2010/1/4/677

2011/772

2011-07-27

إن تقدير حجم الضرر وما إذا كان يدخل في الحد المألوف أم لا، من صميم اختصاص قضاة الموضوع الذين أشاروا في تحليلهم غير المنتقد إلى أن الخبرة أكدت وجود انبعاثات غازية دقيقة والنفايات الصلبة ونفايات تصنيع الأسمدة المنقولة عبر الهواء والرياح الصادرة عن المعامل الثلاث التابعة للمكتب الطالب، وهي السبب الرئيسي في حدوث الأضرار التي أوضحها الخبير في كونها تتعلق أساسا بإتلاف المزروعات التي تنتجها القطعة الأرضية موضوع الضرر.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2013/2/4/1753

2015/783

2015-06-04

لما ثبت لقضاة الموضوع في المرحلة الاستئنافية من خلال الخبرة المأمور بها تمهيدا أن العمليات الصناعية داخل معامل مغرب فوسفور تخلف نفايات صلبة وغازية، وأنه يتم تصريف غازات الفليور والمواد الدقيقة المتطايرة المصاحبة لها أثناء تصنيع الحامض الفوسفوري وتصنيع الأسمدة عبر أبراج بعد غسلها للتقليل من انبعاثها في الهواء، وأن النفايات الغازية التي كانت مرتبطة بصناعة الأسمدة الأزوتية لم يعد لها وجود بمعامل مغرب فوسفور لتوقف الإنتاج منذ سنة 2007، كما ثبت من تقرير الخبرة أن هذه النفايات تتساقط على أوراق النباتات وعلى الأرض مما يؤثر على عقارات المطلوبين، لتنتهي المحكمة عن صواب بوجود علاقة سببية بين النشاط المذكور والضرر اللاحق بعقارات المطلوبين في النقض تأسيسا على المسؤولية عن المخاطر، فكان قرارها معلا تعليلا مطابقا للواقع والقانون.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2013/2/4/109

2014/431

2014-05-08

لما ثبت للمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه قيام الطالب بطرح النفايات فوق العقار موضوع النزاع اعتمادا على تقرير الخبرة، وقضت على النحو الوارد بمنطوقها، تكون قد أوردت تعليقات سائغة في استخلاصها، وجاء قرارها مرتكزا على أساس ومعللا بما فيه الكفاية.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2014/2/4/517

2015/694

2015-09-17

إن المحكمة لما ردت على ما أثير من ثبوت تخصيص العقار لمطرح النفايات، بما جاءت به بقولها: "وأن ما ذهب إلىه الخبرة المنتدبة من كون الجماعة قد وضعت يدها على العقار وخصصته كمطرح لرمي النفايات والأزبال يعوزه الدليل سيما وأنها أشارت في تقريرها إلى أنها اعتمدت على الأبحاث التي أجرتها وعلى الوثائق التي توفرت عليها في هذا الشأن دون بيان نوعية هذه الوثائق ودون إدلائها بنسخ منها." تكون قد أوردت تعليلا سائغا ما دام تقرير الخبرة لم ترد فيه الإشارة إلى طبيعة الأبحاث التي قامت بها الخبرة للتحقق من تخصيص العقار كمطرح للنفايات والأزبال من طرف الجماعة، ولم يتم إرفاقه بأية وثائق تثبت صحة ما جاء فيه بخصوص المسألة المذكورة.

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/4/3956

2020/566

2020-09-24

إذا تم الحصول على رخصة البناء ولم يتم هذا البناء داخل أجل الثلاث سنوات بدليل الحصول على رخصة لتعديل تصميم البناء، فإن الرسم الضريبي يكون مستحقاً، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك تكون قد عللت قرارها تعليلاً فاسداً وجعلته عرضة للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/2/4/3218

2020/778

2020-11-26

إن المرسوم المتعلق بالتنظيم المالي والمحاسباتي لوكالات الأحواض المائية نص على أن تكون المحاسبة مطابقة للقانون المنظم للقواعد المحاسبية الواجب على التجار العمل بها، مما يوحي بقيام الطابع التجاري للوكالات المذكورة، والمحكمة لما قضت بإلغاء الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة المفروضة على وكالة الحوض المائي اعتباراً لطبيعة المهام المنوطة بالأحواض المائية ذات الصبغة العمومية، دون البحث في أرباح الاستغلال والتحقق منها وترتيب الآثار القانونية والضريبة على ذلك، فإنها لم تجعل لما قضت به أساساً من القانون وجاء قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه.

.....